

بناء الاشتراكية في الصين

جاك شارير

شارل بتهايم

هيلين ماركيزيو

ترجمة

فواز طرابلسي

حزيران (يونيو) ١٩٦٦

منشورات دار الطليعة – بيروت

مكتبة ماو تسي تونغ للعرب

<https://sites.google.com/site/maoforarab>

نسخه للإنترنات الصوت الشيوعي

<https://sites.google.com/site/communistvoice>

communistvoice@yahoo.com

مقدمة

يجب تحذير القاريء ، باديء بدء ، من أن هذا الكتاب يختلف كثيرا عن جميع المؤلفات التي صدرت الى يومنا هذا عن الصين المعاصرة . انه متواضع وطموح في أن واحد . ليس دليلا ولا بحثا ولا تحقيقا صحفيا .

صحيح انه كتب ، في معظمه ، على أثر رحلة دراسية قمنا بها في صيف عام ١٩٦٤ الى الاتحاد السوفييتي والصين وجمهورية فييتنام الديمقراطية وكامبوديا والهند ، تركز الاهتمام الرئيسي فيها على الاقتصاد والتخطيط الصينيين . إلا أننا أسقطنا جميع المظاهر المألوفة لتقرير عن رحلة ، التي غالبا ما تكون سطحية ، لتحل محلها محاولة أولية في التفكير بالجوانب المحددة للمرحلة الحالية من بناء الاشتراكية في الصين .

بين أيديكم ، إذن ، مجموعة من الدراسات لا تشغل فيها الإحصائيات او السير الا دورا ثانويا . كان الهم المشترك يوجه المؤلفين هو أن يستخرجا من الحياة الاجتماعية والتنظيم الاقتصادي المحددين في الصين أفكارا من شأنها ان تعني المعرفة النظرية للاشتراكية .

بديهي أن الصين لا تقدم ، بالنسبة لنا ، حولا نهائية قابلة للتطبيق في جميع الأوضاع التاريخية ، شأنها في ذلك شأن جميع البلدان الاشتراكية الأخرى . إلا أن الثورة الصينية ، مع الصعود السريع للاشتراكية منذ ١٩١٧ ، تطرح مشكلات عديدة ، وتبحث يوميا عن حلول قد تبدو ملائمة ؛ أي انها ، باختصار ، من الضخامة بحيث تتطلب أبحاثا متزايدة العمق . وبقدر ما يجهد القادة الصينيون باستمرار في أن ينطلقوا من امتحان نقدي للتجربة التاريخية للبلدان الاشتراكية الأخرى ، بقدر ما تبرز ضرورة ولوج المعرفة النقدية للمساهمات الايجابية والسلبية للاشتراكية في الصين .

الصين هي أول بلد ينتقل الى الاشتراكية انطلاقا من مستوى صناعي منخفض ، والثورة الصينية في الأرياف مثال باهر على النجاح الزراعي في البلدان المتخلفة . إن هذا الواقع المزدوج ، بشكل خاص ، هو الذي يجعلها مليئة بالدروس لجميع البلدان غير المصنعة . إن واقع خمس عشرة سنة من الاشتراكية في الصين يبين الى أي مدى يكون بناء الاشتراكية ، الضمان الوحيد الدائم للاستقلال والتطور ، عملا بعيد المدى يتطلب ، حتى لا يفشل ، ما هو أبعد من الحروب التحررية الثورية . أي جهدا دائما وانضباطا طوعيا وايدولوجية ماركسية وحزبا ثوريا وديمقراطيا ؛ وكلها ظروف لا تتوفر إلا بصعوبة بالغة ، وربما كانت المحافظة عليها أكثر صعوبة .

قد لا يكون ضروريا أن نشدد على المساهمة الهامة التي قدمتها التجربة الصينية للنظرية والتطبيق الاشتراكيين لجميع الذين يهتمون بالاشتراكية ، أكانوا في البلدان الاشتراكية أم في البلدان التي لا تزال رأسمالية . ولكن يبدو أن البعض ، في الوقت الحاضر ، يقلل من هذه الأهمية في حين يبالغ البعض الآخر فيها ، وذلك اعتمادا على حجج غالبا ما تكون بعيدة عن النقد الماركسي – اللينيني الحقيقي . إننا نأمل أن تتمكن هذه الدراسة من أن تساهم ، إلى حد ما ، في امتحان علمي واسع ودائم لبناء الاشتراكية في الصين .

بودنا أن نشكر بكل حرارة جميع القادة السياسيين ، والاقتصاديين ، ومدراء المؤسسات ، ورؤساء الجماعات الشعبية ومساعدتهم ، والمترجمين وجميع الأصدقاء الذين نعرفهم أو لا نعرفهم ممن سمحوا بتجميع العناصر الاحصائية ومواضيع التفكير التي هذا الكتاب – اننا نشكرهم على حفاوتهم وعلى الوقت الطويل الذي كرسوه لنا . شكر خاص للسيدة هيلين ماركيزيو التي تعيش وتدرس في الصين منذ عدة سنوات ، والتي وضعت تحت تصرفنا معرفتها العميقة لحياة الصين ولغتها .

شارل بتلهام / جاك شاربير

الفصل الأول

الأطر العامة للتخطيط الصيني

شارل بتهايم

١ - مُمَيَّزَاتِ الصِّينِ وَثَوْرَتَهَا

لكي نتمكن من تحليل التجربة الصينية في بناء الاشتراكية يجب التذكير ، باديء بدء ، ببعض السمات المميزة للصين وثورتها .

وبالإضافة لذلك ، فان تفحص هذه الخصائص لا غنى عنه اذا كنا نتوخى محاولة تفسير صحيحة لدلالة الاجراءات التي يتخذها الحزب الشيوعي الصيني ، واذا كنا نريد ان نحدد الى أي مدى يمكن تطبيق مثل هذه الاجراءات في بلدان أخرى .

١ - إتساع البلد

من المعلوم ان الصين بلد يتميز بالأهمية العددية لسكانه (٧٠٠ مليون نسمة ، يجعلون منه اكبر بلد في العالم من حيث عدد السكان) ، وكبر مساحته (٩٦٠٠٠٠٠٠ كيلومترا مربعا ، يجعلون منه ثاني بلد في العالم من حيث المساحة ، بعيدا وراء الاتحاد السوفياتي وعلى قدم المساواة مع الولايات المتحدة) ، وبتنوع موارده الطبيعية الجيولوجية منها والزراعية . ويعود التنوع في الموارد الطبيعية في الصين، بشكل خاص ، الى التنوع الكبير في المناخات التي تتراوح بين مناطق معتدلة البرودة ومناطق استوائية .

هذه الخصائص تشجع ، الى حد بعيد ، على قيام تنمية اقتصادية مبرمجة ، خاصة وانها تسمح بدفع التقسيم الداخلي للعمل بعيدا الى الأمام مع بناء العدد الكافي من المشروعات Enterprise الصناعية الكبيرة تكون قادرة على إبراز قيمة أحداث تقنية ، وتوفير المسارب التي يمكن إخضاعها لإدارة مبرمجة واحدة بفضل اتساع السوق الداخلية نفسها .

ولكن لا يجوز ان تغرب عن اذهاننا الجوانب السلبية لاتساع البلد ، على المدى القصير ، وخاصة ضخامة مشكلات النقل الحديثة ضعيفة التطور بسبب التأثير السابق للاستعمار ؛ اما تلك الوسائل التي جرى تطويرها فقد تم ذلك ، بشكل خاص؛

لإيصال عدد محدود من المنتجات الى المرافىء بغية تصديرها . واذ اخذنا هذا الأمر بعين الاعتبار ، نجد ان مشكلات النقل من الضخامة بحيث يحتاج الأمر الى الكثير من الوقت والاستثمارات لجني كل ثمرات هذه الفائدة الاقتصادية الكبيرة على المدى البعيد .

وهكذا نجد ان الصين في الوقت الحالي ، وهي تبني سبل مواصلات جديدة ، ما تزال مجبرة على ان تعطي الأولوية لبناء عدد كبير من الوحدات الصناعية المتوسطة الحجم الهادفة بشكل خاص الى سد حاجات منطقة جغرافية محدودة نسبيا، على صعيد المقاطعات والبلديات⁽¹⁾ .

٢ - الاهمية العددية للسكان

إن الاهمية العددية لسكان الصين تشتمل ، من الزاوية الاقتصادية ، على جوانب ايجابية وجوانب سلبية في آن واحد .

في المجال الصناعي ، يكمن العامل الايجابي لوضع الصين السكاني في ان كثافة السكان المرتفعة في بعض المناطق تسمح بتأمين مسارب وامكانات واسعة لتقسيم

¹ - ان ضرورة بناء عدد كبير من المشروعات الصناعية المتوسطة الحجم ، وحتى الصغيرة الحجم ، ترتبط ايضا بما يلي :

أ) بالاضطرار الى عدم الاطالة كثيرا في فترات البناء لان هذه الفترات تطول ، عادة ، حسب حجم المشروع نفسه .

ب) بالإمكانات المحدودة في التجهيزات الحديثة والفعالة التي يتطلب استعمالها بناء مشروعات كبيرة جدا .

هذا يؤدي ، في الوضع الراهن ، الى عجز الصين عن الافادة الكاملة من الطاقات التي يوفرها اتساع سوقها الداخلية . فالفوائد التي تقدمها هذه السوق تتزايد مع تطور الصناعة ووسائل النقل . ان الفترة التي ستسمح للصين بجني ثمرات هذه الفوائد المتزايدة قد اضحت قريبة نسبيا .

العمل على فسحات أو مناطق جغرافية ضيقة نسبيا ، أي بتكاليف نقل منخفضة نسبيا .

وفي الجهة المقابلة ، فإن ارتفاع كثافة السكان في بعض مناطق الصين يفرض اللجوء الى زراعة جد كثيفة ، وخاصة الى عمل مكثف في الوقت الحاضر . هذا الوضع يخلق مشكلات صعبة : تنزع كثافة العمل ، عادة ، الى إعطاء إنتاجية منخفضة ، ولا يمكن تفادي هذه النزعة إلا باعتماد التجديدات والتطور التقني . وهكذا ، فإن الزيادة الضرورية في إنتاجية العمل الزراعي تتطلب ثورة تقنية ؛ وهذه الثورة التقنية تتطلب بدورها ، في التحليل الأخير ، تصنيع البلد وفق مقتضيات الزراعة نفسها . تلك هي إحدى الأسس الموضوعية لشعار ((اعتماد الزراعة كقاعدة والصناعة كقاعدة)) الذي سنتعرض له فيما بعد .

يمكن القول ، بشكل أعم ، إننا ، حتى ولو نظرنا الى البلد ككل ، نجد ان مساحة الأرض التي يزرعها الفرد الواحد – والتي هي بين أضعف النسب في العالم (خمس أو سدس الهكتار للشخص الواحد) – تحتم قيام تصنيع يرتبط ارتباطا وثيقا بحاجات الزراعة . وحتى لو قدرنا أن امتداد المزارع نحو المناطق الداخلية ، القليلة السكان نسبيا ، يمكن أن يضاعف هذه المساحة، فإنها تبقى ضيقة . المشكلات السكانية حادة إذن ، الأمر الذي يفسر الجهودات التي تبذل منذ عدة سنوات لتخفيض نسبة الولادة .

٣ – تصنيع ضعيف

الخاصة الأخرى من خصائص الصين عشية تحريرها كانت ، وما تزال ، مستوى التصنيع الضعيف جدا . وتتجم عنه سمتان : إنخفاض مستوى تطور مجموع قوى الانتاج وغلبة النشاطات الزراعية .

السمة الأولى تضع الصين بين البلدان ذات الدخل الفردي الأكثر انخفاضا في العالم . وإذا كان لا بد من ايراد رقم ، فالمعترف به عادة هو ان هذا الدخل كان يبلغ

حوالي الخمسين دولارا اميركيا للفرد في السنة عند تحرير الصين ، عام ١٩٤٩ .
ولكن لا يجوز اعتماد هذا الرقم الا كمقياس تصاعدي .

وتعني السمة الثانية ان اكثر من ٨٠% من السكان كانوا ، وما زالوا ، يعيشون
في الأرياف .

وفي الوقت نفسه ، فان سمتين ايجابيتين تعوضان جزئيا عن هاتين السمتين
السلبيتين . ونعتبرهما سلبيتين لانهما تعيقان انطلاق التصنيع وتعصير
Modernisation الزراعة بالتالي، أي الى أبعد ما توصل اليه الفلاحون
الصينيون حتى الآن ، في مجال استخراج الحد الأقصى من الأرض المتوفرة في
ظروف تقنية معينة .

٤ - نوعية قوى الانتاج الفلاحية

احدى هاتين السمتين الايجابيتين هي التالي : عندما جوبه الفلاح الصيني منذ
زمن بعيد ، بضرورة استخراج الحد الأقصى مما يمكن استخراجه من مواد زراعية
جدا ضئيلة ، اضطر الى تنمية حس عملي باهر وحذاقة بالغة . وقد شكلت هاتان
الصفتان قوى انتاجية تمكن النظام الجديد من تعبئتها بخلقه لظروف اقتصادية
 واجتماعية وسياسية تسمح باستغلالها على أكمل وجه .

وتتكون السمة الايجابية الثانية من تقاليد التضامن عند الفلاحين الصينيين .
وترتبط هذه السمة جزئيا ، بكون مختلف اشكال الانتاج التي تعود إلى فترة ما قبل
الرأسمالية ما تزال موجودة في الأرياف الصينية . وترتبط كذلك بمحدودية الموارد
نفسها ، وبكثرة الكوارث الطبيعية التي حلت بالصين بسبب مناخ المناطق الواسعة .
هذه الظروف جعلت التضامن والمساعدة المتبادلة ضرورة موضوعية .

طبعا لم يلعب هذا التضامن دوره إلا على مستوى مجموعة محدودة (كالقرية
مثلا) في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة قبل

التحرير . وكان ، في الجهة المقابلة ، ينزع إلى التقهقر نتيجة تطور الاقتصاد
السوقي وتعميق الانقسامات الطبقية . ولكنه ظل حقيقيا وحيا . وهنا أيضا نلتقي
بمعامل إيجابي سيجري تطويره وتعبئته .

يمكن القول ، بشكل أعم ، أن عراقة الثقافة الصينية ، واتساع البلد ، وتطور
وسائل النقل الضعيف ، وضعف ارتباط الاقتصاد الفلاحي بالسوق المالية ، وكون
السيطرة الاستعمارية (الكولونيالية) المباشرة لم تمارس إلا على جزء محدد من
البلد ، كل هذا ولد خاصة أخرى : التأثير جد الضعيف للجوانب السلبية من تطور
الرأسمالية على عقلية الشعب الصيني . هذا ما يعنيه ماوتسي تونغ عندما يقول عن
الشعب الصيني إنه ((صفحة بيضاء يمكننا أن نكتب عليها أجمل الأشعار .))

هذا يعني ، خاصة وبشكل محدد ، أن الشعب الصيني قد أفلت عمليا من
الاستلاب حيال الأشياء ، هذا الاستلاب الذي يميز الرأسمالية الحديثة ، حيث يشعر
المرء بحاجة تملك عدد متزايد دائما من الأشياء الجديدة ، ويبدو أن هذه الحاجة
أصبحت هدفا بحد ذاته . ولا يجوز الخلط هنا بين النزوع نحو حياة أفضل وبين هذا
الاستلاب . إن الأشكال الحقيقية لإغناء الشخصية متوفرة الآن بغزارة ، ويمكن شق
الطريق ، بسهولة أكبر ، الى مثل هذا الإغناء عبر المشاركة الواعية في عمل
جماعي .

٥ - حضارة مدنية قديمة

ومع ذلك فإن الصين بلد ذو حضارة مدنية بالرغم من الغلبة العددية لسكان
الريف . وهذه سمة مميزة أخرى للوضع في الصين . فقد ترعرعت في المدن ، منذ
آلاف السنين ، حضارة كتابية وتذوق للفنون والآداب وإنتاج حرفي ذو مستوى رفيع
وكلها تشكل نقطة انطلاق مشجعة على نشوء صناعة حديثة .

والى جانب ذلك ، فقد سبق أن دخلت التقنية الحديثة ضمن الإطار المدني حيث توجد مدن يسكنها ملايين البشر ، ونشأت بروليتاريا صناعية حديثة قادرة على الاضطلاع بدور قيادي في عملية بناء الاشتراكية .

وقد نشأ ضمن هذا الإطار أيضا نظام تجاري ونقدي ومصرفي ومالي حديث . وهكذا أرسيت أسس توفير ظروف ادارة الاقتصاد الاشتراكي بمجمله . وهذا يتطلب ، في الواقع ، ان يكون قسم هام من السكان قد ألف ، أو هو في وضع يسمح له بأن يؤلف بسهولة مقولات المحاسبة المالية ، ومقولة سعر الكلفة بشكل خاص . وأخيرا ، فان العلاقات التجارية التي كانت قائمة بين المدن الساحلية الكثيرة وسائر اجزاء العالم قد سمحت بأن يكون قسم من سكان المدن على اتصال بقوانين التجارة الدولية ومتطلباتها . وهذا أيضا مهم للحاضر والمستقبل .

٦ - اتصال النضال الثوري ودوامه

ولكن ، لكي نقيّم الظروف الخاصة لبناء الاشتراكية في الصين ، لا بد ، طبعا ، من ان نأخذ بعين الاعتبار خصائص الثورة الصينية نفسها . لقد تمت هذه الثورة بشكل متصل ، أي ضمن إطار عملية واحدة ، من مرحلة الثورة الديمقراطية الجديدة الى مرحلة الثورة الاشتراكية .

والواقع التاريخي الذي جعل هذا الأمر ممكنا هو ان البرجوازية الصينية لم تكن برجوازية استعمارية (إمبريالية) . وانما كانت ، على العكس من ذلك ، برجوازية بلد هو ضحية للعدوان الاستعماري قادرة على إظهار روح ثورية الى حد ما .

إن هذا الظرف الموضوعي ، فضلا عن سياسة الجبهة الديمقراطية الشعبية الموحدة التي انتهجها الحزب الشيوعي الصيني ، هو الذي سمح بالاحتفاظ بتحالف الطبقات الثلاث خلال مرحلة الديمقراطية الشعبية بوصفها مرحلة انتقال نحو الاشتراكية . وتتميز هذه المرحلة أيضا بنهج محدد من التحالف مع والنضال ضد

البرجوازية الوطنية . وقد أدت الى التحويل الاشتراكي للاقتصاد عبر رأسمالية دولة يسيطر عليها قطاع عام تديره الطبقة العاملة والحزب الشيوعي .

ولهذا التحول ، الذي أخذ يتسارع ابتداء من عام ١٩٥٥ ، اهمية نظرية وعملية كبيرة . فقد سُمح ، بشكل خاص ، لعدد كبير من المؤسسات الصناعية والتجارية بأن تحظى بإداريين وتقنيين مجربين قدموا إليها من المؤسسات الصناعية والتجارية الرأسمالية . وخلال الاحتكاك بهؤلاء الإداريين والتقنيين ، تمكنت الملاكات الجديدة، الخارجة من الطبقة العاملة والفلاحين ، من ان تتعلم الادارة بطريقة أسرع وأكثر فعالية من التعلم من الكتب أو من التعليم الذي يغلب عليه الطابع النظري .

من زاوية النظر هذه ، نجد ان الطبقة العاملة السوفييتية ، التي تسلمت الحكم في بلد استعماري بعد صراع عنيف ضد البرجوازية ، وجدت نفسها في ظروف أقل ملائمة . ولأن روسيا القيصرية كانت الأكثر تأخرا بين البلدان الاستعمارية ، فقد أدى ذلك الى ان يكون مستوى الثقافة والتنظيم الاقتصادي عند الطبقة العاملة ضعيفا نسبيا ، اذا ما قارناه بمستوى الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المصنعة^(٢) .

وأخيرا ، لكي ننهي من المميزات التاريخية للثورة الصينية ، يجب التذكير بأنها تمت خلال حقبة تاريخية طويلة جدا بقيادة الحزب الشيوعي الصيني .

عندما أُعلِنَت جمهورية الصين الشعبية ، عام ١٩٤٩ ، كان الحزب الشيوعي الصيني يحمل وراءه ليس فقط أكثر من عشرين عاما من الوجود والتنظيم وإنما أكثر من عشرين عاما من قيادة النضال الجماهيري كذلك ، من النضال العسكري

^٢ - اننا نعلم ان احد الامور التي كانت تشغل لينين هي توفير الظروف التي تمكن الطبقة العاملة السوفييتية من ان ((تتلمذ على يد البرجوازية)) . ونعلم أيضا ان الظروف لم تسمح بذلك . وربما كان عدد من خصائص بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ناتجا عن هذا الوضع .

والخبرة في القيادة السياسية والادارة الاقتصادية في مناطق واسعة نسبيا من التراب الصيني تم تحريرها في فترات مختلفة . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الحزب الشيوعي الصيني قد واجه مرحلة التحويل الاشتراكي ، ثم مرحلة بناء الاشتراكية ، بكوادر عديدة مجربة ووثيقة الصلة بال جماهير لأنها اضطرت الى أن تعيش معها طوال سنوات عديدة من العمل السري أو المعارك العسكرية .

وقبل أن نحاول إبراز السمات المميزة لتجربة بناء الاشتراكية في الصين ، يجب أن نقول بعض الكلمات حول الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة بين هذه التجربة وتجارب البلدان الاشتراكية الأخرى .

٢ – الأسس المشتركة في بناء الاشتراكية

بين الصين والبلدان الأخرى

إن الأسس المشتركة في بناء الاشتراكية بين الصين والبلدان الأخرى هي بشكل خاص ما يلي:

أ . قيادة حزب يشكل طليعة الطبقة العاملة ، ويعقد التحالفات الطبقيّة الضرورية لتسلم الحكم مطبقا التعاليم الماركسية – اللينينية . والتحالف الأساسي في بلد يشكل الفلاحون أغلبية سكانه هو طبعا التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين .

ب . التحويل الثوري للطبيعة الطبقيّة للدولة . وتم هذا التحويل بتحطيم جهاز الدولة القديم ، واستبداله بجهاز دولة جديد تديره الطبقة العاملة . وهذا يعني أن الجهاز الجديد لا يسيطر على الجماهير ، وإنما هو جهاز ينفذ سياسة تضعها الطبقة العاملة وطلبتها . وهذا ما يسمى دكتاتورية البروليتاريا .

ج . إتساع كاف للقطاع العام يمكنه من لعب الدور القيادي في الاقتصاد . وهذا يعني عمليا سيطرة هذا القطاع الكاملة على الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية والنظام المصرفي .

د . إصلاح زراعي جذري يفتح الطريق أمام إدخال علاقات انتاج غير رأسمالية في الزراعة ، ثم يؤدي ، عمليا ، الى إدخال علاقات انتاج ذات طابع اشتراكي .

لقد أرسيت هذه الأسس الأربعة لبناء الاشتراكية بشكل كامل في الصين منذ نهاية عام ١٩٥٦ . وانطلاقا من هذا التاريخ بدأت عملية بناء الاشتراكية فعلا ، لأنه في ذلك الوقت فقط جرى تجاوز التناقض الرئيسي للمرحلة السابقة الذي يواجه البرجوازية بالبروليتاريا ، وذلك لصالح البروليتاريا . لم يزل هذا التناقض موجودا ولكنه لم يعد تناقضا رئيسيا .

وما إن يتطور بناء الاشتراكية حتى يتوجب التجاوز المضطرد للتناقض الرئيسي للحقبة الجديدة : التناقض بين قوى الملكية الاشتراكية المتقدمة وبين المستوى الذي ما زال ضعيفا لتطور قوى الانتاج . كان هذا التناقض موجودا في بلدان اشتراكية أخرى ، ولا يزال ولكن جزئيا. إلا أنه يبرز بطريقة حادة في الصين ، نظرا للمستوى جد المنخفض ، اصلا ، لتطور قوى الإنتاج .

ان امتحان السمات الرئيسية لبناء الاشتراكية في الصين يكتسب كل معناه عندما نأخذ جميع الاشارات السابقة بعين الاعتبار .

وسوف نحاول الشروع في امتحان هذه السمات المميزة بتجميعها تحت عنوانين عريضين :

- القرارات الاقتصادية : انماطها ، مستوياتها ، أشكالها .

- العلاقات بين التصنيع والإنتاج الزراعي .

٣ - القرارات الاقتصادية

أنماطها ، مستوياتها ، أشكالها

بديهي أن تكون آليات اتخاذ وتطبيق القرارات الاقتصادية في الصين الشعبية مشابهة ، في مبدئها العام ، لما يطبق في البلدان الاشتراكية الأخرى . وتشمل هذه الآليات بشكل خاص على مزيج من خطة الدولة الموحدة (التي هي إطار القرارات الأساسية) ومن سلسلة من المبادرات والاقتراحات الصاعدة من القاعدة . وتتكون هذه القاعدة عمليا من وحدات الإنتاج المختلفة ومن أجهزة السلطة المحلية . ولأن الأجهزة ووحدات الإنتاج ليست مجرد أدوات تنفيذ ، فهي تتمتع بمؤسسات وحقوق محددة . إننا نشهد هنا تطبيق مبدأ المركزية الديمقراطية العام في القطاع الاقتصادي.

إلا أن العنصر المميّز يكمن في الأشكال المحددة التي يتخذها حاليا تطبيق هذا المبدأ في القطاع الاقتصادي في الصين ، وفي الاتجاهات التي تظهر خلال تطبيقه . قبل أن نمتحن عن قرب القرارات الرئيسية المتخذة ، لا بد من بعض الكلمات حول ما نعنيه بعبارتي ((المركز)) و ((مستويات التقرير الأخرى)) .

- يتكون ((المركز)) بمعناه الحالي من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ، ومجلس الدولة (السلطة الحكومية العليا) ، ولجنة تخطيط الدولة . إن مجموع هذه الأجهزة هو الذي يكون ((المركز)) بالمعنى الصحيح للكلمة . وفضلا عن ذلك ، يوجد أربعون وزارة تحت إشراف مجلس الدولة ، ثلاثون منها وزارات ((اقتصادية)) .

إن الوزارات ، بوصفها أجهزة قطاعية ، لم تعد هيئات مركزية بمعنى ما . وفضلا عن ذلك ، فإن أهم القرارات لا تصدر عنها ، وإنما عن اللجنة المركزية أو مجلس الدولة أو لجنة تخطيط الدولة . إلا أن ((المركز)) ، بالمعنى الضيق

للكلمة^(٣) ، يفوض الوزارات المختلفة بعدد معين من سلطات التقرير التي يتمتع بها. وقد تدعى هذه الوزارات أيضا الى اتخاذ قرارات تنطبق على صعيد البلد ككل . ومن وجهة النظر هذه تكون هذه القرارات من نفس نوعية القرارات التي يتخذها ((المركز)) (بالمعنى الضيق للكلمة) . وهكذا يمكننا أن نعتبر الوزارات ، عمليا ، جزءا من ((المركز)) (بالمعنى الواسع للكلمة) .

وفي مقابل ((المركز)) كما عرفناه الآن ، تتكون مستويات التقرير الاخرى ، على الصعيد الجغرافي من اجهزة المقاطعات وهيئات السلطة المحلية من جهة ؛ وتتكون على الصعيد القطاعي من المشروعات^(٤) ، أي من الوحدات الاقتصادية في مجال الانتاج والتوزيع من جهة أخرى . وتحل الجماعيات الشعبية ، حسب هذه المقاييس ، مكانة خاصة لانها هيئات محلية لسلطة الدولة ووحدات اقتصادية في مجال الانتاج في آن واحد .

١ - مجال القرارات المركزية :

ان مجال القرارات المركزية ، بادىء بدء ، هو مجال خطة الدولة الموحدة . وتعتبر هذه عن الخبرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاساسية للمرحلة التي تشملها الخطة . ولهذه الخطة صفة الزامية . وهي تحدد ، بشكل خاص ، أهداف الانتاج والاستثمار والتوزيع والاسعار .

أ . طبيعة القرارة المركزية وطريقة اتخاذها :

للمقررات المتخذة مركزيا طابع سياسي واقتصادي واجتماعي في آن واحد . ليست قرارات ذات صفة تقنية بشكل خاص رغم كونها مجبرة على ان تأخذ بعين

^٣ - أي اللجنة المركزية ومجلس الدولة ولجنة تخطيط الدولة (المترجم) .

^٤ - في هذا الفصل ترد كلمة منشأة كترديد لكلمة مشروع (جمع : مشروعات) *Entreprise* وذلك منعا للالتباس بين المشروع كوحدة اقتصادية ومشروع الخطة ، أي خطوطها العامة. (المترجم)

الاعتبار المتطلبات الموضوعية للتقنية . ان القرارات المركزية ، بوصفها قرارات سياسية ، تصدر عن آليات المركزية الديمقراطية التي تتحرك في مجال السياسة ، أي على مستوى الحزب والدولة ولا بد من ملاحظتين اضافيتين في هذا الصدد :

(١) يتم تحضير القرارات السياسية الرئيسية المتعلقة بالمجال الاقتصادي في داخل الحزب فتؤدي ، إذن ، الى نقاشات على مختلف المستويات ، وغالبا ما تستدعي قرارات او ارشادات من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني . وهذه القرارات والإرشادات هي التي توجه عمل اجهزة الدولة فيما بعد .

(٢) يتأمن دمج المتطلبات التقنية والاقتصادية بالقرارات السياسية بواسطة استشارة الاجهزة التقنية والاقتصادية المركزية وبواسطة اشتراك الاطراف، أي المؤسسات والهيئات المحلية ، في اتخاذ القرارات المركزية . ويجب توجيه القسط الاكبر من الاهتمام الى هذه النقطة الاخيرة .

والواقع ان تحضير الخطط الاقتصادية ، منذ بضعة سنوات ، لم يعد يمر بالمراحل الثلاث التي كان يمر بها سابقا .

ولنتذكر ، بادىء بدء ، ان المراحل الثلاث كانت التالية :

(١) يُعد المركز مشروع خطة تحتوي على الاهداف المرشدة (ارقام مراقبة) ويرسله الى الاطراف (حركة من فوق لتحت) .

(٢) تُعد الاطراف ، أي وحدات الانتاج والهيئات المحلية مشاريع خططها انطلاقا من الاهداف المرشدة وترفعها الى المركز (حركة من تحت لفوق) .

(٣) على أساس هذه المشاريع ، يُعد المركز الخطة بشكلها النهائي ويرسلها الى كل وحدة (حركة من فوق لتحت) .

لقد ألغيت المرحلة الاولى . البداية الآن من القاعدة . كل وحدة تُعد مشروع خطة معتمدة في ذلك على تجربتها الخاصة . ثم ترفع مشروعها الى المركز الذي يتولى تركيب وتعديل مجموع هذه المشاريع بغية تنسيقها . وتنتج الخطة السنوية ، بشكلها النهائي ، عن هذا التركيب والتنسيق ، فترسل الى كل وحدة وتكون مُلزَمة بالنسبة لها .

ب - الارشادات النوعية

اذا كانت الوحدة الاقتصادية في القاعدة لم تعد تتلقى ((أرقام مراقبة)) خلال تحضير مشروع خطتها ، فالارشادات الصادرة عن المركز لا تزال دليلا لها .

ولهذه الإرشادات صفة عامة ونوعية . إنها تتمثل في ((الخط العام)) المحدد لعدة سنوات ، وفي ((الاتجاه العام)) المحدد لفترة أقصر . وهكذا ، تنطلق كل وحدة اقتصادية في القاعدة ، خلال تحضيرها لمشروع الخطة ، من تجربتها الخاصة التي تدلها على حقل امكاناتها ، ومن الخط العام والاتجاه العام الذين يدلانها على كيفية توجيه نشاطاتها في المستقبل .

إن التخلي عن اسلوب الإرشادات ، أي أرقام المراقبة التي يرسلها المركز (خلال ما كان يشكل المرحلة الاولى من اعداد الخطة) ، لم يكن نتيجة أسباب مبدئية ؛ وإنما نتيجة الاعتراف بان المركز لا يملك في الوقت الحاضر معرفة وافية بحياة وحدات الانتاج وامكاناتها تؤهله أن يبعث اليها بارقام مراقبة قائمة على أسس علمية.

ج - النقاشات المباشرة

ويُلَمَس أيضا تأثير الارشادات المركزية على مضمون الخطة من خلال النقاشات المباشرة التي تقوم بين وحدات القاعدة وبين المراجع المركزية التي ترتبط بها هذه الوحدات .

ومما يزيد من ضرورة وجود هذه النقاشات أن قسما من الامكانيات التي يمكن أن تكون مفتوحة أمام كل وحدة أساسية لا يمكن استخراجها من مجرد تحليل التجربة السابقة . ثمة حاجة الى معرفة النتائج التي بلغتها وحدات الانتاج الأخرى المماثلة . فضلا عن ذلك ، فان وضع بعض الامكانيات موضع تنفيذ يتوقف على الوسائل الاضافية التي توفرها لوحدة الانتاج أجهزة تقع خارج المشروع ، هذه الأجهزة التي يعتمد نشاطها هي نفسها على قرارات متخذة مركزيا .

ويجب أن نضيف الى ذلك أن الارشادات النوعية لا تكفي وحدها لإتخاذ كل الخيارات . ذلك أنه يجب اتخاذ بعضها حسب معايير التناسق ، أو بالأخذ بعين الاعتبار الفوائد الاقتصادية الشاملة التي يمكن أن تنتج عن مجموعة من القرارات المنوي اتخاذها في مشروعات أو مستويات مختلفة.

ولا يمكن حساب التناسق والفوائد الاقتصادية الشاملة غلا على صعيد أعلى من صعيد المشروع نفسه^(٥) . ولكن لكي يصبح بمكنتنا الاستنتاج ان النتيجة ((المتوخاة)) للحسابات التي قامت بها مرتبة أعلى ممكنة التحقيق ، يجب اعادة فتح الحوار بين الوحدات الأساسية المعنية وبين المراتب العليا أو المركزية . وهذا يؤدي الى نقاشات واجتماعات عديدة نسبيا .

ولا بد من التأكيد على انه غالبا ما تجري هذه النقاشات في الوحدات الأساسية نفسها . فيأتي إليها مندوبون عن المراتب العليا لمنافسة التعديلات المنوي ادخالها على مشروع الخطة الاصلية. وهذا شكل محدد من اشكال المركزية الديمقراطية في المجال الاقتصادي .

° - وأفضل مثال على ذلك هو تحديد موضع بضع نشاطات تعتمد على بعضها البعض الى حد كبير : فالخيارات المتخذة لتحديد موضع بذل احدى هذه النشاطات تحدد مواضع النشاطات الاخرى المعتمدة على بعضها البعض . والذي ينطبق على مشكلة تحديد الموضع ، أي مشكلة ((المكان)) ، ينطبق كذلك على مشكلات ((الزمان)) الجديدة .

ولإضفاء المزيد من الدقة على ما قلته سابقا ، أقول على سبيل المثال انه في مصنع المواد الكيماوية والفحم الحجري في بكين - التابع لقسم الصناعة الكيماوية في مدينة بيكين - يأتي مستخدمو هذا القسم لمناقشة الخطة المنوي تعديلها في المصنع نفسه . هكذا تنتج الخطة أخيرا عن قرارات مشتركة اتخذتها المراتب المركزية والوحدات الأساسية التابعة لهذه المراتب .

د - الموازين الحكومية

ورد اعلاه ان المركز يضع عددا من الموازين هي موازين مادية تشمل ٣٠٠ الى ٤٠٠ منتج؛ وموازن قيمية (الدخل الاصلي ، التراكم ، المداخل الفردية ، الاستهلاك ، تمويل الدولة، التسليف ، النقد الاجنبي ، الى آخره) ؛ وأخيرا موازين تعليم وموازن اليد العاملة التي تحدد مؤقتا الموارد والحاجة الى قوة العمل (بما في ذلك الموظفون العلميون والتقنيون) .

وفي معرض وضع الخطة على الصعيد المركزي ، يبدو ان البحث عن نسب معينة تعتبر افضل النسب يلعب دورا كبيرا : بين انتاج السلع التجهيزية والسلع الاستهلاكية ؛ بين الزراعة والصناعة الخفيفة والصناعة الثقيلة ؛ بين الدخل الاهلي والاستهلاك والتراكم ؛ بين البناء الأساسي والتجهيز ؛ بين الدخل الموزع والسلع المتوفرة . وهذا ما يطلق عليه أحيانا اسم ((علاقات التوازن)) .

هـ - الأسعار المحددة مركزيا

لا بد من بضعة كلمات حول القرارات المتعلقة بالأسعار في معرض معالجة القرارات المتخذة مركزيا .

ليس لوحدات الإنتاج الأساسية حرية تحديد الأسعار . فهذه أسعار إدارية في كل الحالات (إلا في الأسواق الريفية) ، يجري تحديدها وفق عدد من القواعد . ولكننا سنرى أن أعلى مرتبة مركزية ليست وحدها التي تحدد كل الأسعار : الهيئات

الإدارية الدنيا هي التي تتخذ القرارات المتعلقة بأسعار المنتجات ذات الأهمية المحلية أو الثانوية . لسنا هنا حيال لامركزية للقرارات بقدر ما نحن حيال عدم تكثيف للقرارات déconcentration .

إن الطابع الإداري لتحديد الأسعار والدور الثانوي الذي تلعبه معايير الربح في وضع الخطة يميّزان السياسة الاقتصادية الصينية جذريا عن السياسة الاقتصادية اليوغسلافية (حيث اللامركزية في اتخاذ القرارات) . وكذلك تتميز هذه السياسة بوضوح عن الاقتراحات التي قدمها بعض الاقتصاديين السوفييت ، مثل ليبرمان ، والتي تدعو الى إعطاء معيار الربح دورا كبيرا في توجيه انتاج وحدات الإنتاج .

إن كون جميع الأرقام غير محددة مركزيا يضعنا أمام فئة أولى من القرارات تقع خارج مجال القرارات المركزية رغم تبعيتها لها ، وذلك لأنها تخضع للمبادئ ذاتها التي تخضع لها القرارات المركزية . سنتطرق الآن الى الفئات الرئيسية داخل هذا النوع من القرارات .

٢ - مجال القرارات المتخذة خارج المركز

تعترف الصين ، كغيرها من البلدان الاشتراكية ، بأن فعالية القرارات وواقعيتها وسرعتها تتطلب عدم اتخاذ قسم منها مركزيا وإنما على مستويات أخرى .

إذا كان صحيحا أن خطة الدولة الاقتصادية هي خطة موحدة ، فإن المركز لا يدّعي أنه ينظر بالتفصيل في جميع ما يجري في كل منشأة على حدة . هذا يتم في مستويات وسيطة . تجري في هذه المستويات إذن معالجة عدد معين من الخيارات ، والقيام بما يمكن تسميته ((تدعيم)) او دمج مشاريع الخطط التي تضعها المنشآت . والواقع أن المركز لا ينظر إلا في الخطط ((المدعمة)) ، باستثناء حالة المنشآت الكبيرة جدا .

يجب البدء بالحديث عن المنشآت غير التابعة للمركز لكي نتوصل الى فهم أعمق لدور حلقات التخطيط الوسيطة .

أ . المنشآت غير المعتمدة على المركز

إن قسما فقط من المنشآت الصناعية أو الزراعية في الصين يتبع للوزارات مباشرة . يقوم ((المركز)) بدراسة تفصيلية لمشروع الخطة التي تضعه هذه المنشآت ، المسماة منشآت ((مركزية)) (وبالمناسبة ، يتم ذلك في الوزارة التي تتبع هذه المنشآت لها ، أو في لجنة تخطيط الدولة نفسها) .

أما بالنسبة للمنشآت الأخرى ، تجري دراسة مشروع خطتها على المستوى الواسطي المحلي أو المنطقي . ويتم على هذا المستوى الواسطي أيضا وضع عدد معين من الموازين المتعلقة بالمنشآت التابعة له . ثم تُرفع الى المركز مشاريع الخطط المدعمة لمجموع المنشآت المحلية (أي المنشآت التابعة لهيئات محلية أو لسلطات المقاطعات أو البلديات) . والقرارات التي يتخذها المركز في هذه الحالة تتعلق بالموازين ومشاريع الخطط التي أنجز وضعها على مستوى وسيطي.

يتكون المستوى ((الواسطي)) الذي يجيء بعد ((المركز)) مباشرة من ٢١ مقاطعة (باستثناء مقاطعة تاي وان) ومن المناطق الخمس ذات الحكم الذاتي ومن بلديتي بيكين وشانغهاي. وتدخل في هذه المرتبات المنطقية لجان المقاطعات والبلديات التي تملك أقساما ومراكز مخصصة . وهكذا تعمل تحت إشراف لجان المقاطعات دوائر صناعية وزراعية وتجارية الخ . وهذه الدوائر هي التي تدير المنشآت المحلية التابعة لها . وتلعب الدوائر بالنسبة لهذه المنشآت الدور ذاته الذي تلعبه الوزارات بالنسبة للمنشآت ((المركزية)) .

أما فيما يتعلق بتوزيع المنشآت بين منشآت مركزية ومنشآت غير معتمدة على المركز ، فقد تطورت قواعد التوزيع في السنوات الأخيرة . كان الاتجاه واضحا نحو التكتيف concentration في الخطة الأولى ، أي في حقبة لم يكن يوجد فيها

إلا عدد قليل من المنشآت . وقد شهدت الفترة بين ١٩٥٨ و ١٩٦٠ عملية نقل السلطة المركزية الى المستويات الوسيطة . فتطورت المبادرة المحلية ، ولكن التخفيف من الطابع المبرمج لهذا التطور أثار نقدا لما سُمِّي ((التطور الأعمى)) .

فاستعاد المركز عددا من السلطات في الحقبة الأخيرة . ووُضِعَت قواعد التوزيع رويدا رويدا . ورغم أنها ليست محددة بشكل كامل حتى الآن ، مع ذلك يمكن ربطها ببعض المبادئ الأساسية .

يُسيَّر المركز ما يلي :

- المنشآت التي يكتسي إنتاجها طابعا وطنيا ؛
- المنشآت الكبيرة الحجم التي تأخذ سلفا كبيرة ؛
- المنشآت المالية ؛
- المنشآت التي تستعمل وسائل تقنية جديدة ؛
- المنشآت التي تأسست بفضل مساعدة أجنبية ؛
- منشآت الدفاع الوطني .

أما المنشآت الأخرى ، فتجري ادارتها محليا ؛ وتبلغ قيمة الانتاج المسير محليا ٢٠ - ٣٠% من الانتاج العام . ولكن كونها ((مسيرة محليا)) لا يعني ان السلطات المحلية تتصرف بأمورها بحرية . لا بدّ من أن نميز بدقة . يشمل انتاج المنشآت المسيرة محليا فئتين من المنتجات :

- بالنسبة لثلاثي الانتاج تصنع المنتجات حسب عقود مع منشآت مركزية إما لاكمال انتاج منشأة مسيرة مركزيا (قطع غيار للشاحنات مثلا) ، واما لتصديرها .

- بالنسبة للثالث فقط ، تصنع منتجات معدة للاستهلاك في المقاطعات (مثلا : الأحذية المصنوعة من مواد أولية محلية ، الإبر ، الخطبوط ، المسامير) .

وهكذا ينمو اتجاهان متوازيان : تشجيع المبادرة المحلية بجعل التسيير غير مركزي ؛ والسعي وراء فعالية التخطيط بتكثيف اختيار الأهداف والوسائل .

حتى الأعمال التحضيرية لخطط المقاطعات (او البلديات) هي جزء مندمج في خطة الدولة الموحدّة . وفي نهاية الأمر ، يعود الى المستوى الوطني أن يضع موازين كاملة لكل المنتجات الهامة .

إن عملية تحضير الخطة ، التي غالبا ما تقتضي تدخل المرتبات الوسيطة ، تتم ، أساسا ، حسب الطريقة التالية : بعد أن تنتهي المنشأة من وضع خطتها ، ترفعها الى الوزارة التي تتبع لها (هذا اذا كانت منشأة مركزية) ، والى ((لجنة تخطيط المقاطعة)) . ان ارسال الخطة الى لجنة تخطيط المقاطعة واجب على المنشآت المركزية والمنشآت المحلية على حد سواء ، فحتى المنشأة المركزية نفسها تستعمل منتجات تدخل في قوانين المقاطعة .

أما فيما يتعلق بالمنشآت المحلية ، فهي ترفع مشروع الخطة الى السلطات المحلية، وواجب عليها كذلك أن ترفع نسخة عن هذا المشروع الى الوزارة المعنية بالأمر ، لأن تنفيذ مشروع الخطة يتطلب في العادة استعمال عدد معين من المنتجات المسيرة مركزيا . مثلا : تتكون خطة الصناعة الكيماوية من مجموع خطط منشآت هذه الصناعة أكانت مرتبطة مباشرة بالوزارة أم بالسلطات المحلية .

الوزارة هي المسؤولة عن وضع الخطة العامة ، ولكنها لا تتفاوض مباشرة مع المنشآت المحلية غير التابعة لها . فالسلطات المحلية هي التي تقوم بهذه المفاوضات. وبهذه الطريقة ، يتضح لنا تدخل حلقات التخطيط الوسيطة ، الأمر الذي يخفف من أعباء الأجهزة المركزية . ولو لم يكن الأمر كذلك ، فربما كان من المستحيل أن توضع الخطة في الوقت المعين .

ب . دور الأجهزة التجارية

لا يمكن للخطة طبعاً أن تتنبأ بقرارات التسيير الاقتصادي الجاري . فضلاً عن ذلك ، فإن تدخل المرتبات المركزية في اتخاذ هذه القرارات يثقل على سير الأجهزة المركزية ، ويؤخر وقت اتخاذ القرارات ، ويجعلها أقل واقعية مما لو صدرت عن المكان . وبالإضافة الى ذلك ، غالباً ما تُتخذ هذه القرارات مبدئياً ، في الصين كما في الاتحاد السوفييتي ، على مستوى المنشآت نفسها . تعمل هذه المنشآت ، إذن كوحدات اقتصادية . فهي تتمتع ، بحد ذاتها ، بالاستقلال المالي وبصلاحية توقيع العقود التي تكون مصدر موجباتها مع أجهزة الدولة .

إن تطور الأجهزة التجارية المستقلة في الصين هو ، الى حد كبير ، إحدى خصائص طريقة سير الاقتصاد الصيني .

ان ((محطات البيع بالجملة)) هي المكلفة بتنفيذ العمليات التجارية . أما على المستوى الإداري الأعلى ، فان ((الشركات التجارية)) المختصة التي تشمل شبكة من ((المحطات)) هي التي تعقد الاتفاقات مع ((الشركات الصناعية)) المعنية ؛ وهذه اتفاقات عامة حول الكمية والتنوع .

ثم توقع ((محطات البيع بالجملة)) مع كل منشأة أو جماعة شعبية عقوداً تتعلق بالكمية الواجب تسليمها ، وبالنوعية والتنوع والحجم والأسعار والتغليف ومواعيد التسليم ، الى آخره ، وهكذا تلعب الشركات والمحطات دوراً بارزاً في تحديد القرارات التي سوف تتخذ على مستوى منشآت الإنتاج . إن كون خطة الدولة الموحدّة هي التي توجه هذه الأجهزة التجارية نفسها ، يجعل منها فعلاً إحدى أدوات تنفيذ هذه الخطة على صعيد التسيير الاقتصادي الجاري .

وفضلاً عن ذلك ، فان تدخل أجهزة الدولة التجارية على صعيد التسيير الاقتصادي الجاري يبرز من زاويتي نظر :

(١) - عند وضع الاقتراحات المتعلقة بتحديد الأسعار . تقدّم الشركات بعض هذه الاقتراحات الى لجان تحديد الأسعار . وهكذا فإن المرتبات التجارية تدرس كم يجب أن يكون ثمن شراء المنتجات الصناعية المحلية بحيث يتبقى للمنشآت حاشية ربح كافية ، وبحيث يتم تشجيع المنشآت الطليعية (ليس ((ماديا)) ، وانما بواسطة رفع أحد ((مؤشرات)) الخدمة التي تقدمها هذه المنشآت للمجموع) .

(٢) تلعب الاجهزة التجارية دورا لا يمكن الاستهانة به في التحديد النهائي لبرنامج الإنتاج في المنشآت . فالمنشآت تستشيرها عند وضع برنامج الإنتاج للسنة المقبلة . وتقدم لها نماذج عن المنتجات الجديدة التي تنوي صنعها فضلا عن الاشارات المتعلقة بسعر الكلفة . ويعود للاجهزة التجارية ، بالتعاون مع منشآت الإنتاج ، القيام بدراسة امكانات تصريف المنتجات القديمة والجديدة على حد سواء . وذلك لكي توضع برامج إنتاج محددة تستجيب لحاجات المستهلكين .

والاجهزة التجارية هي التي توجّه المنشآت في وضع مشاريع خططها ، وفي وضع برنامج الانتاج التفصيلي في آن واحد . ويحق لها أيضا ان تتدخل في تعديل هذا البرنامج خلال العام نفسه .

وتتوقع محطات الجملة عقود تسليم مع ((مخازن البيع بالمفرق)) المكونة من ثلاث فئات : مخازن الدولة ، المخازن التعاونية ، المخازن المشتركة مع رأس المال الخاص .

وتُبيّن الاشارات السابقة ، وفي قطاع السلع الاستهلاكية خصوصا ، ان عددا كبيرا من القرارات لا يصدر عن المركز مباشرة بالرغم من اندماجها في خطة الدولة الموحدة . كما تُبيّن ان بعض خطط الإنتاج عرضة للتعديل خلال التنفيذ . إلا ان هذه التعديلات لا تمسّ الا التفاصيل كقاعدة عامة ؛ وليست تعديلا شاملا للخطة كلها . وعندما تبرز ضرورة اجراء تعديل شامل ، فهذا لا يجوز ان يتم عن طريق

قرار لا مركزي (والاحرى بنا ان نسميه قرارا غير مكثف (Déconcentré) .
فمن الطبيعي ان يتطلب تدّخل المرتبات المركزية المباشر .

ج - استقلال الجماعيات الشعبية

لن نتعرّض هنا لدرجة الحرّية التي تتمتع بها الجماعية في وضع خطتها وفي التسيير الجاري لشؤونها . فهذا ما يعالجه قسم آخر من الكتاب^(٦) . نريد ان نشدد فقط ، من زاوية نظر لا مركزية القرارات ، على ان كل جماعية شعبية تتمتع ، مبدئيا ، بحرّية التصرف باعتمادات التراكم التي تملكها ، وهذا يختلف عما هو متّبع في المنشآت الصناعية . لا يوجد هنا استقلال مالي وحسب وانما تمويل ذاتي أيضا . بل أكثر من ذلك ، ما دام يوجد استعمال ((حر)) للمبالغ التي يقوم عليها هذا التمويل الذاتي .

طبيعي ان نجد هذه الحرية مقيدة عمليا بضوابط تُفرض على الجماعيات الشعبية من الخارج . وتنتج بعض هذه الضوابط عن اضطرار الجماعية الشعبية الى شراء معظم وسائل الإنتاج التي تحتاجها من أجهزة الدولة . فباستطاعة هذه الاجهزة ، إذن، ان تمارس تأثيرا عمليا جد هام على طريقة تصرّف الجماعيات الشعبية باعتماداتها .

القيد الآخر على الحرية الشكلية في استعمال اعتماد التراكم هو الانضباط السياسي الذي يخضع له جميع اعضاء الحزب الذين يشاركون في ادارة الجماعيات الشعبية . وهذا بديهي وطبيعي .

٣ - اشتراك القاعدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

نكتفي هنا بايراد بعض الملاحظات العامة حول موضوع اشتراك القاعدة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي الذي سوف نلتقي بجوانب عديدة منه خلال هذا الكتاب .

ان عدم تكثيف او لا مركزية النموذج الذي وصفناه اعلاه لا يعني ، بالضرورة، اشتراك ((القاعدة في القرارات الاقتصادية والاجتماعية)) . ففي بعض الحالات ، قد لا تسمح اشكال التنظيم هذه باكثر من اشتراك الاداريين والتقنيين الذين ينتمون الى اجهزة غير مركزية ، في تحضير القرارات الاقتصادية وصياغتها .

ان احدى الشواغل العميقة للحزب الشيوعي الصيني هي محاولة تحقيق اشتراك فعلي للقاعدة الحقيقية ، أي الجماهير ، في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية . هذا ما يعبر عن احد الشعارات الواردة في التقرير الذي قدمه رئيس مجلس الوزراء شو آن لاي للدورة الأولى للمجلس الوطني الثالث لنواب الشعب في نهاية كانون الأول ، ١٩٦٤ : ((الجمع بين القيادة وتوسيع الحركات الجماهيرية))^(٧) .

يقول الاقتصادي بو إي-بو^(٨) ان احدى القواعد الجوهرية للقيادة في الصناعة هي السير في خط الجماهير ، أي ((الانطلاق من الجماهير والعودة اليها)) ويوضح هذه النقطة بقوله :

((. . . لقد تأسست في كل المنشآت تنظيمات نقابية تنمّي مختلف النشاطات الهادفة الى تعبئة الشغيلة والعمال والمستخدمين للمنافسة الاشتراكية ، وتعميق الوعي السياسي والايديولوجي ، ورفع المستوى الثقافي والتقني . لقد اعتمدنا مبدأ

^٧ - ((الوثائق الرئيسية للدورة الاولى للمجلس الوطني الثالث لنواب الشعب في جمهورية الصين الشعبية)) ، باللغة العربية ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين - ١٩٦٥ ، ص ٢٥ . (المترجم)

^٨ - ((كوبا سوسياليستا)) ، تشرين الأول ، ١٩٦٣ .

المركزية الديمقراطية قاعدة لنا . إن مختلف الأنظمة الديمقراطية في إدارة المنشآت، كالانعقاد الدوري لمؤتمرات أو مجالس مندوبي العمال والمستخدمين ، تسمح بمناقشة وحلّ المشكلات الهامة في المنشأة ، وباشتراك الجماهير في إدارتها وممارسة الرقابة على العمل الإداري . الديمقراطية التي نمارس في المنشآت هي ديمقراطية تحت رقابة قيادة المركز ، وهي تتناقض كليا مع شعارات ((التسيير العمالي الذاتي)) ومع ممارسته الخاطئة . إن مركزيتنا تعتمد على الديمقراطية ، وهي تختلف جذريا عن الاعتماد الاحادي الجانب على الأوامر الإدارية وعلى الانفصال عن قيادة الحزب والجماهير .))

فمثلا ، وعلى عكس ما يجري في البلدان الأخرى ، ليس مدير المنشأة هو الذي يدير منشآت الدولة بشكل مباشر أو كلي . وإنما تتولاها قيادة جماعية ، أي لجنة الحزب في المنشأة . وتنتخب هذه من قبل الطليعة المنظمة سياسيا في المنشأة^(٩) .

وهذه القيادة قيادة جماعية وسياسية في آن واحد . وليست قيادة شخصية أو إدارية. إن المدير (الذي تعينه مرتبة عليا) يتدخل مبدئيا كمنفذ للقرارات التي تتخذها لجنة الحزب وحسب .

لو لم تكن المنشأة تتمتع ببعض الاستقلال في التسيير لكان دور لجنة الحزب فقد معظم معناه . ولكننا نعرف بالتحديد أن الاستقلال في التسيير متوفر . وتتمتع لجنة الحزب أيضا بحرية نقاش نسبية ضمن إطار الأهداف المقررة في الخطة .

لكن إدارة لجنة الحزب المنشأة الدولة ليست مطابقة بعد لاشتراك القاعدة ، أي الجماهير ، في اتخاذ القرارات . وذلك بسبب قلة عدد اللجنة وطريقة انتخابها .

^٩ - يجب الاصرار هنا على أن لجنة الحزب تمثل بالتحديد الحزب على مستوى منشأة الدولة . ولكنها لا تمثل عمال المصنع وحدهم . ان القيادة التي تضطلع بها لجنة الحزب ليست متناقضة إذن مع ملكية الدولة ، مثلما يكون الحال عندما تعطى منشأة تملكها الدولة الى عمال هذه المنشأة ليسيروها (لأن المصالح المباشرة لهذه الفئة من العمال قد تتناقض مع مصالح المجموع ومع مصالح الطبقة العاملة على المدى البعيد) .

وفي المقابل ، فإن اشتراك القاعدة في القرارات الاقتصادية والاجتماعية الجارية يتم بشكل رئيسي عن طريق الاستشارات وتجري الاستشارة عندما يُطلب رأي جمعية عمال المنشأة ؛ وخصوصا في حالات التصديق على الخطة أو تقرير كيفية صرف اعتمادات تحسين الأحوال .

عندما تتعدى المنشأة حجما معيناً ، تُستبدل الجمعية بـ ((ندوة مندوبي العمال)) . وتنتخب هذه من قبل مجموع عمال المنشأة ، وتُستشار حول الخطة وقوانين العمل ، الى آخره .

الجانب الآخر للديمقراطية الاقتصادية هو تنظيم العمال داخل المصنع في ((فرق عمل)) . يدير كل فرقة رئيس فرقة ينتخبه رفاقه لمدة سنة واحدة^(١٠) .

داخل الفرقة ، يقترح العمال انفسهم طريقة ترتيبهم (الامر الذي يحدد مستوى اجورهم) . ولا يجوز ان يكون هذا الترتيب كيفياً . يجب القيام به حسب انموذج درجات يصدر عن المكتب الصناعي او الوزارات الصناعية التي تتبع لها المنشأة المعنيّة . والفرقة هي التي تقترح وضع عامل ما في درجة معينة ثم يرفع هذا الاقتراح الى المرتبة الاعلى للمصادقة عليه .

وهكذا فان فرقة العمل هي الوحدة الاساسية في المنشأة ، وخليّة الديمقراطية الاجتماعية في آن واحد .

وتوزع المكافآت على العمال ضمن اطار الفرقة . هذا يعني عمليا اقتراح توزيع المكافآت داخل الفرقة ثم رفعه الى ((المشغل)) . تقترح الفرق إذن اسماء المرشحين لنيل المكافآت ، فيدرس المشغل هذه الاقتراحات ، ثم يرسلها بدوره الى الادارة . ويعود اتخاذ القرار النهائي الى لجنة خاصة بالمكافآت تتكون من العمال وكوادر المشغل والكوادر الادارية .

^{١٠} - يبدو انه لا يحقّ للفرقة ان تنزع ثقّتها عن رئيسها خلال مدة رئاسته .

ان شروط توزيع المكافآت تؤدي بالطبع الى قواعد جماعية يجب على الفرقة واللجنة الخاصة بالمكافآت أخذها بعين الاعتبار . ومن هذه الشروط تنفيذ العامل للخطة ، موقفه التعاوني في العمل تجاه سائر اعضاء فرقته ، وعدم تغيبه عن العمل لسبب غير مقبول .

لم نتعرض الا للتنظيمات الاقتصادية الصرفة التي تؤمّن اشراك العدد الاكبر في النشاط الاقتصادي والاجتماعي . ان دراسة كاملة تتناول ((أطر)) التخطيط ، لا بدّ لها من ان تشمل كل المنظمات الجماهيرية (الحزب ، النقابات ، منظمات النساء، الشباب . . .) وهذا ما يتعدى صدد دراستنا الحالية^(١١) . ومن جهة اخرى يجب اكمال الجوانب التنظيمية الصرفة باشارات ادق حول احد اهم أطر التنمية : السياسية التي تحدّد العلاقات بين التصنيع والانتاج الزراعي .

٤ - العلاقات بين التصنيع والانتاج الزراعي

يجب معالجة العلاقات بين التصنيع والإنتاج الزراعي في الصين في مضمونها التاريخي أولاً. فالواقع ان هذه العلاقات لم تُفهم بالطريقة ذاتها ، فلا يمكن فهم اسلوب المعالجة الحالي إلا بالنسبة لتطور السياسة الاقتصادية الصينية خلال السنوات الأخيرة .

^{١١} - يجب أن نذكر هنا المؤسسات المكلفة بتسيير مختلف الأحياء في المدن . لقد شرح لنا ، في حي جديد بضواحي شنغهاي ، ان الحيّ ينتخب ((جمعية عامة لمندوبي الشعب في الحي)) (٤٠٠ عضو يمثلون حوالي ٧٠٠٠٠ مواطن) . وتنتخب هذه الجمعية بدورها ((لجنة)) الحيّ و ((رئيسها)) . رئيس الحي وحده المتفرّغ . تشرف اللجنة على الحياة اليومية وفق ارشادات بلدية شنغهاي . إلا أن الحي لا يملك موازنة خاصة به . وفي الحالة التي درسنا ، تبين لنا ان بلدية شنغهاي المنتخبة هي وحدها التي تملك موازنة . أما لجنة الحي فهي تطبق تعليمات البلدية وقراراتها ، ولكنها لا تشرف على القروض .

١ - المراحل الاربع

ينقسم تطور السياسة الاقتصادية ، أو المراحل المختلفة التي مرت بها السياسة الاقتصادية الصينية منذ قيام جمهورية الصين الشعبية الى أربع مراحل .

أ - مرحلة التعمير (١٩٤٩ - ١٩٥٢) . ومثلما يدل اسمها ، فهي مرحلة خُصّص قسمها الأكبر لإعادة تسيير المشروعات الموجودة ، ولانشاء مشروعات جديدة كذلك . والاهمّ من ذلك انها مرحلة تحققت خلالها تحوّلات اجتماعية وسياسية اساسية ما دام قد تحقق خلالها الاصلاح الزراعي ، وفُضيَ فيها ، الى حد كبير ، على التجارة الخاصة التي تقف عقبة بين الزراعة والقطاع غير الزراعي وتستحوذ على قسم هام من الثروات التي ينتجها الفلاحون . وبالإضافة الى ذلك ، قضي عمليا على الربا الذي كان مصدرا آخر من مصادر الاقتطاع من مداخيل الفلاحين .

ب - الخطة الخمسية الاولى (١٩٥٣ - ١٩٥٧) . وهي مرحلة تتميز ببذل مجهود للتصنيع الذي يعطي الاولوية للصناعة الثقيلة على شاكلة الخطط الخمسية الاولى في الاتحاد السوفييتي .

ومع ذلك ، فقد تقدم الانتاج الزراعي ، وتتميّز السنوات (١٩٥٣ - ١٩٥٧) بالانتقال من اشكال الاستثمار الخاصة الى الاشكال الجماعية ، وبالتالي السريع لأنماط التعاونيات المختلفة : من التعاونيات الاشتراكية التي تتضمن توزيع المنتجات وفق مساهمات الاعضاء في رأس المال، الى التعاونيات الاشتراكية التي جرى تعميمها بين ١٩٥٦ - ١٩٥٧ والتي ادت إلى التحول الكامل في اشكال الانتاج الزراعي ابتداء من عام ١٩٥٧ . وقد جاء موازيا لذلك تعديلات في الصناعة ، ويمكن القول ان مرحلة التحويل الاشتراكي انتهت عام ١٩٥٧ وذلك من حيث علاقات الملكية في الاقتصاد الصيني .

وتتصف نهاية هذه المرحلة بشاغل تكييف التجربة الاشتراكية العالمية مع ظروف الصين الخاصة ، والاقلاع عن التقليد المنهجي للاتحاد السوفييتي .

ج - تبدأ المرحلة الثالثة عام ١٩٥٨ وتستمرّ حتى عام ١٩٦٠ ويمكن تسميتها بمرحلة الانتقال، لأنها تتميز عمليا بظواهر متناقضة . وهي المرحلة التي بدأت بما قد سمي ((القفزة الى امام)) أي توتر كبير بين القوى ونتائج مشجعة في عدد معين من قطاعات الاقتصاد ، بالإضافة الى تمايزات كبيرة جدا وتوتر عقيم في قطاعات اخرى .

وقد شهدت نهاية هذه المرحلة مصاعب جمّة ناتجة عن اخطاء أرثوكتيت خلال اول قسم من السنوات الثلاث من جهة وعن مصاعب ناتجة عن المناخ وعلم الرصد الجوي من جهة اخرى . اتت ثلاث سنوات صعبة جدا من حيث نسبة المطر ، ففي بعض المناطق كانت هذه النسبة مرتفعة جدا فحدثت الفيضانات ، وفي البعض الآخر - كجنوب الصين مثلا - حدثت موجات جفاف طويلة جدا .

وتتميز هذه السنوات الثلاث أيضا بوقف المساعدات السوفييتية خلال صيف ١٩٦٠ ، وانسحاب التقنيين السوفييت ، وبروز سلسلة من المشروعات الصناعية بترت استمرارية التطور الاقتصادي المتوقع سابقا .

د - بإمكاننا القول ان هذه المصاعب قد دُللت ، في الجوهر ابتداء من عام ١٩٦٥ . وان الفترة بين ١٩٦١ و ١٩٦٤ هي مرحلة جديدة تسمى مرحلة ((التكئيف والتدعيم والانجاز)) عاد خلالها الانتاج الصناعي والزراعي الى التقدم ، وبذلت مجهودات ضخمة لاعادة التوازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد باعتماد خط في السياسة الاقتصادية ما زال يطبع المرحلة الراهنة .

ويتحدد هذا الشعار الذي يسيطر على الحياة الاقتصادية : ((اعتماد الزراعة كقاعدة والصناعة كقاعدة)) .

٢ - السياسة الحالية : ((اعتماد الزراعة كقاعدة والصناعة كقاعدة)) .

هذا المفهوم ، او هذه الجملة ، هو مرتكزا لمشكلة لأنه يواجه القطاعين - الصناعة والزراعة - ويعين لكل منهما دورا محدودا . وهذا ما يجب توضيحه انطلاقا من الاخذ بعين الاعتبار التعديلات الشاملة التي يفترضها هذا الخط السياسي العام . وهذا لا يمكن إلا ان يكون ناقصا في الوقت الحاضر لعدم نشر احصائيات شاملة خلال السنوات الاخيرة .

أ - تخفيض معدل التراكم

هذا الشعار يعني الحدّ من مجهود التراكم ، هذا التراكم الذي كان جد مرتفع خلال عامي ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، أي ضرورة جعل المجهود الرامي الى التصنيع الثقيل - التجهيز - اخفّ مما كان عليه في السنوات السابقة .

خلال مقابلة مع الاقتصادي بو إي بو^(١٢) أكد على ان التراكم في الفترة الحالية يجب ان يتراوح بين ٢٠% كحد ادنى و ٢٥% كحد اقصى بالنسبة لمستوى الدخل الأهلي .

وقد تبين من خلال المعلومات التي تجمعت لدينا ان معدل ٢٠% لم يبلغ بعد في الواقع الحالي .

فالمعترف به حاليا ان المداخيل المالية تبلغ حوالي ٣٠% من الدخل الأهلي وان حصة التراكم تقع بين ٣٥ و ٤٠% من هذه المداخيل ؛ أي إذا نحن دمجت هذين المؤشرين ، نجد ان معدل التراكم ، بشكل مالي ومركز ، يبلغ ١٢% من الدخل الأهلي .

^{١٢} - رئيس لجنة الدولة الاقتصادية ، نائب رئيس لجنة تخطيط الدولة ونائب رئيس الوزراء .

طبعاً يجب أن نضيف إلى ذلك التراكم الذي لا يمرّ في قنوات الأموال العامة والذي يتحقق القسم الأكبر منه داخل الجماعات الشعبية ، أكان ذلك باتجاه الزراعة نفسها ، بشكل رئيسي ، أم باتجاه النشاطات الفرعية بما فيها النشاطات الصناعية الخاصة بالجماعات .

يمكن حسب تقديرات ان نعتبر ان الحد الأقصى للتراكمات التي تحققت ، غير ال ١٢% التي تمر بالموازنة ، تبلغ ٦% ؛ فيصبح المجموع حالياً ١٨% من الدخل الأهلي . أي اننا ما زلنا بعيدين عن النسبة التي تحققت خلال ((القفزة الكبرى إلى أمام)) : كنا قد قدرناها ب ٣٠ بالمئة في حينه ، بينما قدرها البعض ب ٣٥% .

كيف نفسر هذا التطور ؟ لا يجوز أن يغيب عن أذهاننا انه في بلد كالصين ، يغلب عليه القطاع الزراعي بحجم التوظيف الذي يمثله ، يكون مستوى الانتاج الزراعي احدى العقبات التي تفرض تقليص حجم ونسبة التراكم الممكنين .

ومن الممكن أن يكون هذا الموضوع قد نُسيَ لفترة من البدء ، لأن الأرياف الصينية كانت تحوي طاقة عمل مستعملة جزئياً جرت تعبئتها في السنوات الاولى ، وأدت إلى ارتفاع معدل التراكم لفترة .

والمعروف ان هذا الاستعمال الجزئي كان يعبر عن نفسه بعدد قليل من أيام العمل المكرّسة فعلاً للزراعة .

ب - حدود التصنيع المتسارع في المدن

ما ان بدأ الاصلاح الزراعي وأطلت السنوات الاولى من الحركة التعاونية حتى تزايد معدّل استعمال قوى العمل هذه . إلا ان تقديرات عام ١٩٥٥ تبين ان عدد أيام العمل التي يقدمها العامل لا يتعدى ١٥٠ يوماً في السنة . أي ان المخزون ما زال متوفراً ، وهو ما أسماه بعض الاقتصاديين الصينيين ((قوى الانتاج المخبأة)) أو ((طاقة الاتّخار)) .

كان بالإمكان تعبئة ((قوى الانتاج المخبأة)) هذه بطريقتين . الاولى هي التي اتبعها الاتحاد السوفياتي خلال خطته الخمسية الاولى . كانت الزراعة السوفياتية في تلك الفترة تتصف بوجود يد عاملة زائدة أيضا . وفي الطريق الذي اختاره الاتحاد السوفياتي ، والذي سلكته بشكل جزئي الخطة الخمسية الاولى في الصين ، أعطيت الأولوية لمجهود تصنيع يركز إلى تزايد سريع للتوظيف في المدن . وهكذا خلال الفترة بين ١٩٤٩ و ١٩٥٧ ، ارتفع عدد العاملين في الصناعة في الصين (ومعظمهم في المدن) من ثلاثة ملايين عام ١٩٤٩ إلى عشرة ملايين عام ١٩٥٧ . وتدل المعلومات المتوفرة لدينا ان هذا العدد قد أضيف اليه حوالي خمسة ملايين نسمة خلال عام ١٩٥٨ .

ان هذا النمط في الإنماء الصناعي ، المعتمد على هجرة فائض الأيدي العاملة من الأرياف إلى المدن ، لا يفترض وجود استثمارات صناعية ضخمة (تسمح باستعمال فعال للأيدي العاملة المهاجرة) وحسب ، وإنما يفترض كذلك إمكان المحافظة على الانتاج الزراعي ومضاعفته ، رغم تخفيض عدد الأيدي العاملة المتوقّرة في الأرياف ، وذلك بالاضافة إلى توسيع القطاع التجاري من الانتاج الزراعي الذي لا غنى عنه لتأمين تموين متزايد باستمرار لسكان المدن الذين يتوالدون بسرعة .

كلنا يعرف ان مشكلة تعبئة ((الفائض الزراعي)) قد أثارت نقاشات جد واسعة عشية الخطة الخمسية الاولى في الاتحاد السوفياتي ، فلا حاجة للعودة إليها . ولكن يجدر التشديد بالنسبة للصين على ما يلي : رغم وجود فائض ظاهر في اليد العاملة، فقد تبين اخيرا ان يؤثر في الإنتاج الزراعي (ودون أي تعديل يطرأ على الظروف التقنية للانتاج) هو أقل بكثير مما قد يبدو لأول وهلة .

ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى ما يلي : إن الطاقة العاطلة عن العمل من قوى العمل في الأرياف هي عاطلة عن العمل فعلا خلال القسم الأكبر من السنة ، ولكنها ليست عاطلة عن العمل خلال الفترات الرئيسية ، أي خلال فترات تجميع

المحاصيل و تخزينها . هذه الفترات تتطلب كل الأيدي العاملة المتوفرة . وإلا تتعذر
خزن قسم من المحصول .

لقد تبين إذن أن الفائض الحقيقي في اليد العاملة ، بوصفه مصدرا ممكنا لزيادة
معدل التراكم ، هو محدود إلى حد كبير ، وتزداد هذه المحدودية إذا اعتمدنا على
التطور الصناعي المدني ، الذي يتطلب حركة اليد العاملة من الأرياف إلى المدن ،
كقاعدة لزيادة معدل التراكم .

ج - مبالغات التصنيع الريفي

وهذا هو الأمر الذي وُلد ، منذ بداية عام ١٩٥٨ ، فكرة التصنيع الريفي ضمن
إطار الجماعيات الشعبية . أي فكرة تطور صناعي مكمل للتطور الزراعي على يد
عاملة محصورة في المناطق الريفية ، ولكنها تتمتع في الوقت ذاته بقدرة كافية على
الحركة للانتقال من الصناعة إلى الزراعة . ذلك هو الطريق الثاني لتعبئة ((قوى
الإنتاج المخبأة)) .

والحق يقال أن المسؤولين وعوا ضرورة هذا الاتجاه في القسم الأول من سنوات
١٩٥٨ - ١٩٦١ . ولكنه أدى إلى مبالغات : لقد جُمّد العديد من الناس ، في
المناطق الريفية ، في نشاطات فرعية ذات طابع صناعي أو شبه صناعي خلال
الأشهر الحرجة^(١٣) . فتبين أن التصنيع الريفي، حتى في شكله هذا ، يجب أن يقوم
على الحذر وعدم إهمال متطلبات الزراعة .

إن الدروس المستخرجة من هذه المصاعب ومن استحالة دفع التصنيع بشكله
المدني بالوتيرة المتوقعة قبلا ، بدون تحولات سابقة في المجال الزراعي ؛ هذه
الدروس هي التي تفسر لماذا وضعت السياسة الاقتصادية الحالية التي تعتمد على
الزراعة كقاعدة وعلى الصناعة كقائدة .

^{١٣} - أي التي تتطلب كل الأيدي العاملة المتوفرة . (المترجم)

يُقال حاليا في الصين ان شعار ((اعتماد الزراعة كقاعدة والصناعة كقائدة)) يعني بشكل خاص رفض شعار ((إعطاء الأولوية لتطوير الصناعة الثقيلة)) . ويقال انه إذا كان شعار إعطاء الأولوية لتطوير الصناعة الثقيلة قد أحرز عددا من النجاحات خلال الخطة الاولى ، فهذا لا ينفي كونه ناقصا لأنه لا يسمح بتحديد العلاقات بين الزراعة والصناعة الخفيفة ؛ وأيضا لأنه يقدم أفكارا واضحة عن الأهداف الواجب بلوغها خلال تطوير الصناعة الثقيلة نفسها .

والواقع أن صياغة الموضوع على هذا الشكل هي صياغة فظة بعض الشيء . فالمطلوب أن نتوصل خلال هذه الصياغة إلى تحديد العلاقات التي يجب أن تقوم بين الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة والزراعة في الوضع الحالي لتطور الصناعة.

إن المضمون الجوهرى لهذا الاتجاه هو إقامة ارتباط وثيق ومنهجي بين تطور الصناعة وتطور الزراعة ، أي النظر اليهما كوحدة وليس كعمليتين مستقلتين نسبيا من عمليات التطور .

د - معنى السياسة الحالية

انطلاقا مما سبق ، يصبح بإمكاننا أن نفهم بدقة السياسة الحالية للعلاقات بين الصناعة والزراعة ، فنقول ما يلي :

(١) يجب على البناء الصناعي أن يتكيف ، من حيث وتيرته وأحجامه الداخلية ، مع المنتجات الزراعية ، ومع ما يتوفر من يد عاملة بين الفلاحين . هذا مع التشديد بعين الوقت على تطور المدن الصغيرة والمتوسطة فقط (٥٠٠ ألف نسمة) منعا لتضخم المدن الكبيرة .

(٢) يأخذ البناء الاقتصادي بعين الاعتبار حاجات الزراعة بالدرجة الأولى ، وخاصة في مجال المنتجات الكيماوية والمعدنية والآلية ومواد البناء ، إلى آخره .

وبعبارة أخرى ، يجب النظر إلى تطور الصناعة ، والثقيلة منها خاصة ، على أنه يهدف إلى تحريك التطور الزراعي ودعمه من هنا ، فإن تطور المنتجات المعدة للزراعة (أسمدة ، مبيدات للحشرات ، معدات ، مولدات طاقة ، مضخات) كان أسرع نسبيا من تطور المنتجات غير المعدة للزراعة خلال السنوات الأخيرة .

الواجب تأمينه إذن ، انطلاقا من تطور صناعي معين ، هو تطور الإنتاج الزراعي نفسه ، وزيادة انتاجية العمل في الزراعة باعتبارها شرطاً تزايد الفائض الزراعي القابل للتسويق وتحرير اليد العاملة ؛ وكلاهما ضروري لتقدم الصناعة اللاحق .

بعد تحديد هذا الإطار ، يبدو أنه من الضروري أن يركز تقدم الإنتاج الصناعي، خلال السنوات الحالية والفترة القصيرة المقبلة ، على زيادة إنتاجية العمل وليس على زيادة الاستخدام *emp oi* في الصناعة . وهذا يفسر الدور الذي يلعبه التجديد التقني وتحسين نوعية الإنتاج وزيادة فعاليته وما شابه . والجدير بالملاحظة ، على سبيل المثال ، أن ربع الاستثمارات قد خصصت للتجديد التقني للمشروعات الموجودة خلال السنوات الأربع الماضية ؛ أي للتقدم التقني الذي يسمح بمضاعفة الإنتاج الصناعي دون زيادة مقابلة في الاستخدام في المدن .

إن شعار اعتماد الزراعة كقاعدة والصناعة كقائدة ليس مجرد شعار سياسة اقتصادية ، وإنما يسيطر أيضا على وسيلة التخطيط ذاتها . ينطلق الاتحاد السوفياتي كقاعدة عامة من الصناعة الثقيلة ((كحلقة موجّهة)) يُحدّد لها عدد من الأهداف ، ويستخلص من هذه الأهداف أهدافا يجب أن تبلغها القطاعات الأخرى . وعلى العكس من ذلك ، فإن الصين تنطلق من الزراعة كحلقة موجّهة . وهكذا ، يجب

وضع الخطة الوطنية تبعا لنظام الأولوية التالي : (زراعة ، صناعة خفيفة ، صناعة ثقيلة) .

وهذا يعني بالطبع ، الانطلاق ، منهجيا ، من الأخذ بعين الاعتبار ما تحتاجه الزراعة (آلات ، أسمدة ، تجهيز . . .) من جهة ، ومما تستطيع أن تقدمه هذه الزراعة (حبوب قابلة للتسويق ومواد أولية) من جهة أخرى^(١٤) . إن هاتين الحلقتين الموجّهتين والأولويات المستجرة منها تحدّد إذن بنيان الإنتاج والاستثمارات في كل عام .

نقول كل عام ، لأن إحدى النتائج المتأتية من السياسة التي ((تضع الصناعة في فلك الزراعة)) هي فقدان الخطة الخمسية في الظروف الراهنة .

وإلى مدى ما يخضع الإنتاج الزراعي إلى ارتجاجات قوية - رغم المجهودات المبذولة لتأمين استقراره - فالخطة الصناعية ، التي يجب أن تتكيف مع حاجات الزراعة وإمكاناتها ، مدفوعة هي أيضا إلى أن تعاني تغييرات هامة نسبيا بين عام وآخر ، وخاصة فيما يتعلق بالوتيرة السنوية لتزايد الاستثمارات . إذن فالصين لا تطبق خطة خمسية في الظروف الراهنة^(١٥) .

وفي المقابل تملك الصين برنامج مشاريع للاستثمار يتكوّن من حوالي ٧٠٠ مشروع صناعي وغيره ، تتراوح فترات تنفيذه بين سنة وعشر سنوات .

صدر هذا البرنامج عام ١٩٦١ ولكنه يعدّل بشكل دوري . وهو يؤدي إلى إطلاق عدد معين من المشاريع الواردة فيه . وتتم الموافقة على التطبيق المضطرد

^{١٤} - التعاون الإلزامي المتبادل بين الصناعة والزراعة لا يجوز ان يكون مجانيا . يجب أن يقوم تبادل في القيم الحقيقية (قروض مالية ، مواد ، أيدي عاملة) . . .

^{١٥} - ومع ذلك ، يرى الاقتصاديون الصينيون ان فقدان خطة خمسية حقيقية يجد تبريره أيضا في فقدان عدد معين من المعطيات التي تسمح بوضع خطة خمسية على أسس علمية . ويجري الآن تجميع هذه المعطيات لوضع الخطة الخمسية الثالثة التي ستبدأ عام ١٩٦٦ .

للاستثمارات التي تقابل هذه المشاريع المختلفة في بداية كل عام . ويؤخذ بعين الاعتبار في ذلك ، الموارد المادية والبشرية والمالية المتوفرة لضمان تحقيق هذه المشاريع بأقل وقت ممكن ، دون إهمال المتطلبات الملحة لكل فترة . بهذه الطريقة توضع الخطط السنوية حالياً .

لسنا نعرف النتائج بالأرقام ، فهي ليست منشورة . ولكن زيارة الصين تترك الانطباع الواضح جداً بأن الاقتصاد قد دخل مرحلة جديدة من الانطلاق الشامل .

ومما يؤكد هذا الانطباع بعض الأشارات الاحصائية التي يمكن استخراجها من تقرير شو أن لاي إلى المجلس الوطني لنواب الشعب في أواخر كانون الأول ١٩٦٤ . أعلن شو أن لاي ، في معرض حديثه عن الإنتاج الزراعي خاصة ، أن هذا الإنتاج قد تقدّم في عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ وأعطى نتائج ملموسة خلال عام ١٩٦٤ فكانت تلك السنة بمستوى أفضل السنوات .

((تدل توقعتنا على أن المنتجات الرئيسية للزراعة وتربية المواشي (حبوب ، قطن ، تبغ ، قصب سكر ، خنازير ، ماعز ، غنم ، الخ .) ستعطي أرقاماً تتجاوز أرقام عام ١٩٥٧ ، أي العام الأخير من الخطة الخمسية . بالنسبة لعام ١٩٥٧ ، بلغ عدد الجرارات في الحقول خمسة أضعاف؛ وقوة التجهيزات والري ثلاثة عشر ضعفاً ؛ وتستهلك الأرياف ثلاثة وعشرين مرة أكثر من الطاقة الكهربائية ؛ وتبلغ كمية السماد الكيماوي الذي تقدمه الدولة ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٥٧)).

أما فيما يتعلق بالتغذية في المدن والأرياف ، فيبيّن التقرير أن الامداد بالمواد الغذائية الثانوية كالخنزير واللحم والخضار قد ازداد بنسبة تفوق ٣٠% خلال الفترة بين ١٩٥٧ و ١٩٦٤ ؛ وان الزيادة كانت أكثر من ٥٠% بالنسبة لمواد الاستهلاك الجاري الرئيسية : ورق للانتاج الزراعي ، مواد مصقولة ، درّجات ، أجهزة راديو . . .

أما في مجال الإنتاج الصناعي ، فقد تحققت قفزة جديدة إلى الأمام من حيث التنوع والنوعية . وتشير التوقعات في خطاب شو آن لاي الى أن القيمة الإجمالية للإنتاج الصناعي عام ١٩٦٤ ستزيد بنسبة ١٥% على قيمة عام ١٩٦٣ وأنها ستفوق عام ١٩٥٧ بكثير . لقد ازدادت بعض المنتجات بنسبة ٢٠% خلال عام ١٩٦٤ : فولاذ ، بترول ، سماد كيماوي ، اسمنت ، سيارات ، منسوجات قطنية ، سكر ، سجائر .

ويتوقع مشروع الخطة لعام ١٩٦٥ زيادة ٥% تقريبا عن العام السابق في القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي ، فضلا عن تنويع الاقتصاد الريفي وإعطاء الأولوية للزراعات الغذائية بالاعتماد على الاقتصاد الجماعي في الجماعات . أما فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي ، فالمتوقع أن تزيد قيمته الإجمالية بنسبة ١١% .

وهذه توقعات معقولة تبدو جد واقعية . ولكن فقدان الخطة المتعددة السنوات وعدم نشر الاحصائيات الشاملة لا يسمحان بمعرفة الاستثمارات القطاعية ولا تتبع تطور المنتجات المختلفة. سوف نتمكن قبل عام ١٩٦٦ من الوصول إلى مزيد من الدقة حول التوازنات المحددة للسياسة القائمة على اعتماد الزراعة كقاعدة والصناعة كقاعدة ، هذه السياسة التي تشكل حاليا الإطار الرئيسي للإينماء المبرمج .

الفصل الثاني

التخطيط وتسيير وحدات الإنتاج

جَاك شَارِير

لكي نفهم الأهمية المرتبطة بدراسة وحدة الإنتاج في الصين ، يجب التشديد على دور هذه الوحدة في الاقتصاد الاشتراكي ، وعلى سماتها المميزة . إننا نجنح عادةً إلى النظر لأي مشروع صناعي كبير على أنه مماثل لأي مشروع صناعي كبير آخر ، بغض النظر عن طبيعة الاقتصاد – أكان رأسماليا أم اشتراكيا – فنجد أن لا فرق يذكر بين سوفخوز لتربية المواشي وبين مزرعة في الوسط الغربي الأميركي.

إن أسلوب المعالجة هذا ، الذي يقوم على التشديد على بعض السمات المشتركة في التنظيم التقني ، يؤدي إلى حجب الطبيعة المميزة لكل وحدة أساسية داخل مجتمع يتسم بعلاقات إنتاج اشتراكية . حتى أمد ليس ببعيد ، كانت المسألة ما تزال غامضة لأن الدراسة كانت محصورة بتجربة واحدة : تجربة وحدات الإنتاج السوفيتية . ولكن أفق البحث قد اتسع كثيرا منذ ذلك الحين. وتبيّن المحاولات والتجارب المختلفة في البلدان الاشتراكية أن وحدات الإنتاج تطرح على عملية بناء الاشتراكية مشكلة رئيسية لم تُحل بعد بطريقة نهائية ولا حتى بطريقة آنية مرضية .

يتعذر وجود حل نهائي بالطبع . ذلك أن للمشكلات جوانب مختلفة حسب البلدان ، وحسب مستوى التطور ودرجة تشريك Socialisation الاقتصاد . ولكن المسألة الرئيسية تبقى واحدة رغم وجود هذه الجوانب المتعددة : اكتشاف قواعد لتنظيم وتسيير الوحدات الاقتصادية الأساسية تسمح لكل مرحلة من تأمين أفضل شكل من التوافق المطلوب بين التملك الاجتماعي لوسائل الإنتاج وبين المستوى التقني لجميع القوى الإنتاجية والبشرية والمادية والمالية .

الهدف الواجب بلوغه هدف مزدوج : تحسين نوع إدارة الاقتصاد المبرمجة وإطلاق مبادرة المنتجين . ذلك بلوغه هدف مزدوج : تحسين نوع إدارة الاقتصاد المبرمجة وإطلاق مبادرة المنتجين . ذلك أن كل تاريخ البلدان الاشتراكية يُبين أن ثمة تناقضا بين هذين الهدفين خلال المرحلة الأولى من بناء الاشتراكية : إن تنمية الإدارة المبرمجة تخنق مبادرة القاعدة .

المطلوب ، بعبارة أخرى ، ليس مجرد تحديد مستويات الاعلام والتقدير المختلفة، وإنما تسليح كل مستوى بالوسائل اللازمة لتأمين تنفيذ ومراقبة كل قرار . وتبين التجربة أن طرفي هذا التسلسل الهرمي للقرارات هما الأكثر تأثيرا والأصعب معالجة في آن واحد . وهذان الطرفان هما : القرارات المتعلقة بالخيارات الاقتصادية على صعيد المركز ؛ والقرارات المتعلقة بتسيير وحدات الإنتاج على صعيد القاعدة . لماذا تمثل قواعد تسيير الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي أهمية أكبر نسبيا من الأهمية التي تحتلها في الاقتصاد الرأسمالي ؟ هنا ما سنحاول الإجابة عليه باختصار قبل الانتقال إلى تحليل أدق لقواعد سير المشروعات الصناعية والجماعيات الشعبية في الصين .

وسوف نكتفي هنا بذكر ثلاثة أفكار تبدو لنا ذات أهمية خاصة :

(١) يتعذر وجود معايير خاصة بالمشروع الاشتراكي enterprise socialiste . فلا معنى لبحثه عن أوج اقتصادي optimum إلا بالنسبة للأوج الاجتماعي كما تحدده الخطة العامة . المشروع الاشتراكي مشروع مندمج . ويمكن اعتباره خلية أساسية في جهاز عصبي بالغ التخصص تلعب بالنسبة للمركز دورا مزدوجا : تتقدم عناصر القرارات وتؤمن تنفيذ هذه القرارات . وعلى عكس ذلك ، يتمتع المشروع الرأسمالي باستقلال قانوني جد واسع ؛ ولكن حريره أشبه ما تكون بحرية كائن حي في الأدغال ، أي أنه عرضة لقواعد تطور وبقاء لا يملك حيالها أية سلطة .

(٢) تنطبق مبادئ تسيير المشروع الاشتراكي على جميع المشروعات الأخرى . ومهما يكن اتساع فسحة المبادرة المتروكة لإدارة المشروع ، فإن هذه الفسحة بالضرورة محدودة إلى حد كبير . وهذا ما يبين أهمية النقاشات الدائرة حاليا حول بُنى المشروع ، وآليات التنظيم الداخلي ، والدوافع ، ومؤشرات النشاط العامة . ففي هذا المجال تنعكس أبسط القرارات التشريعية أو التنظيمية على كل الاقتصاد حالا .

(٣) أخيرا ، ولكي نقتصر على الأشياء الجوهرية ، لوحة الإنتاج الاشتراكية هدف أساسي يتعدى الاقتصاد : أن تصبح الوحدة الاجتماعية الأولية في المجتمع الجديد . هذا لا يعني اضطرار المصنع إلى التحوّل إلى إطار الحياة الوحيد . ولكن إذا كنا نرى أن أوج تطور كل فرد لا يمكن أن يتحقق في إطار الفردية الليبرالية ولا في إطار العائلة وحدها ، فمن البديهي أن يبحث المجتمع الصناعي الاشتراكي عن خلق وحدة جديدة للحياة الاجتماعية . ولا بدّ من أن يزول في هذه الوحدة عدد من التناقضات المتبقية من المرحلة السابقة : استلاب العامل حيال رأس المال alienation ، التمييز بين الجنسين ، التمايزات بين العمل اليدوي والعمل الذهني أو بين مهام التنفيذ ومهام الإدارة ، التمايز بين نشاطات الإنتاج ، بمعناها الضيق ، وبين نشاطات التنمية الاجتماعية بمعناها الواسع .

يجب إعادة النظر في كل دراسة عن تنظيم وحدة الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي من خلال هذا المنظار . فنكتشف آنذاك أن التغيّرات التي نشهدها بين بلد وآخر ، أو بين حقبة وأخرى ، ليست مجرد تغيّرات تقنية وإنما هي تعبير عن بحث دائم ، يتكلل ببعض النجاح ، سيان أكان واعيا أم غير واع ، عن بُنى أساسية ذات طابع اشتراكي صرف . بهذا المعنى يكون الواقع الصيني مفيدا جدا على صعيد المشروعات الصناعية وبالأخص على صعيد الجماعيات الشعبية^(١٦) .

^{١٦} - لا بد من ملاحظة حول التعابير . يكتنف الغموض عبارات مثل : ((مشروع)) ، ((وحدة إنتاج)) ، ((وحدة اقتصادية أساسية)) . ويعكس هذا الغموض التغيرات الدائمة التي تطرأ على البنى الاقتصادية . عندما نشير إلى التقسيم التقني للعمل ، التبادل التجاري ، الاستقلال المالي ، طبيعة الملكية ، الاندماج الأفقي أو الاندماج العمودي ، نجد أن التعابير المستعملة قد تشمل وقائع مختلفة . من أجل التبسيط ، استعملنا هنا كلمة ((مشروع)) للإشارة إلى القوى التقنية في قطاع الدولة . واستعملنا عبارة ((وحدة إنتاج)) للإشارة إلى كل وحدة اجتماعية أساسية في النشاط الاقتصادي مدخلين في هذا التعبير ((مشروعات الدولة)) و ((الجماعيات الشعبية)) . وقد حصرنا استعمال عبارة ((وحدة اقتصادية)) بدرجات التنظيم العليا ، سيان كانت هذه الوحدة تضم عدة مشروعات تنتج منتوجا واحدا ، أم كانت تضم كل ((وحدات الإنتاج)) في منطقة معينة تحت إشراف إدارة واحدة .

١ - المشروع الصناعي

١ - البنى الادارية

أ - هيئات الادارة

لا يدير المشروع الصناعي رجل واحد وإنما لجنة هي لجنة الحزب في المشروع. ينتخبها أعضاء الحزب في المشروع سنويًا ، ويقوم هؤلاء ((الناخبون الكبار)) ((باستشارة)) العمال . عدد أعضاء اللجنة غير ثابت : مثلاً يبلغ عدد أعضائها خمسة عشر عضواً في مصنع النسيج رقم ١٢ في شنغهاي الذي يضم أكثر من ستة آلاف شخص ، في حين يبلغ عددهم عشرة (بما فيهم المدراء الأربعة) في مصنع الفحم الحجري في بكين الذي يضم ٢٣٠٠ شخص .

لا تتناول اللجنة إلا القضايا الهامة ، وبشكل خاص : وضع الخطة السنوية ، وضع النظام الداخلي ، التجديد التقني ، تعيين الكوادر ، توزيع المنح والتصرف بالمكافآت . وغني عن القول أن لجنة الحزب في المشروع تبقى دوماً تحت سلطة مرتبة الحزب الأعلى منها ، أكان ذلك على مستوى الدائرة أو المقاطعة .

ولكن اللجنة لا تتولى التسيير الجاري للعمل . هذا ما يقوم به مدير عام تعيينه إدارة الوصاية (في المقاطعة أو المركز) ، ويكون مسؤولاً تجاه لجنة الحزب في المشروع . ولهذا المدير مهمة مزدوجة : الإشراف على تنفيذ قرارات اللجنة ، واتخاذ جميع القرارات التي يتطلبها التسيير الجاري . وفي حال نشوب خلاف حاد بينه وبين اللجنة ، تطلب اللجنة من المرتبة الحزبية الأعلى منها أن تطلب بدورها من الادارة تغيير المدير .

يعاون المدير نائب (أو عدة نواب مدير) و (مجلس أعمال) يتكون من رؤساء قسم الهندسة والمحاسبة فضلا عن رؤساء الأقسام المعنية بالمواضيع المثبتة في جدول كل اجتماع .

يصف العالم الاقتصادي بو إي-بو ، في مقالة بمجلة ((كوبا سوسياليستا)) ، الأشكال المميزة للإدارة الصناعية في المشروعات الصينية على الشكل التالي : ((إن نظام الإدارة هو استمرار لنظام دمج المسؤولية الجماعية بالمسؤولية الفردية، النظام الفعّال الذي درج حزبنا على استعماله؛ هذا من جهة ، أما من جهة أخرى فهو يستجيب لصفات مركزية شديدة وإدارة موحدة تتطلبها عملية الإنتاج في المشروعات الصناعية الحديثة . يؤمّن هذا النظام إشراف لجنة الحزب على الإنتاج والإدارة ، ويسمح بأن يلعب مسئولو الإدارة والأقسام الإدارية أدوارهم كاملة . وبالإضافة إلى ذلك ، عند اتخاذ القرارات حول قضايا هامة ، يحول هذا النظام دون وقوع المسئولين في الأخطاء ، أو أنه يسمح بتقليل عددها ، ويمكنهم من تصحيحها بسهولة نسبية عندما تقع)) . (ص ٣٧ - ٣٨) .

ثمة فارق كبير بين هذا المفهوم للمدير وبين المدير المنتخب في المشروع اليوغسلافي أو المدير المُعيّن الواسع السلطات في المشروع السوفييتي أو حتى ((الترويكا)) (الثلاثي) الذي اعتمد في أوائل الثورة : مدير مُعيّن ، مندوب عن الحزب ، مندوب عن العمال . إن الحل الصيني مساومة بين الإدارة الجماعية والإدارة الفردية ، وهو يركز إلى الفكرة التالية التي ترد كثيرا : ((نحن ضد القرارات التي يتخذها فرد واحد ، كما في الاتحاد السوفياتي ، يجب تنمية المبادرة الجماعية)) .

ب - البنى الداخلية

ولكن ((اشتراك)) الجماعة كلها في إدارة المشروع أمر مفقود . هناك اهتمام مُعلن بإعلام جميع المستخدمين ، بأخذ موافقتهم باستمرار على إدارة اللجنة

والخطة. ويبدو أن اشكال هذه العلاقات تتغير حسب المشروعات : تُعقد اجتماعات المشغل أو القسم أو المشروع على درجات متفاوتة وفي فترات زمنية متقاربة نوعا ما . وفي المشروعات الكبيرة ، تقدم اللجنة تقريرها الى ((ندوة ممثلي العمال)) التي تنتخبها المشاغل .

ومن جهة اخرى ، لكل وحدة (فريق ، مشغل ، قسم) مسئول منتخب – يمكن نزع الثقة عنه في بعض الأحوال – وهو مكلف بتنظيم العمل في الوحدة . ولا يجوز اتخاذ أي قرار في المشغل أو القسم بدون نقاش سابق هادف إلى التفسير والاقناع ، ويبدو أن هذا ليس مجرد موقف نظري وحسب وإنما هو موقف عملي أيضا .

أما بالنسبة للتنظيم النقابي ، فلن نتوقف كثيرا عنده ، ذلك انه يلعب نفس الدور تقريبا كالذي يلعبه في البلدان الاشتراكية الاخرى . إن نشاط النقابات موجّه نحو الإشراف على ظروف العمل والبحث عن الوسائل الملائمة لزيادة إنتاجية العمل في المشروع باتجاه تحقيق أهداف الخطة ، وإدارة الخدمات الصحية في المشروع .

٢ – اندماج المشروع في التخطيط

بعد أن حددنا إطار المشروع ، نأتي إلى السؤال التالي : كيف يندمج هذا المشروع في النشاط الاقتصادي العام ؟ كيف يعمل كخلية أساسية في التخطيط ؟ إن الانموذج الصيني ، في هذا المجال ، يختلف إلى حد كبير عن الانموذج السوفييتي الذي أعتُمِدَ ابتداءً من عام ١٩٤٧ .

إن تحديد أهداف المشروع وتقرير مبادئ ربط المشروع بالمركز أو بالمنطقة يتمّان بطريقة لا مركزية على أساس المناطق :

– المشروعات التي تستعمل موادا أولية محلية ؛

– المشروعات التي تُستهلك منتجاتها محليا ؛

- المشروعات التي تصنع منتجات تكمل إنتاجا يشرف عليه المركز ؛

- المشروعات التي تصنع منتجات للتصدير وفق طلبات من أجهزة الدولة التجارية .

ويبلغ مجموع قيمة إنتاج المشروعات المسيّرة محليا ٢٠ - ٣٠% من قيمة الإنتاج العام . ولكن ثلثي هذا الإنتاج المحلي يُصنع وفق طلبات من مشروعات الدولة .

إن لا مركزية الاقتصاد الصيني أقل اتساعا ، إذن ، من لا مركزية الاقتصاد السوفييتي . ففي هذا الأخير قبل عام ١٩٥٧ كان ٥٠% من الإنتاج الصناعي يأتي من المستوى المنطقي أو المحلي . وبعد إنشاء ((السوفنارخوز))^(١٧) ارتفعت هذه النسبة الى ٨٠% مقابل ٢٥% في الصين .

ولكن لا بد من أن نلاحظ أن الاختلاف بين التنظيم الصيني الجديد والتنظيم السوفييتي أقل منه بين هذا الأخير والتنظيم اليوغسلافي أو التنظيم التشيكي^(١٨) كما سيكون بعد إتمام الإصلاح العميق الذي يجري حاليا . والواقع أنه إذا كان المشروع قد اكتسب شخصية تسييرية أكبر في الانموذج الصيني ، فقد تمّ ذلك ضمن تخطيط

^{١٧} - السوفنارخوز (مجلس الاقتصاد الوطني) يشرف على نشاط المصانع والمشروعات ويحقق مشاريع الإنماء في منطقة اقتصادية - إدارية معينة ، وذلك بواسطة عدة قطاعات . ويقوم نشاطه على الخطط والمشاريع التي تضعها أجهزة التخطيط العليا . تحضر هذه الأجهزة ((أرقام المراقبة)) (أي اشارات الأولوية ، اختيار المنتجات ، عدد العمال وأسعار المنتجات). ثم ترسلها إدارة السوفنارخوز لكل ادارات القطاعات . على أساس هذه المعطيات ، تضع ادارات القطاعات أرقام مراقبة لكل مشروع . وعلى ضوء هذه الأرقام ، يضع المشروع خطة الانتاج الخاصة به . (المترجم)

^{١٨} - المقصود التحولات الرأسمالية المعادية للثورة التي قامت بها طغمة الخائن "الكسندر دوكشيك" التي استولت على قيادة الحزب الشيوعي والدولة في جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية السابقة بعد نجاحها في اسقاط قيادة نوفوتيني فيما اطلقت عليه الدول الرأسمالية والامبريالية بـ "حركة ربيع براغ" ، والتي قمعها الجيش الأحمر السوفييتي العظيم بمساعدة العناصر الثورية من الشيوعيين الحقيقيين الشرفاء في الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي سنة ١٩٦٨ . - ملاحظة الصوت الشيوعي .

ما زال شديد المركزية . أما في الانموذج التشيكي الجديد ، فالمشروع قد اكتسب استقلال اقتصاديا حقيقيا ضمن بنية تسمح بوجود ((سوق)) اشتراكية^(١٩) ، تقترب بذلك إلى حد كبير من المشروع اليوغسلافي^(٢٠) الذي يعمل بدون خطة ملزمة .

أ - وضع خطة المشروع

عندما نتحدث عن ((خطة)) المشروع في الصين ، فإنما نتحدث عن الخطة السنوية ، وذلك لعدم توقّر خطة خمسية في الوقت الحالي .

تشمل عملية وضع الخطة فترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة اشهر . خلال الخطين الخمسيتين الأوليتين (١٩٥٣ - ١٩٦٢) ، كانت توجد مراحل ثلاث ، كما في الاتحاد السوفييتي .

باختصار : من فوق لتحت ، من تحت لفوق ، من فوق لتحت . أي ((نزلتان)) و ((صعود)) واحد . ولقد ألغيت حاليا المرحلة الاولى من فوق لتحت . لم يعد المشروع يتسلم ((أرقام مراقبة)) ملزمة معنويا . عليه الآن أن يبادر ، حوالي شهر آب ، بوضع مقاييس المراقبة الخاصة به . ثم يرفعها الى جهاز التخطيط الذي يتبع له للاستشارة . والمهم في ذلك أن المشروع يناقش بعناد حول الخطة مع ممثلي هذا الجهاز .

وفي شهر تشرين الثاني ، يرفع المشروع خطته ليجري دمجها بالموازنات العامة ((المنطقية أو المركزية)) ولتُصدّقها الأجهزة الادارية والجمعية العمومية المحلية فالمركز . وبعد أن تجري الأجهزة المركزية التعديلات على الخطة ، تعيدها في

^{١٩} - أن هذا يمثل خطوة انتقالية وسيطة ممهدة قامت بها طغمة الخائن "الكسندر دوكشيك" كتمهيد لنقل ملكية المشاريع الاشتراكية العائدة للقطاع العام إلى الملكية الخاصة الرأسمالية . - ملاحظة الصوت الشيوعي .

^{٢٠} - راجع التعليق الرابع للحزب الشيوعي الصيني على الحزب الشيوعي السوفييتي : "هل يوغسلافيا قطر اشتراكي؟" . - ملاحظة الصوت الشيوعي .

كانون الثاني أو شباط إلى المشروع بواسطة المقاطعة ، حتى لو كان هذا المشروع تحت إشراف المركز . ويبدو أن مجموع هذه الآلية يتسم بالسير المنتظم .

ب - تحديد الأهداف

ما هو مضمون الخطة ؟ إنه لا يختلف ، في الجوهر ، عن مضمون الخطة في الاتحاد السوفييتي .

- أهداف تقاس بالقيمة ؛

- أهداف تقاس بالكميات الطبيعية ؛

- ميزانية اليد العاملة .

ويجري تحديد هذه الأهداف انطلاقاً من تقييم إمكانات الإنتاج الطبيعية للوسائل المتوفرة في المشروع ، ومن ((الوفورات)) الضرورية . إلا أن المشروع يأخذ بعين الاعتبار ، في هذا التقييم ، ظروف الإنتاج المحددة و ((الخط العام)) في أن واحد . وهذا ((الخط العام)) وثيقة سياسية تلخص المهام المركزية للمرحلة التاريخية والخط الواجب اتباعه لتحقيق هذه المهام . ((الخطوط العامة)) نادرة . لم يصدر منها إلا ثلاثة منذ الثورة . ويكملها ((اتجاه عام)) يمتد على عدة سنوات ويعيّن سياسة محددة لكل فرع .

وتضاف إلى خطة الإنتاج هذه خطة مالية للمشروع تحتوي على ما يلي :

- القيمة الاجمالية لاعتمادات الأجور ؛

- تقدير الأرباح المبرمجة ؛

- مبلغ الاستثمارات في البناء الأساسي ؛

- مبلغ الوفورات الممكن تحقيقها ومعدّل تخفيض سعر الكلفة .

للمشروع ، عمليا ، حرية كبيرة جدا في استعمال وسائل الانتاج التي بحوزته . حرية في اختيار النماذج ، حرية في التنوع ، حرية في العمليات التقنية ؛ الأمر الذي يفسر ولا شك التنوع الكبير للرسومات في النسيج وللأشكال في المنتجات المصنوعة بالمقارنة مع سائر البلدان الاشتراكية .

ج - الاستثمارات وتمويل المشروع

إلا أن هذا الاستقلال النسبي الذي يتمتع به المشروع يظل استقلالا في مجال التسيير لا التطوير . فالاستثمارات الأساسية وعمليات التوسع تعود مبدئيا إلى أجهزة الوصاية ، وعمليا إلى جهاز التخطيط المركزي .

ومع ذلك ، يعتمد حوالي ٤٠% من المشروعات على المقاطعة من حيث التسيير^(٢١) . وفي هذه الحالة ، تكون المقاطعة مسؤولة عن بناء التجهيزات الأساسية؛ إلا أن تقرير ماهية الإنتاج والقروض يعود للدولة . التمويل الذاتي مرفوض كليا : اقتصاديا ، لأنه يعتبر استعمال غير عقلاني للرساميل ؛ واجتماعيا ، لأنه يؤدي إلى استحواذ فئة معينة لأرباح تخص المجتمع كله .

استثناء بسيط يُسمح للمشروع في بعض الحالات بأن يسحب من ((اعتماد المشروع)) ، الذي يشكل ٢% من الدخل الصافي ، المبالغ اللازمة للتجديد التقني وتحسين التجهيزات الموجودة . ويُستعمل ٣٠% من هذا الاعتماد لتحسين احوال المجموع و ٧٠% منه للإنتاج .

وفيما عدا هذا الوضع ، تتم عملية تمويل المشروع وفق مبادئ جامدة جدا :

^{٢١} - هذه المشروعات صغيرة الحجم ولا تنتج إلا ٢٠ - ٣٠% من الانتاج العام .

- إن ((مصرف البناء الأساسي)) هو الذي يقدم القروض الطويلة الأجل للتوظيفات ، وهي لا تُعاد له ، وإنما تتحول إلى اهتلاك سنوي^(٢٢) . تحدد المرتبة العليا معدلات الاهتلاك وتختلف حسب العتاد . يدفع المشروع اموال الاهتلاك إلى ((مصرف الشعب)) . إذا كانت الاعتمادات لاهتلاك رئيسي ، يتوقف استعمالها على الدولة . أما إذا كانت اعتمادات اهتلاك تصليحات كبرى ، تُحدّد المبالغ المتوفرة وفق قاعدة سنوية بالنسبة للأموال المجمّدة .

- عندما تدعو الحاجة إلى توسيع الانتاج بواسطة استثمارات جديدة ، يضع المشروع خطة مفصّلة ويرفعها إلى أجهزة الدولة . إذا كان الموضوع يتناول تحسينات هادفة إلى التقدم التقني للتجهيزات الموجودة ، فإن حجم القروض التي تمنحها الدولة يتحدّد وفق معايير الانتاج في المشروع .

- تضع الدولة مبلغا من المال تحت تصرف المشروع للاعتمادات الجارية . ليس المشروع مجبرا على رده في نهاية الفترة المعنية . فهذا المبلغ منحة دائمة تتبع تقلبات حجم الانتاج .

- أما بالنسبة للحاجات الاستثنائية إلى قروض قصيرة الأجل ، فيمكن أخذها من المصرف بعد توضيح السبب . ولكن يجب ضمانها بشراء اللوازم . وذلك ليس لأن المصرف يريد تأمين استرجاع أمواله ، ولكن لتأمين التوازن الاقتصادي بين القروض واللوازم .

د - تذكير المواد الأولية وتصريف المنتجات

ربما كان في علاقات المشروع الصيني مع ((تجهيزه)) و ((زبائنه)) يكمن الفارق الأساسي بينه وبين المشروع السوفييتي ، على الأقل كما هو موجود إلى

^{٢٢} - الاهتلاك amortissement : ضياع قسم في كل سنة من ثمن رأس المال الثابت (آلات، بناء ، عتاد) بسبب الاستعمال ؛ أو الأموال الموضوعة جانبا في كل سنة للتعويض عن هذا الضياع . هنا بمعنى الأموال الموضوعة جانبا لدفع أقساط القروض . (المترجم)

الآن . يحق نظريا للوحدات الاقتصادية أن تنشئ علاقات ((إدارية)) التي هي علاقات انصياع ، ام علاقات ((مدنية)) التي هي علاقات مساواة وتبادل للقيم . تعبر العلاقات الادارية عن نفسها بالأوامر والتقارير والتصديق ؛ أما العلاقات المدنية فُحُدِّد وفق العقود ويجري تصديقها على أساس التعويض عن الضرر .

يبدو أن الصين تعطي مكانة مرموقة للعلاقات المدنية ، أي للعقود . هذا اتجاه هام حتى لو كانت العقود ((غير متكافئة)) في بعض الحالات ، وذلك لو كانت العقود ((غير متكافئة)) في بعض الحالات ، وذلك بسبب التمايزات الاقتصادية أو السياسية التي قد توجد بين الوحدات المتعاقدة .

من حيث المبدأ ، لا تُعيَّن الخطة لكل مشروع الشركات التي تجهزه . ولكن بعد وضع الموازنات المنطقية والمركزية ثم تعديل الخطة ، يقوم نشاط هام يتناول تنظيم وتوزيع تموين المشروعات : بالنسبة لثلاثمئة أو اربعمئة منتج هام يوجد توزيع مبرمج تحدده الدولة وتعي لكل مشروع الشركة التي يجب عليه التوجه إليها في تنفيذ خطة تذيير المواد الأولية الأساسية .

أما بالنسبة للمنتجات الاخرى ، يمكن للمشروع أن يتوجه إلى المشروع المُنتج أو إلى شبكة الدولة التجارية . وفيما يتعلق بالمنتجات المستوردة ، يتعامل المشروع مع شركات الاستيراد والتصدير التي يبلغ عددها ثمانى شركات .

وفيما يتعلق بالمواد الزراعية الأولية ، يشتريها المشروع من أجهزة البيع بالجملة أو من الجماعيات الشعبية مباشرة . وطبعا فالقاعدة الرئيسية التي تسيّر هذه العملية هي أن العقود تقوم على الأسعار المحددة مركزيا أو محليا حسب المنتجات .

ولفكرة العقد دور أهم في اختيار وتسويق المنتجات التي يصنعها المشروع ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالسلع الاستهلاكية . إننا هنا في مجال يحاول فيه القادة الصينيون إعادة النظر بنظام الانتاج والتوزيع المبرمج مركزيا كما يطبق في البلدان الاشتراكية في اوربا . لقد فضّل الصينيون إطلاق مبادرة المشروع على الإرشادات

الإلزامية . يقوم المشروع على الصعيد العملي ، وضمن إمكاناته التقنية ، بوضع خطته فيما يتعلق بالعقود المتوقعة مع ((محطات البيع بالجملة)) ، التي هي أجهزة تجارية تابعة للدولة ، أو مع المخازن الكبرى ، أو مع الجماعات الهامة كالجماعيات الشعبية مثلا .

وبالرغم من ذلك فبين عقود المشروعات وخطة الدولة توجد مرحلة وسيطة لا تزال إدارية ولم تصبح بعد تعاقدية : إنها مرحلة الاتفاقات العامة المعقودة بين الشركات الصناعية والشركات التجارية المتخصصة الفروع^(٢٣) . وتشمل هذه الاتفاقات كميات وتنوعات شاملة . ضمن هذا الإطار العام يزداد تفصيل العقود الموقعة كل ثلاثة أشهر أو كل سنة بين المشروعات ومحطات البيع بالجملة : فلا تعود مقتصرة على الكميات والنوعيات وحسب وإنما تشمل التغليف والسعر ومواعيد التسليم كذلك .

هذه العقود ملزمة لكل من الطرفين وتحتوي نظريا على تعويضات ضرر مكرسة قانونيا يدفعها الطرف الذي أخل بأحد بنود العقد . ماذا تفعل محطة البيع بالجملة عمليا عندما لا يفي المشروع بالتزاماته ؟ في الحالات النادرة التي يوجد فيها فائض إنتاج ، تتولى المحطة شراءه . ولكن إذا تجاوز الفائض طلب المستهلكين فإن المحطة لا تشتري إلا نسبة منه .

عندما يوجد عجز في الإنتاج ، تحاول المحطة فهم أسبابه : إذا كان هذا العجز ناتجا عن نقص في المواد الأولية أو عن استحالة موضوعية ، لا تلجّ المحطة . أما إذا كان صادرا عن نقص في المجهود أو عن أخطاء يمكن تفاديها ، إذ ذلك تتوجه المحطة إلى شركة التوزيع التجاري طالبة منها أن تتدخل لدى الشركة الصناعية المعنية لكي يتم تنفيذ العقد الذي وقعه المشروع .

^{٢٣} - أجهزة الدولة معالجة في الفصل الأول .

أما إذا كان ثمة نقص في النوعية ، تزداد المشكلات صعوبة . العقود تُحدّد المعايير . يوجد تحت تصرف محطات البيع بالجملة التي تقوم بعمليات شراء جهاز من الموظفين مسئول عن المداومة في المشروع ليس للمراقبة وإنما لإسداء النصح للمشروع حول أذواق المستهلكين ولمساعدته على تنفيذ المعايير الواردة في العقد .

ماذا يحصل إذا لم تُبلّغ المعايير بالرغم من وجود المفتشين – المستشارين ؟ إذا كان للمنتوج قيمة استعمال ، تتم عملية تخمين وتشتري المحطة بسعر النوعية الحقيقية . أما إذا كان لا يوجد قيمة استعمال لا تشتري المحطة ، ويعود إذ ذاك الى الشركة الصناعية أمر حل المشكلة مع المشروع .

تلك هي المميزات الاقتصادية الصرفة للمشروع الصيني ؛ ولكن هذا المشروع يُعرّف ايضا بالمميزات الخاصة بالحياة الاجتماعية فيه .

٣ – الحياة الاجتماعية في المشروع

لن نمتحن بكثير من التفصيل السير العملي للتنظيم الاجتماعي . لكي نبقي ضمن إطار هذه الدراسة سنعمد على ان نستخرج ما يبدو انها المميزات الموضوعية الطاغية أو الاتجاهات السياسية الأساسية ، وذلك بناء على زيارات مشروعات في بيكين ونانكين وشانغهاي وكانتون وعلى مقابلات أجريناها مع المسؤولين عن الاقتصاد .

سنكتفي بإيراد سبع من هذه المميزات ، دون أن نعتبر ذلك استنفادا لها :

أ – السن المتوسط المنخفض جدا

وهو الجانب الأكثر بروزا وربما كان معروفا أكثر من الجوانب الأخرى . ومع ذلك يجدر التشديد عليه . ليس الضغط السكاني (الديمغرافي) مجرد معطية مجردة. انه لمن المؤثر أن نشاهد العدد الكبير من الشباب في الأحياء والمدارس ؛ ورغم معرفتنا السابقة بهذا الأمر فلم نستطع أن نتمالك انفسنا من الدهشة عند زيارة

مشروعات جديدة يبلغ متوسط السن فيها ٢٧ عاما كما هو الحال بالنسبة لعمال مصنع الفحم الحجري في بيكين البالغ عددهم ٢٣٠٠ عامل ؛ أو في مصنع النسيج في نانكين الذي يضم ٢٥٠٠ شخصا وحيث يبلغ متوسط السن ٢٢ عاما .

ان هذه الفتوة توّفر للمشروعات اتجاها ديناميا وانفتاحا رحبا على أشكال تنظيم جديدة . ولكنها تعني ، في مقابل ذلك ، نقصا في الخبرة ، رغم الارتفاع النسبي لعدد التقنيين المتخرجين حديثا أو لعدد العمال المتخرجين من معاهد التدريب المهني.

ب - العلاقة بين التدريب والانتاج

ان الشاغل المشترك بين جميع البلدان الاشتراكية هو تأمين ترقية مهنية واسعة . هذا الشاغل مدفوع إلى حدوده القصوى في الصين . يصعب علينا تكوين فكرة دقيقة حول الموضوع لاننا لا نملك الاحصائيات الشاملة حول التجهيزات المدرسية في مختلف فروع التدريس . ولكن العلاقة بين مهمات الانتاج ومهمات التدريب تتطور باتجاهات متعددة على مستوى المشروع : ارسال العمال إلى الكليات أو الجامعة على حساب المشروع وضمان عودة الخريج الى المشروع ، خلق دورات تقنية أو حتى كليات تقنية داخل المشروع ؛ ودمج ساعات الدراسة مع ساعات العمل ؛ تنظيم فترات تخصص للتقنيين والمهندسين في نهاية الدروس ؛ مضاعفة كوادر المشروع لضمان تكوين كوادر ترسل إلى مشروعات اخرى ، إلى آخره . هذا فضلا عن محو الأمية ، والتسهيلات المتوفرة للعمال الشباب لمتابعة الدروس الليلية في المشروع على المستويين الابتدائي والثانوي . الا ان هذه المكانة المعطاة للتدريب تساهم حاليا إلى حد كبير في تخفيض الانتاجية الاجتماعية للعمل على صعيد المشروع إذا قارنا الانتاج العام بالطاقات العامة . ولكنها شرط التقدم اللاحق السريع بدون أدنى شك .

ج - ضيق سلم الاجور

يصعب أحيانا رسم صورة دقيقة للاجور انطلاقا من مراقبة بعض الحالات . ولكن المعلومات التي جُمعت حول هذه النقطة مطابقة لبعضها البعض بحيث يمكن اعتبارها تدل على بنية الاجور:

- يحتوي سلم اجور العمال على ثماني درجات تتراوح بين ٤٠ و ١٢٠ يوان في الشهر تقريبا ، ويقع متوسط الاجر بين ٧٠ و ٨٠ يوان^(٢٤) .

- يتراوح سلم اجور التقنيين بين ٦٠ و ١٥٠ يوان بالشهر . (ولكننا لاحظنا في مصنع كبير في شانغهاي ان رئيس المهندسين يتقاضى ٢٥٠ يوان بالشهر ، بينما يتقاضى المدراء اجرا يتراوح بين ١٢٠ و ١٨٠ يوان) .

- ان سلم الاجور للكوادر الادارية أقصر ، خاصة بالنسبة للمولجين بمسئوليات سياسية ؛ وهكذا يتراوح أجر المدير بين ١٠٠ و ٢٠٠ يوان بالشهر . ومن المؤلفون أن يتقاضى عامل من الدرجة الثامنة اجرا أكبر من اجر المدير .

د - تعميم الاجر الشهري

الاجر شهري للجميع . هذا يعني ان الأجر على أساس القطعة معدوم في الاقتصاد الصيني ؛ وتؤدي الأسباب نفسها الى إدانة مبدأ الدافع ((المادي)) أ كان ذلك يتعلق بالربح بالنسبة للمشروع أم بالاجر على القطعة بالنسبة للعامل الفرد . وسوف نعود مطولا إلى هذه المسألة في القسم الأخير من هذا الكتاب .

هـ - دور المكافآت المحدود

يوجد استثناء واحد : موضوع المكافآت . صحيح ان دورها جد محدود بالضرورة . يتراوح سلم المكافآت بين ٣ و ٨ يوان بالشهر ، أي ٦ - ١٠% من

^{٢٤} - يساوي اليوان فرنكين فرنبيين أو ١٢٥ قرشا لبنانيا تقريبا . (المترجم)

الاجر . ولكنها لا تمنح بطريقة اوتوماتيكية لكل عامل يتجاوز الخطة . في كل شهر، تُناقش الفرقة جماعيا توزيع أموال المكافآت على أساس ((موقف)) في العمل أكثر مما توزع على أساس التجاوز المادي لأهداف الخطة . ان ٧٠ - ٨٠% من العمال يتسلمون المكافآت عمليا . ويُحرم منها الكوادر والموظفون الاداريون .

و - توسع الاستهلاك الاجتماعي

لا يمكن أخذ فكرة واضحة عن مستوى المعيشة ونمط الحياة في المشروع الا بالتشديد على الدور المتعاطم الذي يلعبه الاستهلاك الاجتماعي . ومما يزيد من أهمية هذا النوع من الاستهلاك انه يحوي بداخله بذرة التحول المضطرد والبعيد للأجر المرتبط بالعمل إلى الاستهلاك وفق الحاجات .

ويتجلى هذا الاستهلاك الاجتماعي بشكل خاص فيما يلي :

- بناء المشروعات لمساكن لمجموع العمال الراغبين فيها وتأجيرها بأسعار جد منخفضة غالبا ما تكون مناسبة للاجور ، ومساحة المسكن نفسها مناسبة لعدد أفراد العائلة . يُوجَر المسكن العائلي الذي تبلغ مساحته ٣٠ مترا مربعا بمبلغ يتراوح بين ٣ و ٥ يوان بما في ذلك الماء والكهرباء .

- بناء مطاعم تقدم ثلاث وجبات أكل يبلغ ثمنها بين ٩ و ١٢ يوان بالشهر .

- وجود نظام تعويض مرض وامومة يشرف المشروع عليه اشرافا كليا ، مع الاحتفاظ بـ ٧٠ - ٩٠% من الأجر .

- التعليم مجّاني على جميع المستويات .

- وجود نظام عام للتقاعد في الصناعة ، ويبلغ هذا التعويض ٥٠ - ٧٠% من آخر أجر ، ويتراوح سن التقاعد بين ٥٥ و ٦٠ سنة للرجال و ٤٥ - ٥٠ سنة للنساء .

ز - اشتراك جميع المستخدمين بالانتاج

وأخيرا ، لا يمكن التحدث عن حياة المشروع دون ايراد قانون صيني خاص على الأقل للأهمية التي تعطى له : إنه قانون اشتراك جميع المُسْتخدَمين في الانتاج . تشمل القاعدة كل البلد . غالبا ما يذهب الموظفون والكوادر السياسية لمدة يومين في الشهر الى الجماعيات الشعبية . أما في المشروع الصناعي ، فيتوجب على الجهاز الاداري والمدراء أن يعملوا في الانتاج أ كان ذلك في المشاغل المتأخرة في تنفيذ خطتها ، أم في مشغل يختاره الشخص نفسه حسب ذوقه أو مهارته اليدوية .

ويبدو أن طرق تنفيذ هذا القانون تختلف بين مشروع وآخر . مثلا في مصنع المنتجات الكيماوية في شنغهاي ، يعمل ((الاداريون)) مدة أربعة أنصاف ايام في الاسبوع في الانتاج ؛ أما في مصنع الغاز في بكين ، فإن الثلث فقط يعمل بين يوم ويومين بالاسبوع في المشاغل ، في حين لا يعمل الثلثان إلا نصف يوم فقط .

ويبدو أن الانتاج ضعيف في البدء ، هذا ما يسهل تصديقه . ثم تتحقق المساواة رويدا رويدا . وكما سنرى فيما بعد (في الفصل الخامس) ، فإن الهدف واضح : السعي الى كبح التصرفات البرقراطية ومحاولة ردم الهوة بين العمل اليدوي والعمل الذهني . المشكلة ليست جديدة . الجديد في الأمر هو التصميم الذي تُعالج به هذه المشكلة . أما النتائج ، فيصعب كثيرا أن يقيّمها من لا يشارك مشاركة صحيحة في الحياة اليومية خلال مدة طويلة .

إذا كنا نريد أن نستخرج من هذه العناصر أصالة المشروع الصيني ، فلا بدّ من الملاحظة أن مصدر هذه الاصالة هو نقد الطابع الاداري الجامد للتخطيط الصناعي السوفييتي . ولكن هذا المنطلق ، الذي هو منطلق الاقصاديين اليوغسلافيين ، قد أفضى إلى بحث مخالف تماما عن بحث هؤلاء . وإذا كان الاقصاديون اليوغسلافيون قد استخلصوا منه ضرورة إعادة الاستقلال المالي للمشروع والمنافسة والربح ، فإن الاقصاديين الصينيين يتجهون ، على عكس ذلك ، الى

تدعيم خطة المال والتوظيف ، الى استقلال التسيير الجاري للمشروع ، وإلى العقد المبرمج وإلى إدانة الربح بوصفه ((محركا)) للاقتصاد أو بوصفه مجرد ((ميزان حرارة))^(٢٥) . لكي يتمكن هذا النظام من السير بانتظام في كل حقبات التطور الصناعي ، وخاصة لأن الانتاج الصناعي ينتقل من طور الإدقاع إلى طور بحبوحة نسبية ، يجب اكتشاف ((المؤشرات)) التي لا غنى عنها لتسيير عقلائي على صعيد المشروع وعلى صعيد المقاطعة أو الدولة معا .

٢ - الجماعيات الشعبية^(٢٦)

عند دراسة ((الجماعيات الشعبية)) لا بدّ من التحرر من عقدين ساهمتا ، خلال السنوات الأخيرة ، في اعطاء صورة خاطئة عن الاقتصاد الصيني . ليست ((الجماعية)) مدينة فاضلة يشترك فيها الناس بكل شيء ، ولا هي بنية مجردة أدى فشلها الى الغائها .

فالواقع إنه اذا كانت ((الجماعية المدنية)) شبه معدومة ، فان ((الجماعية الريفية)) ، في المقابل ، هي الوحدة الأساسية الحقيقية لكل الحياة الريفية الصينية ، أي لـ ٨٠% من السكان ، اذا استثنينا المناطق القليلة السكان في الشرق أو الجنوب التي تغلب عليها مزارع الدولة الكبيرة (في عام ١٩٦٠ ، كان يوجد ٢٤٩٠ مزرعة دولة في كل البلد تغطي أقل من ٥% من مساحة الأرض المزروعة) . ليست وحدة مسجونة في تنظيم ضيق ، وإنما هي وحدة في أوج تطورها . حتى انها

^{٢٥} - ان في هذا تنفيذ لإدعاءات اعداء الماوية من امثال تنظيمات الخط الثاني في التروتسكية وما يسمى بتيار الماركسية الارثوذكسية كمنصور حكمت والتي يفترون فيها على التجربة الصينية واصفين النظام الاجتماعي الذي كان قائما في الصين خلال عهد ماو تسي تونغ بأنه ليس نظاما اشتراكيا بل شكل من اشكال "رأسمالية الدولة" على اساس ان غرض العملية الانتاجية في الاقتصاد الماوي الصيني لم يكن تلبية حاجات المواطن بل تحصيل الربح على حد زعمهم !! . - ملاحظة الصوت الشيوعي .

^{٢٦} - المقصود هنا : "الكومونات الشعبية" . - ملاحظة الصوت الشيوعي .

تملك مبادرة كبيرة في التنظيم ضمن إطار المبادئ العامة ، الأمر الذي يجعل الدراسة صعبة ويحدّ من التعليمات .

وإذا بدأنا بدراسة مضمون الجماعة التاريخي ، يسهل علينا فهم (١) بُناها الداخلية و وظائفها الانتاجية ، (٢) حياتها المشتركة وأشكال التوزيع فيها . نختتم هذا الامتحان السريع لآفاق تطور الجماعات بالملاحظة أننا لا نشير إلا ((للجماعات الريفية)) عندما نتحدث عن ((جماعية)) .

١ - الصفات التاريخية

إن الجماعة كما تأسست عام ١٩٥٨ هي ، في الجوهر ، اندماج كل تعاونيات الانتاج الاشتراكية على مستوى ((سيانغ)) أي الوحدة الادارية القديمة المقابلة للكانتون الفرنسي (المحافظة) .

الى أية أهداف كان يرمي هذا القرار ؟ يمكن ارجاعها ، في الجوهر ، الى ثلاث فئات حسب وثائق تلك المرحلة :

١ - إنشاء وحدة تكون بنية اقتصادية كاملة وبنية أساسية للسلطة السياسية في أن واحد . تجمع تجمع الجماعة الزراعة مع الصناعية والتجارة . تندمج الأجهزة التنفيذية للمحافظة مع الأجهزة التنفيذية للتعاونيات . ان صلاحيات الجماعة واسعة: تشمل الانتاج والتعليم والمالية والأمن والقضاء . . . وللجماعية مهمة شاملة: اقتصادية ، مدنية ، عسكرية حتى بواسطة الميليشيا . من هنا تبرز مشكلة رئيسية سنلقاها فيما بعد : إنَّ تَمَلُّك الجماعة لوسائل الانتاج ، بما فيها الأرض ، هو أوسع شكل من أشكال الملكية الجماعية ؛ وهو قريب جدا من أن يكون مُلكية أهلية ، ملكية الشعب بأسره . هذا يسهل دمج الجماعة في خطة الدولة .

٢ - تجميع الحياة بانشاء المطاعم والمصبغات ومقاسر الأرز والمطاحن وحدائق الأطفال ومشاغل الخياطة ، الى آخره . . . ويهدف هذا التنظيم الاجتماعي المتفوق

الى تحرير المرأة من الأعباء المنزلية ، وتعزيز النضال ضد الايديولوجية الرأسمالية الفردية ، وزيادة الانتاجية الاجتماعية ؛ وبشكل أعم ، تنمية الايديولوجية الجماعية ، أساس الانتقال من المجتمع الاشتراكي الى المجتمع الشيوعي .

٣ - السماح بتغيير نظام التوزيع ، بواسطة الاستبدال المضطرد للتوزيع الاشتراكي - ((لكل حسب عمله)) - بالتوزيع الشيوعي ((لكل حسب حاجته)) . وذلك بواسطة الخدمات العامة وتوسيع مجانياتها ، وبالتخفيض المستمر لذلك الجزء من الأجر الذي يُحسب على أساس العمل ، ثم بالتوزيع المجاني للمنتجات المتوفرة حسب ((الحاجات الحيوية الأساسية لأعضاء الجماعة)) .

هكذا كانت النظرية في الأصل . كانت تعتمد على تحليل اقتصادي يشدّد على ((القفزة الى أمام)) ، أي على تقدمات بالغة السرعة في الإنتاج الزراعي والصناعي. إلا أن مجموعتين من الأحداث عدّلت هذه التوقعات : (١) سرعان ما تبين ، كما هو معلوم ، ان إحصائيات عام ١٩٥٨ المتفائلة كانت مغلوبة ؛ (٢) أدى السير السريع نحو تجميع الحياة اليومية وإلغاء الأجور على أساس العمل الى ردود فعل معادية عند الفلاحين والى انخفاض مستوى الانتاج .

وفي السنوات اللاحقة ، ١٩٥٩ - ١٩٦١ ، لعبت الكوارث الطبيعية دورا مماثلا . الأمر الذي استدعى عملا طويلا من التصحيح والتكيف ابتداء من نهاية عام ١٩٥٨ . لم تحدث عودة الى الفكرة الأصلية . تغيّرت أنماط العمل ، وخُفّضت سرعة وتائر التطور .

وهذا ما سنراه الآن في دراسة الوظائف الحالية ((للجماعية الشعبية)) .

٢ - بُنى الإنتاج الداخلية

لن نتعرض بالتفصيل لتنظيم الجماعة الإداري . نريد أن نشدد فقط على بعض العناصر الحديثة بالنسبة للاهتمام الأول عام ١٩٥٨ وهو خلق وحدة مندمجة ذات مهمة شاملة .

التعديل الأول هو في الحجم وبالتالي في عدد ((الجماعيات)) . في عام ١٩٥٨ كان يوجد ٧٤٠ ألف تعاونية اشتراكية دُمجت في ٢٤ ألف جماعية . ثم جرى تقسيمها ابتداء من عام ١٩٦١ ، ويبلغ عددها الآن ٧٤ ألف تقريبا - أي ما لا يزيد عن ثمانية آلاف مواطن للجماعية الواحدة - وذلك كردّ فعل تجاه نوع من التضخم بقي على الصعيد الإداري الصرف بسبب استحالة تنفيذ خطة عام ١٩٧٠ للمكننة الكاملة للزراعة بالوتيرة المتوقعة .

ولكن هذا لم يمَسّ بشيء مبدأ الجماعة نفسها ، وهو الهادف الى لا مركزية في سلطات الدولة التي كانت المحافظة تتمتع بها في السابق ، والى تكثيف وظائف التسيير الاقتصادي للتعاونيات والمشروعات الصغيرة . يَنْتخب كل أعضاء الجماعة ((مجلس المندوبين)) . ويعيّن هؤلاء الأعضاء في الوقت ذاته لجنة هي هيئة تسيير الجماعة وهيئة إدارة المحافظة في آن واحد . ويكون مدير الجماعة بالتالي رئيس اللجنة الشعبية للمحافظة في الوقت ذاته .

فئات الملكية الأربع

وفي مقابل ذلك ، طرأت تعديلات هامة على المفهوم البدائي لجماعية تُعتبر وحدة إنتاج شديدة الاندماج بالخطة المركزية . أضحت الآليات الحالية بالغة المرونة . وهي تختلف بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والتجاري .

والواقع أن أربع فئات من الملكية ، وليس ثلاث ، تتعايش ضمن الجماعة (ولكن ليست هذه ظاهرة موجودة في كل الحالات) :

(أ) ملكية ((فردية)) تشمل المسكن وقطعة الأرض المملوكة فرديا .

(ب) ملكية ((جماعية دنيا)) على مستوى الفيالق ، أي التعاونيات القديمة العائدة الى عام ١٩٥٨ . وهي تشمل حيوانات الحراثة ، والمواد ، وأبنية الاستثمار والأرض ، وهذه الأخيرة لم تؤمم خلال الإصلاح الزراعي وإنما هي شريكة في عدد من الأبنية والحقول المحددة . ولكن يحق لها امتلاك معداتها الخاصة .

(ج) ملكية ((جماعية عليا)) على مستوى الجماعية ، تشمل المشاغل التي تؤسسها الجماعية، والمعدات الزراعية الثقيلة ، ووسائل النقل ، والمشروعات التعاونية للتجارة والتسليف ، إلى آخره .

(د) ملكية ((أهلية)) لا تشمل إلا على المشروعات التي كانت ملكا للدولة عام ١٩٥٨ والتي أوكلت الجماعيات بإدارتها ، والمشروعات الجديدة التي تنشئها الدولة بالاشتراك مع الجماعيات .

ويبقى الهدف طبعاً تحويل الملكية الجماعية الدنيا الى ملكية جماعية عليا ثم الى ملكية أهلية ، وهو الوسيلة الوحيدة التي تسمح برفع مستوى الفلاحين الاجتماعي باضطراد إلى مستوى قطاعات الاقتصاد الأخرى . وتتم عملية التحويل بطريقة خفية بواسطة التعصير Modernisation التقني للزراعة ، فغالبا ما تقوم الجماعية بشراء المعدات الجديدة ، وتؤجرها الى فرق الانتاج ؛ وأيضا بواسطة توثيق عرى الترابط بين الفرق والفيالق والجماعية في مجال تخزين المواد الضرورية للزراعة : أسمدة ، مبيدات الحشرات ، بذور مختارة فضلا عن مجال تسويق المحصول . واذا أضفنا الى ذلك القروض والأدوات التي توفرها للفرق تعاونية التسليف والمشاغل الميكانيكية التابعة للجماعية ، نجد أن جميع المهام المرتبطة بالتنمية تزيد حتما من ثقل قطاع الملكية الجماعية العليا .

ولا شك ان هذه هي وجهة التطور في السنوات القادمة . ولكن في مقابل ذلك ، أطلقت ، منذ عام ١٩٦٠ ، مبادرة القواعد ، أي الفيلق والفرقة خصوصا ، بشكل منهجي ومتوسع باستمرار فيما يتعلق بالانتاج الزراعي نفسه .

العلاقات بين الخطة والعقود

يقضي نظام عام ١٩٥٨ بان تقوم الناحية (كوحدة ادارية) بايصال خطة الدولة الى الجماعية؛ فتعيّن هذه مهمات الفيالق بتصميم توزيع شامل للمزروعات ومردود متوسط لكل من هذه الوحدات . ويوزع الفيلق مهامه بين الفرق . وهكذا يكون على الفرقة أن تعطي الفيلق الكمية المعينة في الخطة .

إن هذا النظام من البرمجة الإلزامية بواسطة الإرشادات المركزية يذكر بالنظام الذي كان متبعاً في الاتحاد السوفييتي قبل عام ١٩٥٤ . وقد استُبدل حالياً بنظام أكثر مرونة يجمع بين الإرشاد والتقاعد .

يتوقف الطابع الإلزامي للخطة في الزراعة على مستوى المديرية كوحدة إدارية . وتشتمل الصين على حوالي ٢٤٠٠ من هذه المديريات . إن اجتماعات التوجيه هي الوساطة بين المديرية والجماعية ، ثم تقدّم الجماعية خطتها كما وضعتها بعد النقاش مع الفيالق ومع الفرق خصوصا . وفي حال نشوب خلاف بين المديرية والجماعية ، تعود الكلمة الأخيرة في الأمر للجماعية . وفي حال الخلاف بين الجماعية والفيلق ، تعود الكلمة الأخيرة الى الفيلق . وفي حال الخلاف بين الفيلق والفرقة ، تعود الكلمة الأخيرة الى الفرقة التي تحتفظ بحرية اختيار أهدافها ومزروعاتها ووسائلها .

وبعد الاتفاق بين الإدارة (إدارة المديرية) والجماعية على الأهداف العامة ، تأتي مرحلة توقيع العقود . ولكن ليس مع الإدارة ، وإنما بين محطات البيع بالجملة والأطراف المعنية . وقد تكون الجماعية في بعض الأحيان ، أو الفيلق في أخرى ، ولكن الفرقة هي في الغالب وحدة المحاسبة الأساسية .

لهذا العقد وجهة مزدوجة . إنه يحتوي على :

– الكميات التي سوف تباع إلى محطة البيع بالجملة ؛

– الكميات والنوعيات من المنتجات التي تطلبها الفرقة لحاجات الانتاج :

أسمدة ، مبيدات الحشرات ، منتجات صناعية ؛

طبعاً ، يجري التبادل بالأسعار التي تحددها الدولة^(٢٧) .

يوجد ((عقد)) بالفعل ، ذلك أن المفاوضة لا تقتصر على إعطاء شكل تعاقدى لخطة الفرقة للانتاج المقبولة إدارياً . ينتج العقد عن مواجهة خطتين : خطة الفرقة للانتاج وخطة الشراء التي تضعها محطة البيع بالجملة . ويتكون الهامش من حرية الفرقة في استعمال المنتجات المنصوص عليها في الخطة . يحق لها إجراء التعديل على استهلاكها الذاتي ، احتياطها ، التوزيع الطبيعي بين أعضائها ، والتسويق داخل الجماعة . ومما يسهل عليها هذا الأمر أن خطة الشراء التي تضعها محطة البيع بالجملة تصلها مع موسم الزرع في الربيع .

كيف تجري الأمور عملياً ؟ سألنا مسئولى منطقة شانغهاي عن هذه النقطة ، فأجابوا أن العقود تنفذ بطريقة مرضية في العادة . لأن نظام الأسعار يعمل بحيث يقضي بطريقة شبه كاملة على إغراء البيع خارج قطاع الدولة . فضلاً عن ذلك ،

^{٢٧} - مقتطف من عقد فرقة (جزء الخارج) :

١ . الحجم الإجمالي للانتاج .

٢ . كمية المواد الغذائية الأساسية المنوي تسويقها .

٣ . كمية المواد الغذائية الأساسية المنوي إعطائها للفيلق (وهي كمية جد قليلة) .

٤ . كمية المواد الغذائية الأساسية للتبادل بين الفرق .

٥ . حصة التراكم .

فإن محطات البيع بالجملة تخفض الكميات المنصوص عليها في العقد في حال حدوث كارثة أو حادثة . ماذا لو حدث قصور حقيقي ؟ آنذاك يُناقش موضوع تخفيض حصة الاستهلاك الذاتي الى الحد الأدنى .

إن وجود تراكم خاص هو ما يدعم الحكم الذاتي للفرقة والفيلق . وتختلف نسبة هذا التراكم حسب المناطق والجماعيات والسنوات ، وهي تتراوح بين ٣ و ٨% من المداخل المالية ، ونادرا ما تتعدى ٧% .

تلك هي العلاقات الاقتصادية الحالية بين قطاع الملكية الجماعية الدنيا وقطاع الدولة . وهي تبين ان الوضع ما زال بعيدا عن الاندماج الذي كان متوقعا عام ١٩٥٨ ، رغم حدوث تقدّم ملموس بفضل آلية التعاقد المزدوجة : شراء المنتجات الزراعية بسعر محدود ، وفي المقابل ، مبيع ، حرّ أو بالبطاقات ، للمنتجات الضرورية للفلاحين .

ولكن عندما ننتقل الى الجماعية ، نلقى مستوى تقترب فيه الملكية الجماعية الى حد كبير من ملكية الشعب كله ، أي من القطاع الذي تستطيع الدولة فيه ((أن تقوم مباشرة بتوزيع موحد وعقلاني لوسائل الانتاج ومنتجات المشروعات)) .

وفي هذا المستوى ، نلقى ثلاثة أنواع من هيئات التسيير : المشروعات الصناعية الجماعية ، تعاونية البيع والشراء وتعاونية التسليف .

المشروعات الصناعية الجماعية

وتكتسي هذه المشروعات بعض الأهمية حاليا لأن حجم انتاجها يبلغ ١٠% من الحجم الاجمالي للانتاج الصناعي . وسوف تتزايد أهميتها في المستقبل ، على مستوى الجماعية ، أو ربما على مستوى ((اتحادات الجماعيات)) .

وهي تساهم كثيرا في ابراز مزايا ودينامية نظام الجماعيات . لقد وصفت أكثر من مرة . ولكن، فلنذكر هنا ببعض سماتها الرئيسية الحالية :

– يشمل المشروع الجماعي عدة فروع : أدوات الفلاحة ، مصنع السمنت ، المقلع ، المشاغل الميكانيكية ، مصانع الزجاج . وقد شاهدنا مصنعا للمراوح الخاصة باعضاء الجماعةية في ضواحي ((نانكين)) . وهو يشمل أيضا تربية المواشي ، تحويل المنتجات الزراعية البسيطة ، تربية الطيور ، المشاتل ، الى آخره .

– لكل مشروع حكمه الذاتي في مجال المحاسبة والمالية .

– تُباع المنتجات المصنوعة بالأسعار التي تحددها الدولة ؛ وتحدّد الجماعةية أسعار المنتجات الأصلية .

– ينقسم المستخدمون الى يد عاملة دائمة ويد عاملة موسمية ، ذلك أن زيادة معدل الاستخدام هي من أهداف هذه المشروعات .

– يُقاس الاجر حسب الزمن (يتقاضى سائق الجرارة ٣٠ يوان شهريا^(٢٨)) . وهذا الاجر جد منخفض بالنسبة للأجر الصناعي ولكنه أعلى من أرباح الفلاحين) .

– يُبنى كل مشروع بواسطة قروض تقدمها تعاونية التسليف بفائدة تبلغ ٣% سنويا .

– تُعيّن لجنة الجماهير مدير المشروع ويكون مسئولا تجاهها ؛ وهو مكلف بوضع خطة الانتاج وتنفيذها .

تعاونيات البيع والشراء

إن تعاونية البيع والشراء ما تزال مغمورة كهيئة تسيير . وهي تستحق ان نتوقف عندها بعض الشيء ، فالظاهر انها تحمل حلا مهما لسلسلة كاملة من المشكلات .

^{٢٨} - للتذكير : اليوان يساوي ١٢٥ قرشا لبنانيا تقريبا (المترجم) .

ان تعاونية البيع والشراء ليست جديدة . كانت موجودة قبل الجماعة كمنظمة تنسيق للتعاونيات. وقد ازدادت اهمية الدور الذي تلعبه خلال السنوات الأخيرة . فاضحت العجلة الرئيسية لنشاط الجماعة الاقتصادي بوصفها مصبا لكل نشاطات الجماعة التجارية تقريبا .

ينصّ نظامها الداخلي على أنها جزء مكوّن من الجماعة . ولكنها تتمتع بحكم ذاتي واسع . فهي مستقلة من حيث المحاسبة والمالية . وأعضاؤها هم الذين ينتخبون مديرها .

إن أعضاء الجماعة ليسوا جميعا أعضاء في التعاونية ، رغم كونهم متساوين من حيث حق الاستفادة من خدماتها . ويعود ذلك ، في الجوهر ، الى الظروف التاريخية التي ولدت فيها تعاونية البيع والشراء . فقد تأسست في الأصل بواسطة الاكتتاب بالاسهم وطلب الأموال من المحاصنين عندما تقتضي حاجات التمويل ذلك . وكانت توزّع على الاعضاء على أساس عدد الاسهم الذي يملكون .

ما زالت هذه البنية الأساسية موجودة . وهي تتقدم باتجاه التدعيم المضطرد لسامات الملكية الجماعية . لم يعد الاعضاء يمولّون التعاونية حاليا ، وانما تمولّ وفق الطريقة التالية :

– بواسطة التمويل الذاتي أو الاستقراض من تعاونية التسليف .

– بواسطة أموال التسيير الجاري التي تقدمها الدولة اذا كانت أموال التعاونية نفسها ليست كافية .

لم يعد يوجد عمليا فوائد سنوية تدفع لمالكي الحصص^(٢٩) . من وقت لآخر ، توزّع أرباح على الأعضاء ، ولكن بدون انتظام وبعد تغطية كل الحاجات المالية .

^{٢٩} - لا بد من الإشارة ، في المقابل ، الى ان اعضاء الجماعة الذين يودعون مالا في تعاونية التسليف يتسلمون فائدة تبلغ ٥% .

ويحدث أحيانا ان توزّع التعاونية ((حصصا)) مجانية لسكان الجماعة من غير المنتمين اليها ، الى فلاحين عجزّ بدون موارد مثلا .

ما هي وظائف تعاونية البيع والشراء ؟ انها خمس :

١ - انها الممثل المحلي لمحطة البيع بالجملة . وبالتالي فهي تقوم بتسويق المنتجات الزراعية للجماعية لصالح قطاع الدولة ، وذلك حسب عقود موقعة مع فرق الإنتاج . وتشتري محطة البيع بالجملة المنتجات من التعاونية بزيادة تتراوح بين ٥ و ١٠% للتعويض عليها عن تكاليف الخزن والنقل . توجد بعض الاستثناءات كما الحال بالنسبة للحليب والعسل والسمك التي تُباع الى محطات البيع بالجملة مباشرة .

٢ - تشتري التعاونية ما يفيض عن الفرق بسعر مماثل لسعر المشتريات التي تقوم بها لصالح الدولة .

٣ - تبيع التعاونية هذا الفائض حسب ما تشاء : الى الدولة ؛ أو في السوق الداخلي للجماعية بفارق تتراوح بنسبة ١٠ - ١٥% فقط بين سعر المبيع للمستهلك وسعر الشراء من المنتج ؛ او الى اية فئة خارج الجماعة ولكن على أساس أسعار السوق التي تحددها الدولة .

٤ - وفي المقابل ، تتولى التعاونية شراء ما يحتاجه أعضاء الجماعة لعملية الإنتاج : اسمدة ، مبيدات الحشرات ، مواد ؛ وتحتفظ لنفسها باضافة الحد الأدنى من تكاليف التسويق .

٥ - وأخيرا ، فان التعاونية هي التي تؤسس وتدير شبكة مخازن البيع بالمفرق داخل الجماعة . فلنأخذ ، سبيل المثال ، جماعة في منطقة بيكين ، تضم ٢١٠٠ عائلة . تملك التعاونية فيها ثمانية مخازن بلغت قيمة معاملاتها ٣٤٢ ألف يوان لعام ١٩٦٢ و ٣٨٨ ألف يوان لعام ١٩٦٣ . وفي الوقت ذاته ، فان التعاونية قد اشترت

منتجات الجماعة بقيمة ٦٣٦ ألف يوان في عام ١٩٦٢ ، و ٨٠٩ آلاف يوان في عام ١٩٦٣ .

هذا يجعل من تعاونية البيع والشراء عنصرا هاما في الحياة الجماعية . وهي مؤسسة يبدو ان الجميع راض عن عملها ، وانها مكيفة تمام التكيف مع الظروف الموضوعي . وهي فعلا الجسر الذي يصل الإنتاج - الذي هو ((جماعي)) - بالتسويق - الذي هو ((حكومي)) . وذلك ان نظامها الداخلي يجعل منها جهازا ذا وجهين : انها ((جماعية)) من حيث كونها تمثل محطات البيع بالجملة . انها صيغة مرنة ، قابلة للتطور ، تسمح بتخطي القسم الأكبر من التناقضات التي قد تولد في مجتمع لم تزل علاقات الإنتاج فيه غير متناسقة .

وتعمل تعاونيات التسليف وفق مبدأ مماثل . فهي تُسَيَّر بشكل ((جماعي)) مع كونها تمثل قطاع الدولة المالي .

٣ - بُنى التوزيع

أ - تجميع الحياة

إن دراسة البنى الاقتصادية للجماعية تبين إذن انها لم تبلغ بعد أهداف الاندماج المتوقعة عام ١٩٥٨ . ويبين تحليل تجميع الحياة وأدوات توزيع المداخل ان التباين لا يزال موجودا هنا أيضا .

بعد انطلاقة سريعة ومبالغت تعرضت لنقد شديد ، عرفت عملية تجميع الحياة تطورا محدودا جدا . يجري الآن تشجيع الخدمات الاجتماعية ، وقد تزايد عدد مشاغل قشر الأرز . ولكن بين هذا الوضع وتجميع الحياة بالغاء المهام المنزلية والتبعيات العائلية يوجد بون لم يُردَم بعد .

الأسباب عديدة . تكلم العديدون عن التقاليد ، والغريزة الفردية عند الفلاح ، وتماسك البنى العائلية ، وما شابه . ولا شك في أن هذه العوامل موجودة . ولكن

العامل الذي مكنها من الانتصار ، في النهاية ، هو أن القوى الانتاجية لم تبلغ بعد المستوى الكافي لكي تسمح باستيعاب (١) النفقات التي يتطلبها البناء التحتي لعملية تجميع حقيقية للحياة (تؤدي عمليا الى حساب ساعات العمل داخل العائلة) ، (٢) زيادة الاستهلاك الحتمية . إن لم نُقل التبذير الناتج عن الانتقال من الاستهلاك العائلي الى الاستهلاك الجماعي الذي لا يُحدّ .

لذا ، يظل القطاع المجاني ضيقا في الوقت الحاضر . وهو يشمل بشكل خاص التعليم والتطبيب ، وكلاهما جدّ متطورّ . في إحدى جماعات منطقة نانكين مثلا ، التي تضم ١٠٥٠٠ شخصا ، تشرف اللجنة على مستشفى من ستين سرير ، أربعة مراكز صحية ؛ وتسع مدارس ابتدائية تضم ألفي تلميذ ؛ مدرسة ثانوية عامة ومدرسة ثانوية زراعية تضمان ألف تلميذ .

ب - انماط توزيع المداخيل

أما بالنسبة لتوزيع المداخيل على السكان ، تعتمد الجماعية قواعد جد مشابهة للقواعد المطبقة في الكولخوزات السوفييتية ، مع العلم إن الأنماط تختلف بين جماعية وأخرى^(٣٠) . لن نخوض في تفاصيل حساب الرواتب . إن الراتب الذي يتقاضاه الفلاح ليس أجرا من الجوهر . إنه حصيلة توزيع الانتاج الصافي ليس على أساس الحاجات ، بل على أساس كمية ونوعية العمل الذي يُقدّمه الفرد . وهو ليس ((اشتراكيا)) ما دام لا يعتمد على تسويق الانتاج بقدر ما يعتمد على العمل .

تتم عملية الحساب على مستوى الفرقة . هذا الاجراء حديث . ففي السابق ، كانت التعاونية - أي الفيلق الحالي - هي وحدة التوزيع . وبما أن الفرقة هي التي كانت وحدة الانتاج ، فقد برزت تناقضات صعبة الحل . الفرقة ، في الوضع الحالي ، هي وحدة الانتاج ووحدة التوزيع في آن واحد .

^{٣٠} - راجع الفصل الثالث من هذا الكتاب لهيلين ماركيزيو .

يمكن ارجاع نمطي حساب توزيع دخل الفرقة الصافي الى نظامين :

١ - نظام النقاط الأساسية

وهو لا يأخذ بعين الاعتبار إلا وقت العمل ومؤهلات العامل وفق عدد معين من الدرجات . ويساوي يوم العمل عددا معينا من ((النقاط الأساسية)) بالنسبة لكل درجة . ويمكن تعديل السلم النظري لحساب العمل الحقيقي ، وهذا ما تناقشه الفرقة في نهاية يوم العمل .

ويذكر هذا النظام بالأجر الصناعي من حيث كونه لا يربط ((النقاط الأساسية)) بمردود العمل . ويؤخذ عليه أنه يتغافل عن الظروف الخاصة الحالية للزراعة الصينية التي تتميز بتنوع كبير في المهام ، ومستوى التخصص المنخفض ، والغلبة المطلقة للعمل اليدوي . وهذا ما يُفسّر التعميم المضطرب للنظام الثاني : نظام ((معايير العمل)) .

٢ - نظام معايير العمل

كما في الكولخوزات السوفييتية ، يوضع معيار لكل مهمة ويخصص لكل معيار عدد من النقاط - عمل مقابلة . إذا جرى تجاوز المعيار ، يجوز توزيع نقاط - عمل إضافية . ولكن على خلاف النظام السوفييتي حيث تخضع عملية تحديد المعايير لقواعد عديدة بتعرفة مفصلة ، يعود للفلاحين أنفسهم ، في الجماعية ، حق تحديد المعايير في جمعيات الفرقة .

طبعاً لا بدّ للمعيار من أن يُأخذ بعين الاعتبار كمية العمل ونوعيته في آن واحد . في كل مساء ، يجري التدقيق في عمل كل فرد من أفراد الفرقة . وفي بعض الأحيان يُنتخب ((مدقق)) للقيام بهذا العمل المُنكر ، وهو عرضة لنزع الثقة . وفي حال نشوب خلاف ، فإن الفرقة هي التي تُبتّ بالأمر بواسطة لجنة التسيير المنتخبة.

على أساس التوزيع النسبي لنقاط – العمل التي يحصل عليها خلال السنة ، تعود لكل عامل حصته من الدخل الإجمالي الصافي بعد تسويق المحصول . ويوزع جزء من هذه الحصة على شكل قسم من المحصول نفسه ، بينما يوزع الجزء الآخر نقداً؛ ويتراوح هذا الجزء الأخير بين ٢٠ و ٥٠% من مجموع الحصة ، وهو يتزايد طبعاً مع تزايد التخصيص وارتفاع مستوى المعيشة .

إلا أن السيدة ماركيزيو تشير إلى أنها درّست في منطقتي بيكين و كانتون أوضاع فرق توزع الحد الأدنى الضروري من الأساسية على أساس نسبة الأفواه المطلوب تغذيتها في كل عائلة . ويجري توزيع الفائض فقط على أساس نقاط – العمل . أي أننا نلقى هنا ذرة التوزيع المجاني ؛ ولكننا ما زلنا بعيدين جداً عن التوزيع ((حسب الحاجات)) .

ما هي نتائج أنظمة التوزيع المختلفة هذه بالنسبة للفلاحين ؟ إنها تتنوع بالطبع بين فرقة وأخرى ، وخصوصاً بين جماعية وأخرى ، ذلك أنه لا بد من الملاحظة أن مجهودات ضخمة تُبدل في داخل جماعية واحدة لردم التفاوت في التطور أو المدخول بين الفرق . وتقوم الفيالق بما يلي :

– تساعد الفرق المتأخرة بواسطة المعدات والقروض ؛

– توزع المداخل الإضافية على شكل قسم من المحصول أو نقداً للعائلات أو الفرق الواقعة في محنة لأسباب مستقلة عن إرادتها .

بشكل عام ، يمكن أن نعتبر أن معدل ربح العائلة لسنة ١٩٦٣ قد بلغ ٣٠٠ يوان بالسنة ، بحد أقصى يبلغ ٤٠٠ يوان وحد أدنى يبلغ ٢٠٠ . ويبدو أنه قد ارتفع عام ١٩٦٤ بنسبة ٢٠ – ٣٠% وتمثل هذه الأرقام توزيع ٦٠ – ٧٠% من مداخل الفرق الإجمالية . أما الضريبة المفروضة لعدد معين من السنوات ، فهي تمثل ٤ – ٥% تقريباً من الدخل الجماعي ، وتنخفض هذه النسبة أوتما تيكيما عندما يزداد حجم الإنتاج . أما القسم الباقي ، الذي يتراوح بين ١٥ و ٢٥% ، فهو مخصص لنفقات

الانتاج والتراكم . وهنا أيضا يتبين لنا أن النسب تتغير بطريقة ملموسة بين فرقة وأخرى ، وجماعية وأخرى .

وأخيرا ، تُضاف الى هذه المداخل الاجتماعية مداخل عائلية صرفة ترد من النشاطات الفرعية : عمل في مشروع تابع للجماعية ، أو محترف ، أو في تربية المواشي ، أو الزراعة على الأرض التابعة للعائلات والتي تغطي حوالي ٥% من مساحات الجماعية . وبشكل عام ، يُقدّر أن هذه الموارد الفرعية تمثل بين ١٥ و ٣٠% من مداخل الفلاحين .

٤ – مشكلات تطور الجماعية الشعبية

إذا كنا قد توسّعنا في موضوع الجماعيات الشعبية الريفية ، فذلك للتشديد على أهميتها الحقيقية بالنسبة للحاضر ، وأيضاً بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الاشتراكي في الصين .

إن كل ما ورد سابقاً قد يترك عندنا الانطباع بان الجماعية قد أخفقت ، وبأن ثمة عودة الى تنظيم ذي مستوى أدنى هو تنظيم الفرقة . يبدو لنا ان هذا الانطباع خاطيء . إن تحليل مجموعة العلاقات الاجتماعية الحقيقية داخل الجماعية يبين ما يلي :

أ – إن التعاونية القديمة ، الفيلق ، هي التي تبعثرت كوحدة أساسية ، وذلك لصالح الجماعية من فوق والفرقة من تحت .

تتولى الفرقة القيام بالوظائف الأولية – الانتاج الزراعي والتوزيع – وذلك لأنها، بعدد عائلاتها الذي يتراوح بين ١٥ و ٢٠ والأراضي القابلة للزراعة التي تملكها بين ١٥ و ٢٠ هكتار ، تشكل إطاراً كبيراً بالنسبة لزراعة مبنية على العمل اليدوي وعلى الحمل على ظهر الانسان .

ب - إن الجماعة الشعبية هي أفضل بنية قادرة على استقبال تعصير الحياة الريفية ، تعصير يطيح بالعادات التقليدية أكثر بكثير مما أطيح بها حتى الآن .

ولنا أن نتساءل ، والحالة هذه ، اذا لم يكن تحول البنى السريع قد ادى الى انفصال هذه البنى عن القوى الاجتماعية التي ما تزال متأخرة .

السؤال خطر . وتتطلب الإجابة عليه معرفة أوسع بالواقع . صحيح ان الجهد منصب حاليا على مواصلة الصراع الطبقي وتثبيت علاقات الانتاج في آن واحد ، وذلك اعتمادا على صيغة ماوتسي تونغ : ((لا تطوير بدون تدعيم)) ، وعلى صيغة ماركس : ((إن كل تغيير في الملكية يتطلب مرحلة انتقالية)) . وما تزال هذه المرحلة الانتقالية تتصف بما يلي : (١) توزيع على أساس العمل المقدم ، (٢) انتاج يقوم على نظام تعاقدى ، (٣) حملة تثقيف واسعة للجماهير الفلاحية باتجاه الاشتراكية .

ولكننا نرى أن تقدم بنى الإنتاج ، خلال هذه المرحلة الانتقالية ، ليس كابحا أمام التطور ، وإنما هو عامل موضوعي لتطور قوى الانتاج . إن الجماعة ، بالطريقة التي تبرز فيها كوحدة اجتماعية تشمل كل النشاطات البشرية ، مهياة منذ الآن لكي تحقق ، في أحسن الظروف ، تعبئة وتفجير الطاقات الخلاقة .

الفصل الثالث

انظمة الأجور في الجماعاتِ الشعبيَّة

هيلين ماركيزيو

لقد كُتبت المقالات العديدة ذات الطابع العام خلال السنوات التي مضت على تأسيس الجماعيات الشعبية . وقد بدا لنا انه من المفيد ان ندرس بمزيد من التفصيل أحد أهم الجوانب في الجماعيات الشعبية وأكثرها اصالة : حساب مدخول الفلاحين .

من المعلوم ان التحويل الاشتراكي للزراعة في الصين قد مرّ بمراحل عدة : فرق التعاون المتبادل المؤقتة ثم الدائمة ؛ التعاونيات شبه الاشتراكية حيث يوزع قسم من المدخول على أساس المساهمات المختلفة (أرض ، حيوانات فلاحية أدوات فلاحية) ؛ ثم تعاونيات العليا (أو التعاونيات الاشتراكية) ، وأخيرا الجماعيات الشعبية . يخطىء من يرى في هذا التحوّل تطورا بيانيا سار على وتيرة واحدة في جميع انحاء الصين . ذلك انه قبل ان تتحرر الصين نهائيا ، تحقق الإصلاح الزراعي في بعض أجزاء المناطق المحررة حيث تأسست فرق تعاون متبادل وحتى تعاونيات أحيانا . كان قد مضى عشر سنوات على انشاء بعض التعاونيات في حين كانت مناطق أخرى لا تزال في المرحلة الأولية من الإصلاح الزراعي . وقد سمح هذا التفاوت الزمني للاجهزة الادارية بأن تجري الاختبارات والتحسينات الضرورية قبل تعميم هذا الشكل أو ذاك ، فكان بذلك أحد العوامل التي تفسّر سرعة التحويل الاشتراكي .

أخذت بعض السمات تتكون شيئا فشيئا خلال هذه المراحل المختلفة . وعندما ندرس سير الجماعيات الشعبية ، نجد ان قاعدة التسيير هذه تعود الى زمن التعاونيات الأولى ، في حين تعود تلك الى زمن التعاونيات العليا . بهذه الطريقة ، بتصفية الجوانب السلبية لمختلف التجارب ، وبتعميم جوانبها الايجابية تبلور باضطراد نظام حساب المداخل المعمول به حاليا في الجماعيات الشعبية .

من الخطأ أن نتصور أن حساب مدخول الفلاحين في الجماعيات الشعبية يحمل أية سمة مشتركة مع ما كان عليه في المراحل اللاحقة ، وأنه يوجد بتر كامل خلال الانتقال من شكل لآخر . ومن الخطأ أيضا أن نعتقد أن الخمس والسبعين ألف جماعية تعمل بالطريقة ذاتها تماما ، وأنه لزام عليها أن تطبق قواعد مفروضة من

فوق . فالواقع أنه إذا كان للجماعيات الشعبية تنظيم مماثل في خطوطه العامة ، وإذا كانت تعمل وفق عدد معين من المبادئ الأساسية ، فإنها تطبق هذه المبادئ حسب ظروفها الخاصة – ظروف طبيعية ، مستوى قوى الانتاج – وأيضا حسب إرادة أعضاء الجماعة ، ومستوى وعيهم ، ومستواهم الثقافي ، الى آخره . ليست الديمقراطية في الجماعيات حبرا على ورق ، بل هي واقع حيّ للغاية . قال لنا مسئول إحدى النواحي في ولاية ((جيانكسي)) في شباط ١٩٦٣ : ((في هذه الناحية ، لا توجد جماعتان شعبيتان تملكان نفس قواعد التسيير والتوزيع تماما .)) هذا برأينا أحد العوامل التي تغني تجربة الجماعيات الشعبية وتضعب من عملية دراستها .

سوف نلتقي بالعلاقة ذاتها بين المبادئ وتطبيقها طوال هذه الدراسة حول حساب مداخيل الفلاحين . يخضع هذا الحساب للمبدأ الرئيسي للتوزيع في النظام الاشتراكي: ((لكل حسب عمله؛ من يعمل أكثر ، يربح أكثر)) . هذا المدخول ليس أجرا مماثلا لأجور العمال . إنه مدخول يعتمد على النتائج التي يحصل عليها المجموع الذي ينتمي إليه الفلاح في مجال الانتاج . وهذا المجموع هو وحدة المحاسبة . وبقدر ما يكون المحصول جيدا ، يزداد الانتاج ويرتفع دخل هذا الفلاح . وتتوقف حصة المدخول الجماعي العائدة له على كمية ونوعية العمل الذي قدّم وقد جرى تقييمها على أساس نقاط – عمل . وإذا كنا نريد معادلة حساب ، نحصل على المعادلة التالية :

(الدخل الإجمالي الصافي لوحدة الحساب x عدد نقاط العمل التي كسبها الفلاح المعني بالأمر) ÷ مجموع عدد نقاط العمل التي اكتسبها الفلاحون الأعضاء في وحدة الحساب .

١ - وَحْدَةُ الْحِسَابِ

المعلوم ان الجماعيات الشعبية قد ولدت من اندماج عدة تعاونيات عليا . في هذه الأخيرة ، كانت التعاونية وحدة الحساب ، يتم على مستواها حساب مدخول الفلاحين. وفي المقابل ، فإن فيالق هذه التعاونيات هي التي كانت مسؤولة عن الانتاج . خلال تأسيس الجماعيات ، بعد فترة قصيرة من التلمّس ، جرت المحافظة على النظام القديم : تحولت التعاونيات الى فيالق ولكنها ظلت ((وحدات حساب)) ، بينما تحولت الفياق القديمة الى فرق وظلت مسؤولة عن الانتاج . خلال تلك الفترة ، كانت الفياق توقع عقودا مختلفة مع الفرق تحدّد مثلا كمية الإنتاج المطلوب تأمينها وتقضي بمنح الفرق بعض المكافآت في حال تجاوز الخطة^(٣١) . ولكن سرعان ما أدرك المسؤولون ان هذا النظام يحوي التناقض التالي : يتأمن الانتاج بواسطة جماعة هي الفرقة ، أما دخل فلاحي هذه الفرقة فليس مرتبطا مباشرة بنتائج عملهم . فان فرقة حسنة الادارة ، اشتغل أعضاؤها بجدّ وحصلوا على نتائج جيدة ، قد لا تحصل إلا على دخل متوسط اذا تعدّ على الفرق المجاورة بلوغ المستوى الذي وصلته . بهذه الطريقة يُعاقب أفضل العناصر ، ويُخشى من اخماد عزيمتهم . فضلا عن ذلك ، لم يكن هذا النظام يدفع الفرق المتأخرة الى اللحاق بالفرق المتقدمة . كانت الفروقات في المستوى مستورة ، في حين يجب كشفها لتجاوزها فيما بعد . خلال شتاء ١٩٦١ - ١٩٦٢ ، جرت نقاشات في الأرياف حول دور الفيلق والفرقة. وتقرر أخيرا اعطاء الفرق مسؤولية التوزيع فأصبحت بذلك وحدات حساب. ولكن لم تزل هناك بعض الجماعيات التي احتفظت بالنظام القديم . ويحدث أحيانا أن يبقى أحد الفياق وحدة حساب في جماعة معينة في حين تتولى الفرق هذه المهمة في القسم الباقي من الجماعة . ذلك هو حال الفياق ذات مستوى الانتاج المرتفع جدا (وغالبا ما تكون في ضواحي المدن الكبرى) حيث لا توجد فروقات

^{٣١} - فلنذكر كمرجع لنا نوعا من العقود يسمّى ((سان باو إي جيانغ)) - ثلاث ضمانات ومكافأة واحدة - تتعهد الفرق فيه بتحقيق انتاج معين ، بسعر كلفة معين ، بعدد معين من الأيدي العاملة . ويُتفق على مكافأة في حال تجاوز الخطة .

شاسعة بين الفرق . ولكن هذه الأسباب ملحقة بسبب آخر : اذا كان الفيلق قد ظل وحدة حساب فلأن الفلاحين فضلوا الشكل القديم . أي إننا نجد هنا أيضا مثالا على مرونة سير الجماعيات الذي تطرقنا اليه فيما سبق .

ان نقول إن تسليم الفرقة شؤون التوزيع هو عودة الى التعاونيات الدنيا يعني أن نتجاهل حقيقة أساسية : يُحسب جزء من الدخل في التعاونيات الدنيا على أساس العمل ويُحسب القسم الآخر على أساس المساهمات المقدمة للجماعة (أرض ، أدوات ، حيوانات فلاحية) ؛ أما الفرقة فلا تحسب إلا على أساس العمل . وهذا يعني أن نتجاهل أيضا ان الفرقة ليست درجة الملكية الوحيدة في الجماعة الشعبية فالفيالق والجماعية درجات ملكية أيضا تتمتع بأموال التراكم والنشاطات الاقتصادية الخاصة بها . ان الجماعة الشعبية تمثل بتنظيمها الحالي درجة من التجميع أرفع من درجة التعاونيات . ويتوقع القيمون على الاقتصاد الصيني أن يتحول الفيلق أولا ثم الجماعة الى وحدة حساب ، وذلك عندما يبلغ الإنتاج مستوى ملائما وعندما يُقضى على الفروقات في الدخل .

إن الدور الأساسي الذي تلعبه الفرقة داخل الجماعة يقتضي بان نخصّص لها بعض الوقت . إن حجمها يتنوّع بين حالة وأخرى . ففي بعض الجماعيات التي زرنا لم تكن الفرقة تضم إلا ذريّة من العائلات ، بينما كانت تحوي في أخرى خمسين أو ستين عائلة . ما هي المقاييس التي يتحدد على أساسها حجم الفرقة ؟ انها أولا ظروف استخدام اليد العاملة : اذا كانت الجماعة تقع في منطقة التلال^(٣٢) حيث المواصلات صعبة والمسكن مبعثرة ، يجري تصغير حجم الفرقة لكي لا يضيع الفلاحون وقتنا وهم ينتقلون من قطعة أرض الى أخرى . وقد ((تعطي)) الفرقة قرية بأكملها في مكان ثان ، أو قد تضم سكان قريتين مجاورتين في مكان آخر .

^{٣٢} - يطلق اسم ((صين التلال)) على المنطقة التي تشمل مقاطعات هونان ، جيانغسي ، فوجيان ذات التلال المسننة التي يتجاوز ارتفاع قممها ألفي متر .

المقياس الثاني هو ظروف الإنتاج وظروف الري خاصة . ان مشكلة الماء – ري أو تصريف – هي احدى المشكلات الرئيسية للإنتاج الزراعي في كل انحاء الصين تقريبا : إن الوصول الى الشبكة المائية والأنهر والقنوات عامل حاسم بالنسبة للفرق ، وهو يشكل حدود امكاناتها الى حد كبير .

العامل الأخير ، وليس الاقل اهمية ، هو ارادة الفلاحين انفسهم . يعود لهؤلاء الكلمة الأخيرة في هذا الأمر أيضا . ففي بلدة اعتاد فلاحوها منذ أيام التعاونيات على العمل معا وهم راضون عن هذا الوضع ، تؤسس فرقة واحدة . ومن جهة أخرى قد تُقسّم قرية لها الاهمية ذاتها الى فرقتين لمجرد ان فلاحيتها قرروا ذلك .

وأخيرا فان وجود فرقة يتطلب وجود قيادة كفوءة . وهذا صعب أحيانا في فرقة صغيرة جدا . وتوجد هذه الصعوبة ، ولكن لأسباب أخرى ، في الفرق الكبيرة جدا حيث تتعقد مشكلات التسيير .

لا يحق للمرتبات العليا – الجماعيات والفيالق – بأن تُعدّل في تكوين الفرق بطريقة كيفية ، ولا ان تنقل الأرض من فرقة لأخرى . لكي يحصل ذلك لا بدّ من ان تكون قد حصلت تغييرات هامة . أي اذا كان عدد السكان قد ازداد أو انخفض بنسب هامة ، أو اذا ادت مشاريع الري الى تعديل ظروف الإنتاج . ولا بدّ من أخذ موافقة الفلاحين في كل هذه الحالات طبعاً . إن هذا الاستقرار ضروري جدا لأن زيادة الإنتاج تعتمد الى حد كبير على سلسلة كاملة من المشاريع الممتدة على فترة طويلة (تمهيد الأرض ، ريّ ، استصلاح ، الى آخره . . .) . ولا يمكن للتغيرات الكثيرة الا ان تضعف من مبادرات الفلاحين .

٢ – حساب نقاط العمل

رأينا اعلاه ان حساب دخل كل فلاح يعتمد على نقاط العمل التي كسبها خلال سنة . لقد تطور واغتنى نظام الاجور باضطراد داخل التعاونيات الدنيا ثم داخل

التعاونيات العليا . خلال وجود فرق التعاون المتبادل غالبا ما كان يقوم تبادل العمل على أساس يوم عمل (أو نصف يوم) مقابل يوم عمل (أو نصف يوم) ، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار نوعية العمل أو كميته^(٣٣) . ولكن سرعان ما انكشفت نواقص عديدة في هذا النظام بعد تكوين التعاونيات . وبدأ البحث عن نظام لاجور العمل من خلال اكتشاف نظام يطبق عمليا مبدأ ((لكل حسب عمله)) . وبعد عمليات تلمس عديدة ، جرى اختيار الوسائل المطبقة في بعض التعاونيات والتي أعطت نتائج مرضية ، وجرى تبسيطها ثم طبقت في أمكنة أخرى ، ولكن بطريقة بعيدة كل البعد عن الجمود . ان مختلف أنظمة حساب نقاط العمل المعتمدة في الجماعيات الشعبية موروثه بمعظمها عن التعاونيات . ويتميز منها نظامان بشكل خاص : نظام النقاط الأساسية ونظام معايير العمل .

١ - نظام ((النقاط الأساسية))

يلتئم الفلاحون من أعضاء الفرقة في جمعية عمومية ويناقشون القيمة المهنية لكل منهم ويحددون عدد النقاط التي يكسبها كل عامل في ساعة عمل . هذا النظام إذن نظام اجور على أساس المهارة والوقت . قد يتفاوت عدد الدرجات بين فرقة وأخرى ولكن دون أن يكون هذا التفاوت كبيرا . وهكذا ، ففي فرقة من فرق جماعية ((بايكسياوين)) (في ضاحية بيكين الكبرى) يتقاضى الرجال ٩ أو ١٠ نقاط أساسية حسب درجتهم وتتقاضى النساء ٨ أو ٧ نقاط . وفي أمكنة أخرى ، يُقسّم الرجال إلى خمس فئات والنساء إلى ثلاث . يتم ترتيب الفلاحين مبدئيا ، على أساس المقاييس التالية : القوة الجسدية ، مستوى المهارة ، الموقف تجاه العمل . في بعض الفرق تُعتبر القوة الجسدية المقياس الرئيسي ، ويُقسم الفلاحون إلى فئتين كبيرتين : ((الأقوياء)) الذين يستطيعون القيام بجميع الاعمال ، و ((الضعفاء)) الذين يُحتفظ لهم ببعض النشاطات مثل التعشيب وتنقية المحصول وما شابه . ولكن ينظر إلى هذا النظام على أنه مُختصر جدا .

^{٣٣} - في بعض الأمكنة كان يوجد تمييز بين العمال الأقوياء والعمال الضعفاء .

ان أنماط تطبيق نظام نقاط العمل تختلف كثيرا فيما بينها ، ولكن يمكن إرجاعها إلى نمطين اثنين . لا يأخذ النمط الاول بعين الاعتبار الا عدد أيام العمل المبذولة . تحتوي هذه الطريقة البدائية جدا على عائق كبير هو انها لا تأخذ بعين الاعتبار اطلاقا حساب العمل حقا (نوعا وكما). لذا فهي تُستبدل في الغالب – وذلك منذ عدة سنوات – بطريقة اخرى : ((النقاط الأساسية مع التقدير المرن)) . في هذه الحالة يُعَيَّن لكل عامل درجة يقابلها عدد معين من النقاط الأساسية ، ولكن قيمة هذه النقاط الاساسية هي في كونها مراجع : في نهاية كل يوم عمل يناقش أعضاء الفرقة كمية ونوعية العمل الذي يبذله كل واحد منهم ، ثم يزيدون أو ينقصون من عدد النقاط الاساسية المكتسبة فعلا .

ولأجل مداواة جمود نظام النقاط الاساسية ، يُرجى من الفرق ان تناقش كل ستة أشهر أو حتى كل فصل حول عدد النقاط الأساسية الموزعة لكل واحد منها ، الامر الذي يسمح بإدخال تعديلات عديدة على الترتيب . في بعض الجماعيات ، يكون عدد النقاط الأساسية المعطاة لأحد الفلاحين مختلفة الصيف عما هي في الشتاء . ففي فترة الأعمال الكثيفة يتقاضى عامل ماهر عشر نقاط ، اما في الشتاء فلا يتقاضى الا أربع . ويعود ذلك جزئيا لأن عمل الشتاء أقل كثافة ؛ وأيضا لتأمين توازن بين النقاط التي يكسبها الفلاحون العاملون ((حسب الردود)) وبين النقاط التي يكسبها الفلاحون المياومون لولا هذا التوازن ، تربح الفئة الأولى أكثر من الفئة الثانية وقد يسود نفور تجاه المهمات الاقل ادرارا .

يتعرّض نظام النقاط الأساسية لعدّة انتقادات ، يقال عنه انه لا يأخذ بعين الاعتبار المميّزات العامة للزراعة ولا الظروف الخاصة للزراعة الصينية في المرحلة الحالية ولا يُطبّق الا جزئيا مبدأ : ((لكل حسب عمله)) . إن احدى المميّزات الخاصة بالزراعة هي العدد الكبير من الأعمال المتراوحة بين أبسط الأعمال وأكثرها تطلبا للمهارة ، التي يُطلب من الفلاح القيام بها حسب الفصول . ((إن مستويات تقسيم العمل والتخصص منخفضة نسبيا . . . إن غالبية الفلاحين مجبرة

على القيام بثنتى أنواع الأعمال الأمر الذي يحول دون تخصصهم .)) وقد يتقاضى فلاح ما مردودا مرتفعا أو منخفضا اذا قام أو لم يقم بالعمل المؤهل له . في مثل هذه الظروف ، فان نظام الأجور على أساس الوقت أو المهارة لن يعكس الفروقات في نوعية أو كمية العمل المبذول. انه لا يوفّر تطبيقا مرضيا لمبدأ ((لكل حسب عمله)). القسم الأكبر من الغبن يلحق النساء في هذا النظام . فهن حاليا في مستوى من المهارة ادنى من مستوى الرجال . ثمة أعمال لا يقمن بها الا بصعوبة . وفي الجهة المقابلة ، فان مردود عملهن يزيد عن مردود عمل الرجال في بعض الأعمال الخاصة : تنقية المحصول ، قطف القطن ، تقليم الشجر ، الخ . لذا يجب ان يتقاضين اجرا مرتفعا عن أجر الرجل عندما يقمن بهذه الأعمال .

وفضلا عن ذلك ، فإن مستوى قوى الإنتاج في الزراعة منخفض نسبيا : ((ما زال العمل المعزول ، العمل باليد ، يحتل المركز الغالب . . . العلاقة الموجودة بين العمل وحصيلة العمل هي علاقة واضحة نسبيا . وبالتالي فمن السهل نسبيا تقييم كمية ونوعية العمل الذي يبذله كل واحد)) وحساب الأجر الملائم على هذا الاساس.

لجميع هذه الاسباب فان العديد من التعاونيات ثم العديد من الجماعيات الشعبية أخذ يتخلى ، جزئيا أو كليا ، عن نظام النقاط الاساسية ليتبنى نظاما يسمح بوجود علاقة اوثق بين العمل المبذول وعدد نقاط العمل المكتسبة .

٢ - نظام ((معايير العمل))

في هذا النظام ، يُحسب عدد نقاط العمل التي استحقها كل فلاح على أساس معايير عمل موضوعة سلفا . يعيّن المعيار كمية الوقت التي يجب أن يستغرقها عمل مُعيّن وعدد نقاط العمل التي يسمح هذا العمل بكسبها . إذا نُقذ العمل بسرعة تعود كل المنفعة الى الفلاح الذي يستطيع أن ينتقل من ثمّ الى تنفيذ مهمة أخرى أو زراعة قطعة أرضه الخاصة . في بعض الأحيان ، إذا كان ثمة توفيرا كبيرا للوقت،

يحصل الفلاح على مكافأة من نقاط العمل . ولكن إذا عجز عن تنفيذ المهمة بالوقت المحدد ، لا يتناقص عدد نقاط العمل . هنا تكمن ضمانة هامة للعمال القليلي الكفاءة والمعاقين الذين يتأكدون من أنهم يتلقون أجرا موازيا تماما لما قاموا به من عمل .

تحديد المعايير

يرتكز كل هذا النظام على حساب المعايير . ((تُحدَد معايير العمل حسب كمية ونوعية العمل الذي يبذله في يوم واحد عامل متوسط بوتيرة عمل متوسطة . يرتفع المعيار أو ينخفض ، ويزيد أو ينقص عدد النقاط المقابلة له حسب المستوى التقني الذي يتطلبه العمل ، وزخم المجهود الذي يقتضيه ، وأهمية الانتاج ، والظروف الطبيعية والفصلية التي يجب تنفيذه في ظلها)) . في الزراعة عدد لا حد له من المهمات . ولتحقيق التوازن الشامل بين المعايير المحددة لمختلف الأعمال الزراعية، ((يجب أولا وضع مقياس ليوم العمل ، ثم إجراء مقارنة بين مختلف أعمال الحقل (أن نقارن مثلا بين عدد النقاط المكتسبة نتيجة زرع شتلة بطاطا حلوة وعدد النقاط المكتسبة نتيجة زرع شتلة ملفوف) ، ثم أن نجري مقارنة بين العمال أنفسهم (كأن نجري مقارنة مثلا بين كمية العمل التي يبذلها العامل نفسه وهو يقوم بعدة أعمال) .

بديهي أن تقدير هذه العوامل المختلفة ليس أمرا سهلا ، وان وضع نظام كامل للمعايير يتطلب وقتا كثيرا . الفلاحون أنفسهم هم الذين يضعون المعايير الخاصة بهم في اجتماعات الفرق . أحيانا يضع الفيلق جدولا بالمعايير الأنموذجية ، ولكن لا قيمة لها إلا كمرجع تناقشه كل فرقة وتكيّفه مع ظروفها الخاصة . وقد شاهدنا أمثلة عديدة على التطبيق المرن جدا لهذا النظام في الجماعيات الشعبية التي زرنا . في فرقتي إنتاج مجاورتين ، تختلف المعايير المطلوب تحقيقها لنقل الأسمدة من قرية مجاورة الى الحقول . وقد تختلف بالنسبة لعمل واحد داخل فرقة واحدة إذا كانت الأحوال الجوية مختلفة هي أيضا . في فرقة إنتاج تابعة للجماعية الشعبية ((بئر الذهب)) في مقاطعة ((هونان)) يجب نقل ٨٠٠ رطل من السماد الى الحقول

لكسب عشر نقاط عمل وذلك إذا كان الجو حسنا ؛ أما إذا كان الجو رديئا ، لا يزيد المعيار عن ٥٠٠ رطل . مثال ثان من الجماعية الشعبية ((واو سونغ)) قرب ((شانغهاي)) : في أحوال جوية عادية ، يجب تعشيب مدّ أرض^(٣٤) لكسب عشر نقاط ؛ أما في الأحوال الجوية الرديئة ، يتقاضى الذي يعشب مدّ أرض ١٥ - ٣٠ نقطة . مثال آخر من الجماعية نفسها : يكون قطاف القطن سهلا في أول الموسم ، لذا يجب قطف ٣٠ رطل قطن لكسب عشر نقاط ؛ أما في بحر الموسم عندما تزداد صعوبة العمل ، يكفي قطف خمسة أرطال لكسب نفس العدد من النقاط العمل .

وتؤخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى : المسافة الواجب قطعها للوصول الى مكان العمل ، نوعية الأرض المفلوحة - هل هي سهلية أم جبلية ، جافة أم رطبة - أعمار حيوانات الفلاحة .

إن تعقيد المعايير واردة استباق كل الشروط التي يمكن أن تجعل العمل سهلا أو صعبا تمكنان نظام الاجور من أن يطابق العمل المبذول فعلا بقدر ما يمكن من الدقة. يسهل علينا في مثل هذه الظروف أن نفهم لماذا يتعذر على التقنيين القادمين من الخارج القيام بهذا العمل . ان الفلاحين ، بتجاربهم الطويلة ومعرفتهم الوثيقة بارض فرقهم ، هم وحدهم الذين يستطيعون القيام به . وهم أيضا الذين يعرفون ما الذي يستطيع أن يقوم به عامل متوسط ، وتحديد عدد أيام العمل المطلوبة لتنفيذ هذا العمل أو ذاك . والواقع إن تحديد المعايير يلعب دورا أهم من الدور الذي يلعبه نظام الاجور في توزيع اليد العاملة بين مختلف الأعمال وفي تحضير خطة العمل للفرقة. وتبرز هنا مشكلة حساسة هي مشكلة بلوغ توازن جد دقيق .

نظرا لجميع الأسباب التي ورد ذكرها ، لا يحتوي تحديد المعايير مرّة واحدة فقط. يجب مراجعة المعايير الموجودة وتعديلها واكمالها أحيانا . فلا يمكن استباق كل شيء . وهكذا ، فإن الفرقة رقم ١ من فيلق ((يوي جي)) (في الجماعية

^{٣٤} - يساوي مدّ الأرض بالحساب الصيني ، حوالي ٦٥ مترا مربعا . (المترجم)

الشعبية ((لو كو كيا د)) قد أنجزت منذ عام ١٩٥٧ ، عام وضع أول معايير ، ٣٩% من المعايير الأولية وراجعت ٤٠% منها . وقد وضعت هذه الفرقة معايير ل ٩٥% من الأعمال الزراعية .

يُطلب من الفرق عدم الاستخفاف بمراجعة المعايير . وقد حددت بعض الجماعيات الحالات التي تجوز المراجعة فيها ، وهي التالية : (١) تحويل أدوات الإنتاج ؛ (٢) مطر أو جفاف دائمان ؛ (٣) تعديل في المتطلبات النوعية ؛ (٤) خطأ فادح في وضع المعايير . وفي المقابل لا يجوز تعديل المعايير في الحالات التالية : (١) اذا كانت هذه المعايير ممكنة التحقيق بالرغم من نواقصها؛ اذا (٢) اذا كانت أقلية فقط من الفلاحين عاجزة عن تحقيقها ؛ (٣) اذا كان الموقف السيء تجاه العمل هو في أساس عدم تحقيقها ؛ (٤) اذا لم تكن التغيرات المستبقة أعلاه تغييرات هامة . إن التقلبات المتواصلة في المعايير قد تؤدي الى اختلالات عديدة في التوازن . لذا ، لا تفكر الكوادر بتغييرها لأبسط الأسباب . ((إن جرد تجربة الجماهير هو الشرط الوحيد للتطوير المضطرد لنظام المعايير ودفعها نحو الأفضل)) .

توزيع ((نقاط - العمل)) .

ليس تحديد المعايير إلا المرحلة الأولى . يجب أن يعقبها تحديد فعلي لعدد نقاط العمل المكتسبة عند انتهاء كل يوم أو كل مهمة ، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار كمية ونوعية العمل المبذول فعلا . وقد رُتبت مختلف الأعمال الزراعية في فئات عامة لتبسيط عملية توزيع النقاط هذه . وهذه الفئات هي التالية :

(١) الأعمال التي تكلف بها الفرقة فلاحا يعمل بمفرده ويقبض على المهمة التي ينفذ (التعبير الصيني الدقيق هو الذي يقبض ((على القطعة))) . وتشمل هذه الفئة نقل السماد ، والفلاحة ، وصنع الحبال ، وما شابه ؛ ((كلها أعمال لا تتطلب تعاون عدة عمال ويسهل تقدير كمية العمل المبذولة فعلا فيها)) .

(٢) الأعمال التي يجب أن يقوم بها عدة فلاحين متعاونين ، ولكن يسهل قياس العمل الذي بذله كل واحد منهم . توكل الفرقة بهذه الأعمال الى مجموعة ، ويتسلم الفلاح في هذه الحالة عددا من النقاط يوازي كمية العمل التي بذلها . مثلا : حصد القمح ، تكويمه ونقله .

(٣) الأعمال التي يجب أن يقوم بها عدة فلاحين متعاونين ، ولكن مع استحالة تقدير حصة كل واحد منهم بطريقة حسابية . وتوكل الفرقة بهذه الأعمال الى مجموعة مع عدد معين من النقاط المقابلة التي يجري توزيعها بين أفراد المجموعة بعد نقاش ديمقراطي . مثلا : الضخ بواسطة نواعير مائية .

(٤) أعمال بالقطعة تمنحها الفرقة الى عائلة مع عدد مقطوع من النقاط . وهي عادة أعمال بسيطة متفرقة (نبت البذار ، رعاية الحيوانات) ، يمكن القيام بها بمساعدة اليد العاملة الإضافية كالنساء مثلا ، دون أن يغادرن المنازل .

هذه الطريقة في التقسيم ليست الوحيدة . خلال زيارتنا للجماعات الشعبية لاحظنا وجود أنظمة جد متباينة تأخذ بعين الاعتبار المميزات الإقليمية ، ولكن أيرادها لن يضيف الشيء الكثير الى دراستنا .

تخضع عملية توزيع نقاط العمل في جميع الحالات الى رقابة تجري خلالها المقارنة بين العمل المبذول والمعايير الموضوعية . وعلى هذا الأساس يمكن زيادة عدد نقاط العمل أو تقليلها . وفي تقدير العمل هذا يجب احترام بعض المبادئ :

(١) ان عاملين يقومان بالعمل ذاته يجب ان يتقاضيا عددا مماثلا من النقاط . يجب تطبيق مبدأ ((الاجر المماثل للعمل المماثل)) تطبيقا صارما .

(٢) لا يحدد المعيار كمية العمل المطلوب تحقيقه وحسب وانما نوعيته أيضا . في احدى فرق الجماعة الشعبية ((زيانغ جيانغ)) (مقاطعة هونان) ، تتطلب عملية نقل اغراس الارز إبعاد الغرسة مسافة ٢٣ سنتيمترا عن الغرسة الاخرى ،

كما تتطلب اشتمال كل باقة على حوالي عشر غرسات . وثرأقب نوعية العمل قبل الشروع بتوزيع النقاط . فاذا لم تكن بالمستوى المطلوب ، يُخَفَض عدد النقاط . فاذا لم يكن بالمستوى المطلوب ، يُخَفَض عدد النقاط الموزعة أو يُطلب من الفلاحين اعادة العمل . ويتعرّض العامل المهمل لانتقاد رفاقه .

(٣) يجب توزيع النقاط بطريقة ديمقراطية . ويحق لكل المشتركين بالعمل الادلاء برأيهم ، لا بل يجب عليهم ان يقوموا بذلك . لا يُسمح للكوارر بأن توزع نقاط العمل . هكذا يرتفع مستوى وعي الفلاحين تدريجيا .

توزع نقاط العمل في بعض الجماعيات في الحقول على اثر انتهاء المهمة . ويقوم العديد من الفرق بتوزيع هذه النقاط يوميا على شكل بطاقات . وفي بعض الاحيان يملك الفلاح دفنرا يُسجّل فيه كل يوم عدد النقاط التي نال . بهذه الطريقة يعرف الجميع اين يقف على وجه التحديد . وفي احيان أخرى ، لا توزع النقاط الا بعد انتهاء المهمة ، وقد تستغرق عدة أيام . يشتمل نقل اغراس الارز على عشر عمليات . حتى بضع سنين خلت ، كانت تجري عشر عمليات مراقبة للعمل ، وعشر عمليات توزيع للنقاط بعد عشر مناقشات . أما الآن ، يوكل بالعمل الى مجموعة ولا يُراقب العمل إلا مرة واحدة .

٣ - تعايش نظامين

إن نظام المعايير ليس معتمدا عمليا في جميع الفرق بالرغم من تفوقه . غالبا ما يعيش جنبا الى جنب مع نظام النقاط الأساسية .

فالواقع أنه يوجد أنواع مختلفة من الأعمال الصغيرة التي يصعب تحديد معيار او أجر ((على القطعة)) لها . في هذه الحال يُحسب أجر الفلاح الذي يقوم بمثل هذه الأعمال على أساس النقاط الأساسية . وقد يحدث أحيانا أن يضطر الفلاح الى الانتقال من عمل الى آخر خلال يوم واحد . إن حساب عدد النقاط التي كسبها في كل عمل من هذه الأعمال عملية طويلة ومعقدة ، لذا يجري حساب الأجر حسب

نظام النقاط الأساسية هنا أيضا . وأخيرا ففي حالة الأعمال الجماعية ، قد يصعب أحيانا تقييم الدور الفعلي الذي لعبه كل واحد من الجماعة ، فيتم اللجوء الى نظام النقاط الأساسية .

ويحتوي دمج النظامين على فائدة أخرى هي التالية : تحديد عدد أيام – العمل (أو عدد نقاط العمل لنكون أكثر تحديدا) التي يجب أن يقوم بها كل فلاح سنويا ، يؤخذ عدد النقاط الأساسية بعين الاعتبار . وهكذا ففي فيلق ((بينكسي)) التابع لجماعية ((زيانغ جيانغ)) الشعبية ، يجب على عامل من الدرجة الأولى يتقاضى عشر نقاط أساسية ، أن يقدم للجماعة ما مجموعه ٢٩٠ - ٣٠٠ يوم عمل ويكسب حوالي ٢٩٠٠ نقطة . وإذا لم يبلغ الفلاح هذا الرقم ، فهذا يعني أنه لم يقدم للجماعة كمية من العمل موازية لمؤهلاته .

ويعتمد أهمية الدور الذي يلعبه أي من هذين النظامين في الجوهر على الظروف ((الخاصة)) لكل جماعية وفرقة ، وبشكل خاص على مستوى التسيير فيها . وقد كتبت صحيفة ((رينمين ريباو)) في نيسان ١٩٦٢ مشددة على ما يلي : ((تختلف الظروف بين فرقة وأخرى ، وتتباين عادات العمل ومستوى التسيير والمستوى الثقافي . لذا يجب السماح باستعمال جميع أنواع الطرق لحساب الاجور بحيث تتوافق هذه الطرق مع الظروف المحلية . . وقد تعتبر بعض الجماعيات أن الطرق المستعملة فيها غير صالحة ، ولكن لا يمكن تحسينها إلا على مرّ الزمن . . . إن الانتقال مما لم يصبح بعد صحيحا إلى ما هو أصح لا يجب ان يتم إلا اذا سمحت الظروف بذلك)) . وفي السنة ذاتها صدرت دراسة عن ناحية في مقاطعة ((أنهواي)) تُبيّن أن اجور ٦٠% من الأعمال الزراعية تُدفع ((على أساس المهمة)) في الفرق ذات مستوى التسيير المرتفع نسبيا ، مقابل ٣٠% في الفرقة العادية . والأغلب ان الأرقام قد ارتفعت حاليا ، فقد ارتفع مستوى التسيير المتوسط بشكل ملموس خلال السنوات الاخيرة . ولكن لا تزال توجد فرق تعتمد أساسا على نظام النقاط الأساسية لأنها تعتبرها أكثر ملائمة لظروفها . وان بعض الفرق التي

تسرت في تبني نظام المعايير دون أخذ قواها الفعلية بعين الاعتبار ما لبثت ان عادت الى نظام النقاط الأساسية .

٤ - طريقة مبتكرة في تحديد الأجور

لا يجوز أن نتصورَ نظام العمل وكأنه نظام جامد : ما زال الفلاحون احرارا في بلورة نظام مختلف . هكذا وضع فيلق ((دازاي)) في مقاطعة شانكسي نظام اجور مُبتكر . وهو الفيلق الذي أصبح قدوة للصين لما حققه من نجاحات رائعة في ظروف طبيعية صعبة جدا .

في فترة التعاونيات شبه الاشتراكية كان عدد النقاط المكتسبة يُوزَع خلال المناقشة في نهاية كل يوم . وكانت المناقشات بلا نهاية . وسرعان ما جرى انتقال الى نظام المعايير (التي بلغ مجموعها ٣٠٠ معيار) . ولكن عدة نواقص برزت عند التطبيق . فقد تبين ان تنفيذ هذا النظام يستهلك الكثير من وقت الكوادر . ذلك فضلا عن ان الاتجاه الغالب هو إهمال النوعية والتضحية بها في سبيل الكمية . تدارست الكوادر الموضوع . ووجدوا أن مفتاح المشكلة كلها يكمن في تثقيف الفلاحين . فكانت العودة الى نظام الاجور كما كان منذ بداية التعاونيات . وجرى الاحتفاظ من نظام المعايير بما أدى الى نتائج مُرضية ، وجرى التخلي عن المعايير التي انتقدها الفلاحون واستعيض عنها بنظام جديد مبتكر .

الصيغة ذات الأحرف الصينية الأربعة التي تُلخّص هذا النظام الجديد هي ما يلي:
يمنح كل فلاح نفسه عدد نقاط العمل التي يعتقد انه كسبها ، ثم تجري مناقشة . ويعني هذا الشكل من التنظيم منح الأجر على أساس وقت العمل . ويقرر الفيلق مقياسا للنوعية يجب ان يبلغه كل عمل زراعي ، ثم يحدد الحدّ الأقصى لعدد النقاط التي يمكن نيلها في يوم واحد : مثلا عشر نقاط لبناء الجدول وتسع للفلاحة ، الى آخره . . . ويقارن كل فلاح العمل الذي قام به ((بالمقياس)) ويمنح لنفسه عددا معيناً من النقاط .

إن تطبيق هذا النظام جد طريف . في البدء لم يرد بعض الفلاحين أن ينعتهم رفاقهم بالأنانية ، فأخذوا يمنحون أنفسهم عددا من النقاط يقلّ عن الذي يستحقونه . وكان التعديل يجري خلال النقاش . وفي المقابل كانت بعض العناصر الضعيفة الوعي تمنح نفسها أكثر ممّا تستحق فعلا . وكان التعديل يجري خلال النقاش كذلك، ولكن بعد صياح .

عند ذاك درست خلية الحزب طريقة سير النظام الجديد ، مفكرة بالهدف الاول : تثقيف الأعضاء . الذين قللوا من أهمية عملهم هم غير واقعيين ، لذا يجب تعليمهم كيف يكونوا واقعيين، وذلك بالإقلاع عن زيادة عدد النقاط التي يمنحونها لأنفسهم . بهذه الطريقة لم يعد هناك فلاحون يقللون من أهمية عملهم . أما بالنسبة للآخرين ، فقد تقرر أيضا الإقلاع عن تخفيض النقاط التي يمنحونها لأنفسهم ؛ كما تقرر تبني طريقة تساعدهم على التعلم : يُطلب من الفلاح الذي منح نفسه عشر نقاط ، وهو لا يستحق أكثر من ثماني ، العمل مع فلاح قد استحق عشر نقاط فعلا . وفي مدة لا تزيد عن اليومين يشعر الأول بعجزه عن اللحاق بالفلاح الماهر ، فيخفض عدد نقاطه من تلقاء نفسه . وهكذا أصبحت الطريقة التي يمنح بواسطتها الفلاحون النقاط لأنفسهم طريقة ((صحيحة نسبيا)) .

ومن الفوائد العظيمة التي حملها هذا النظام ، عدا دوره التثقيفي ، انه حرّر الكوادر من عدد من الأعباء الادارية فسمح لهم بالعمل مدّة أطول في الحقول .

وُبيّن دراسة أُجريت في اواخر عام ١٩٦٣ في هذا الفيلق أن عدد النقاط المكتسبة فعلا خلال السنة تعكس بوضوح الفروقات في المهارة : نال أمهر الفلاحين معدّل ١٢ نقطة باليوم ، ونال العمال ((الاقوياء)) ١٠,٠٥ نقاط ، والعمال ((المتوسطين)) ٩,٥ نقاط ، و ((الضعفاء)) ٧ نقاط ، واليد العاملة الاضافية ٤ أو ٥ نقاط . أما اجور أعضاء الجماعة العاملين في نشاطات ثانوية^(٣٥) فهي اكثر

^{٣٥} - تجدر الملاحظة ان التعريف الصيني للزراعة لا يشتمل على تربية المواشي .

بقليل: يتقاضى عمال تقصيب الحجارة ما يزيد بنسبة ٢٠% تقريبا عما يتقاضاه الفلاحون المنتمون الى الفئة ذاتها .

هل المطلوب تعميم هذا النظام ؟ هذا ما يصعب الإجابة عليه . إن قيمته التعليمية، وما يؤدي إليه من تقليل في عدد المهام الإدارية يبرهنان على جدارته . أما مجرد بروزه فهو يُبيّن بوضوح الى أي مدى تكوّن الجماعيات الشعبية شكلا تنظيميا حيا وديناميا .

٣ - حساب الدّخل الصّافي

إن مشكلة توزيع الدخل الاجمالي تطرح بدورها مشكلة العلاقات بين الدولة والجماعة والفرد . كتب ماوتسي تونغ عام ١٩٥٧ : ((في مسائل التوزيع يجب أن نأخذ بعين الاعتبار مصالح الدولة والتعاونية والمصالح الخاصة في آن واحد . يجب إقامة توازن عادل بين الضرائب التي تستوفيها الدولة ومراكمة الاموال في التعاونيات ومداخيل الفلاحين الخاصة ، كما يجب العمل باستمرار على إجراء التعديلات اللازمة لحلّ التناقضات حين بروزها في هذا المجال . يجب على الدولة والتعاونيات على حد سواء مراكمة الأموال ، ولكن لا يجوز أن تكون هذه المراكمات مفرطة . يجب أن نبذل كل ما في وسعنا من جهد لكي يتمكن الفلاحون ، خلال سنوات الحصاد الطبيعية ، من زيادة مداخيلهم سنة بعد سنة بفضل تزايد الانتاج))^(٣٦) . إن هذه المبادئ الموضوعية خلال فترة التعاونيات ما تزال صالحة الآن . يجب على وحدات الحساب ، خلال توزيعها للمداخيل أن تراعي ما يلي :

– إقامة توازن مبرمج بين الدولة والجماعة والفرد .

– تذكير الحد الأدنى وتوزيع الحد الأقصى على الفلاحين .

^{٣٦} - ماوتسي تونغ ، ((حول الحل الصحيح للتناقضات داخل الشعب)) ، منشورات اللغات الأجنبية ، بكين ١٩٥٨ .

– التوزيع على أساس مبدأ ((لكل حسب عمله)) .

ولكي تُطبّق هذه المبادئ الثلاثة بانتظام يجب إفهام الفلاحين أولاً ، بواسطة التثقيف ، الارتباط الموجود بين مصلحة الدولة ومصلحة الجماعة ومصالحهم الفردية . ولكن من البديهي انه لا يجوز لما تستوفيه الدولة (من ضرائب ومشتريات تعاقدية) أو الجماعة (من أموال تراكم واموال تحسين الأوضاع) أن يسيء إلى مصلحة الانتاج الفردية . ان زيادة في الانتاج يجب أن تنعكس في زيادة في قيمة نقطة العمل . وتكون الحسومات مرتفعة قليلا في السنوات الجيدة ومنخفضة في السنوات الصعبة . ويجب توزيع حصة الفلاحين فيما بينهم حسب عدد النقاط المكتسبة .

تشمل الدراسات التي قمنا بها بين عام ١٩٦٠ و عام ١٩٦٤ حوالي عشرين جماعية شعبية في مقاطعات ((هوبي)) ، ((هانان)) ، ((هونان)) ، ((جيانغ سي)) ، ((جيانغ سو)) ، ((شي جيانغ)) ، ((أنهوي)) وبلديات بيكين وشانغهاي، أي في المناطق الكبيرة حيث زراعة الحبوب. ان كل ما سيرد مبني على هذه الدراسات . ويبدو ان نظام حساب الدخل الصافي ليس نظاما واحدا تماما في مناطق المزارعات الصناعية – خاصة فيما يتعلق بالدخل بالمواد الطبيعية – . ولا بدّ ، طبعا ، من وجود أنظمة اخرى في مناطق زراعة الحبوب ابتكرها الفلاحون أنفسهم ولكننا لا نعرفها . وهذا ما يحدّ من دلالة القسم الثاني من مقالتنا .

في الظروف الحالية للزراعة الصينية ، يُستهلك ذاتيا ٨٠% من انتاج المواد الغذائية الأساسية؛ ولا يسوّق منها الا ٢٠% . ان نظام التوزيع الحالي يأخذ بعين الاعتبار هذا الوضع المميّز . يوزّع قسم هام من دخل الفلاحين كمواود طبيعية (على شكل حبوب ، بطاطا حلوة ، إلى آخره) . وتضع وحدة الحساب حسابين مكملين : الحساب بالمواد الطبيعية لتوزيع انتاج المواد الغذائية الأساسية ؛ وحساب ثان يسمّى الحساب بالقيمة وهو يسمح بتقييم الدخل الحقيقي للفلاحين وقياسه بالعملة .

١ - الحساب بالمواد الطبيعية

ويشمل هذا الحساب ، كما بيّنا أعلاه ، توزيع انتاج المواد الغذائية . ويكون هذا التوزيع موضوع نقاش في بداية كل عام بين أعضاء الفرقة . ويُدمج بالخطة .

المبيعات إلى الدولة

تحدد الخطة ، بادىء بدء ، كمية المحاصيل الغذائية التي تتعهد الفرقة ببيعها إلى الدولة . وتُحدّد هذه الكمية بعد نقاشات بين مختلف مراتب الجماعة وأجهزة تخطيط الدولة ، وللفرقة - المسئولة عن الانتاج - الكلمة الفصل في هذه النقاشات . وتحدّد كمية الحبوب المنوي بيعها إلى الدولة ، حسب المحصول السابق ، بالأرقام المطلقة وليس بالنسب المئوية . وهي في العادة حوالي ٢٠% من انتاج المواد الغذائية . وإذا كان المحصول جيدا فوق العادة ، لا تطلب الدولة زيادة في الكميات المباعة . أما إذا كان المحصول عابثا ، تعتمد الدولة ، بعد دراسة أسباب هذا الوضع (كارثة طبيعية ، ادارة سيئة . . .) ، إلى إجراء بعض التخفيض في الكمية بحيث تضمن الحد الأدنى لكفاف الفلاحين .

ان سعر مبيع المواد الغذائية الأساسية سعر ثابت . انه لم يرتفع خلال السنوات الصعبة . ان ثبات سعر الحبوب هو أحد العوامل التي ضمنت توازن الاقتصاد كله خلال تلك المرحلة . أما بالنسبة للفلاحين فهو فائدة أكيدة . فهم لم ينسوا بعد سنوات التضخم الاقتصادي قبل التحرير عندما كان شراء المنتجات الصناعية شبه مستحيل بسبب الارتفاع المضطرد في الأسعار .

الضريبة

في العادة تدفع الضريبة هي أيضا بالمواد الطبيعية . وتقوم على الأساس التالي :

في عام ١٩٥٨ ، جرى تقدير لدخل ((سنة عادية)) وحددت الضريبة لمدة خمس سنوات بمعدّل نسبته ١٥,٥% من هذا الدخل . ولكن المعدل الحقيقي

للضريبة لم يبلغ هذا الرقم اطلاقاً لأن هذا الدخل الوهمي أقل من الدخل الحقيقي للجماعات الشعبية . فضلاً عن ذلك ، فإن زيادة الانتاج خلال السنوات الأخيرة – وبالتالي زيادة قيمة هذا الانتاج – دون أن ترافق ذلك مراجعة القاعدة الضريبية ، تؤدي إلى مزيد من الانخفاض في معدّل الضريبة الحقيقي . وكان معدّل الضريبة هذا بين ٦ و ١٠% من انتاج المواد الغذائية الأساسية في الجماعات الشعبية التي زرناها خلال السنوات الأخيرة ، أي بنسبة أقل من الانتاج العام .

وترد الإشارة الى المعدّل الحالي للضريبة في دليل للمحاسبة صدر حديثاً وتستعمله الجماعات الشعبية . ويقضي هذا الدليل بأن تدفع الفرقة التي يبلغ دخلها الصافي ٦٤٤٠٠ يوان ، ٢٩٠٠ يوان ضريبة ؛ وذلك ((وفق السياسة الضريبية والقوانين المرعية الاجراء)) . أي ان معدّل الضريبة هو ٤,٥% . وهذا ما تشهد عليه الزيارات التي تمت حديثاً (أواخر ١٩٦٤) .

تهدف السياسة الضريبية للحكومة الصينية في المجال الزراعي الى إثارة مباداة الفلاحين بأن تترك لهم خلال عدة سنوات الأرباح الكثيرة والقليلة المتأتية من الأعمال التي يبذلها هؤلاء لزيادة الانتاج . وتجدر الملاحظة ان الجماعات غالباً ما تقرر توزيع استثماراتها على أساس قدرتها على جني الأرباح السريعة .

الأموال المقتطعة حسب ضرورات الانتاج

بعد البيع للدولة ودفع الضريبة يجري اجتزاء حصة ((الجماعة)) . وتشمل هذه الحصة على ٦,٨% – ١٥% من الانتاج العام : إنها البذور والأغذية المخصصة للحيوانات كعلف أو المستعملة في بعض النشاطات الثانوية . أحياناً تُدفع بعض الأيجارات – إيجارات المضخات خصوصاً – بالمواد الطبيعية . فتدخل تحت هذا العنوان . وهنا أيضاً تُحسب المواد الغذائية الأساسية التي تمنح لكوادر الفيلق أو الفرقة كتعويض للساعات التي عملوا خلالها في خدمة الجماعة .

إن عدد هذه الساعات محدود جدا وهو تحت سيطرة الجماهير . لأن أحد المبادئ الدائمة للحزب الشيوعي والحكومة الصينية هو اشتراك هذه الكوادر ، وخاصة الكوادر الفلاحية ، في العمل المنتج يجري التشديد باستمرار على هذه النقطة كي لا يولد أي بون بين الكوادر الفلاحية والفلاحين ، وبغية تفادي تكوين فئة من البرقراطيين ذوي الامتيازات . وتنطبق قاعدة مشاركة الكوادر بالعمل اليدوي على محاسبي الجماعيات والفيالق والفرق ، إذ يجب على هؤلاء تمضية قسم هام من وقتهم في الحقول الى جانب الفلاحين . قام المدير في إحدى الجماعيات (شرقي ((سيان))) بمئة وعشرين يوم عمل في الحقول خلال عام ١٩٦٣ ؛ ويعمل سكرتير الفيلق ، في الجماعية نفسها ، ما معدله ٢٠ يوما في الشهر في الحقول .

حصّة الفلاحين

المعلوم أنه عند تأسيس الجماعيات الشعبية ، لم يكن الدخل بالمواد الطبيعية ، أي المواد الغذائية الأساسية بشكل خاص ، يوزع على أساس نقاط العمل المبذولة ، وإنما على أساس عدد الأفواه الموجودة في كل أسرة . كان محصول عام ١٩٥٨ وفيرا بشكل استثنائي متجاوزا أفضل المواسم التي يتذكرها الناس . فظن الناس أنه قد أصبح ممكنا أن يحققوا حلما راود أجيالا من الفلاحين الجائعين : ((توزيع الغذاء الوافر على الكل بالتساوي)) . ولكن خلال السنوات الصعبة التي تلت ، وما حملت معها من كوارث طبيعية ، فهمّ الفلاحون انه من غير الممكن الاستمرار في تطبيق هذا المبدأ بدون قيود ، فكانت عودة إلى تفسير أكثر صرامة لمبدأ ((لكل حسب عمله)) . بهذه الطريقة أصبح بمقدور كل واحد أن يجد رابطا وثيقا بين نتيجة عمله ومصالحته الشخصية ، بين مصالحته الشخصية وتطور الانتاج ، بين مصالحته الشخصية والمصلحة العامة . وبهذه الطريقة ، أصبح من الممكن كذلك ((فضح التمايزات ، محاربة نزعات المساواة المبالغ فيها ، تدعيم وحدة الفلاحين ، تثقيف الكسولين ، إعادة تثقيف المستغلين سابقا)) .

هل يعني ذلك التخلي عن تقديم أية مساعدة للعائلات الكبيرة ، للأيتام ، والأرامل، الى آخره؟ طبعاً لا . ولكن الطريقة المعتمدة لمساعدتهم قد تحولت وتكيفت : ثمة استعادة وتوسيع لنظام يعود الى فترة التعاونيات - نظام الضمانات الخمس - الذي يضمن الغذاء والكساء والوقود للشيوخ والعجزة الذين لا عون لهم والأيتام الذين تتعهد الجماعة بتعليمهم .

وقد أضيفت الى هذه الضمانات العناية الطبية ونظام مساعدة العائلات ((الواقعة في صعوبة)) ، وتتخذ هذه المساعدة أساساً شكل كمية اضافية مجانية من المواد الغذائية الأساسية تعطى للعائلات الكبيرة المفقرة الى اليد العاملة ، أو للعائلات التي أصيب معيها بمرض ما . وتجدر الملاحظة ان المساعدة التي توزع على العائلات ((الواقعة في صعوبة)) ، والأيتام والشيوخ ، الى آخره . . . تعطى لهم بعد نقاش ديمقراطي داخل وحدة الحساب ، وذلك لمحاربة كل اتجاه نحو الكسل أو لمحسوبية.

وجدنا في الجماعات الشعبية التي زرنا مؤخراً ان الحصاة بالمواد الطبيعية تبلغ حوالي ٦٠% من الانتاج العام للمواد الغذائية الأساسية . وكان أدنى رقم سجلناه ٥٢% ، وأعلى رقم ٧١% ؛ وذلك في فرقة عرفت في العام السابق محصولاً سيئاً للغاية على اثر كوارث طبيعية ، فوضعت خطة جد خجولة للعام القادم . وقد نجم عن ذلك تحديد كوتا مبيعات للدولة جد منخفض أيضاً . ولأنه لم يجر أي تعديل في هذا الكوتا بعد أن تبين ان المحصول يتعدى الخطة بكثير ، كانت حصاة الفلاحين في تلك السنة مرتفعة بشكل استثنائي .

((يحقّ للفرقة عند توزيع المواد الغذائية الأساسية ان تلجأ الى مختلف الطرق ، أخذة بعين الاعتبار في آن واحد وضعها الخاص وإدارة أعضائها))^(٣٧) . ومن بين الأنظمة المعتمدة ، يبدو ان لنظامين اثنين أهمية خاصة :

^{٣٧} - ((دليل المحاسبة التطبيقية)) ، الجزء المتعلق بالجماعات الشعبية الريفية ، ص ٩٧ .

أ - توزيع المواد الغذائية الأساسية على أساس عدد النقاط الأساسية المكتسبة

قبل القيام بالتوزيع على الفلاحين ، يجري اقتطاع عائدات المستفيدين من الضمانات الخمس، إلى عائلات شهداء الثورة ، إلى عائلات الجنود ، إلى العائلات العديدة المفتقرة إلى الأيدي القادرة. على العمل ، وذلك كمساعدة تقدمها الجماعة إلى هؤلاء . وفي حالات اخرى ، تكافئ بعض الفرق الذين خدموا الجماعة ببيعهم لها الزبالة أو الإفرازات البشرية باعطائهم حق شراء كمية معينة من المواد الغذائية الأساسية المخصصة لهذا الغرض . ويقسم الباقي على العدد الاجمالي لنقاط العمل ، فيحصل بذلك على كمية المواد الغذائية الأساسية للنقطة الواحدة .

هذا هو النظام الذي كان مطبقا في شباط ١٩٦٣ في الجماعيات التي زرنا في مقاطعات هونان وجيانغسي . وقد وجدنا في مختلف الفرق في الجماعيات التي زرنا ان عشر نقاط عمل تعطي الحق بعشر ليترات من المواد الغذائية الأساسية (الارز بشكل خاص ، ذلك ان المنطقة هي المنطقة الجنوبية) . وقد استعرنا من فرقة ((هو ببي وو)) في الجماعة الشعبية ((جين جينغ)) (بئر الذهب) مثلا عن توزيع المواد الغذائية الأساسية بين الفلاحين .

كانت حصة أعضاء الفرقة تبلغ ٤٣٤،٤٢ ليبرة من المواد الغذائية الأساسية وقد وزعت على الشكل التالي :

ليبرة

٩١٨

(١) للعائلات ((الواقعة في صعوبة))

(مساعدة لعائلتين : عائلة كبيرة وعائلة جندي)

(٢) مكافأة على مبيع الزبالة .

القيمة الاجمالية للزبالة التي باعها الفلاحون

٣٢٧،٥٥ يوان . ان بيع كمية زبالة بسعر

يوان واحد تعطي الحق في هذه الفرقة إلى

شراء ٢٥ ليبرة من المواد الغذائية الاساسية .

لذا ، أحتفظ لهذا الغرض بكمية تبلغ : ٨١٨٩

(٣) مكافآت بالمواد الطبيعية على قروض قدمها

الفلاحون للفرقة . كان مجموع القروض

٢٧٤،٥٧ يوان . وكان قرض يوان واحد يعطي

الحق بشراء ٢ ليبرة من المواد الغذائية الاساسية .

لذا ، فقد أحتفظ لهذا الغرض بكمية تبلغ ٥٤٩

(٤) احتياطي ١٧٠

(٥) مدفوعات بنقاط العمل ٣٢٦٠٨

جمّع فلاحو تلك الفرقة ما مجموعه ٢٥٩٩ نقطة عمل . فكانت قيمة كل عشر نقاط عمل ١٢,٨٣ ليبرة .

في عام ١٩٦٣ كانت معظم الأسر في تلك المنطقة تحتفظ باحتياطي من الحبوب يكفي أحيانا لسنة بأكملها . لماذا لم تُجبر هذه الأسر على بيع ما تملكه من فائض للدولة ؟ يعود ذلك في الأساس ، برأينا ، إلى ان الصينيين يعتبرون منذ أقدم العصور ، ان الاهراء الممتلىء هو علامة غنى ومقياس الأمان . فهو إذن برهان محسوس بالنسبة للفلاحين عن نجاح الجماعيات . ان إجبار الفلاحين على بيع ما

يفيض عنهم سوف يضعف من هذا الشعور بالأمان ومن روح المبادرة . وفضلا عن ذلك فإن الذي يعرف روح الاقتصاد عند الفلاحين الصينيين يتأكد من أنهم لن يهدروا الحبوب .

ولنلاحظ مع ذلك في كل مرة كان يبيع فيها فلاح كمية من إنتاجه أو فائضة للدولة، خلال السنوات الاخيرة ، كان يتسلم في المقابل قسيمة تخوله شراء عدد معين من المنتجات الصناعية التي لا تزال مقننة : قطن ، بترول ، سماد كيماوي ، الخ . . . وقيل لنا في إحدى الجماعيات أن قسائم الشراء هذه تضاف الى البطاقات التي توزعها الفرق حسب عدد نقاط العمل التي تكتسبها كل عائلة . ان الفلاحين ليسوا مجبرين إذن على بيع ما يفيض عنهم ، وإنما يشجعون على تحقيق هذا الفائض . ولنلاحظ بالمناسبة أننا قد دهشنا من حالة الكساء الممتازة ، وخاصة حاجيات السرير خلال الزيارات التي قمنا بها لمساكن الفلاحين في ((جيانغ سي)) و ((هونان)) . ان هذا ليثبت حسن سير النظام .

ب - توزيع المواد الغذائية الاساسية حسب نظام يجمع

((الحصص الثابتة)) للفرد مع التوزيع حسب عدد

نقاط العمل المكتسبة .

إن الجماعيات التي تطبق هذا النظام وتقسم المواد الغذائية الأساسية الموزعة على الفلاحين إلى قسمين : يوزع قسم بالتساوي على جميع السكان فيشكل بذلك نوعا من الحصص الاساسية ؛ بينما يوزع الباقي حسب عدد النقاط العمل المشغولة . وفي هذه الحالة ايضا ، تُعطى كميات اضافية للعائلات المحتاجة .

فيما يلي مثال بالارقام يبين الطريقة التي يعمل بها نظام التوزيع هذا :

– كمية المواد الغذائية الاساسية المنوي توزيعها على الفلاحين ٨٢٠٨٩٣

ليبيرة .

– ان مشروع التوزيع الذي وضعته الفرقة يُحدّد كمية المواد الغذائية الاساسية التي سوف تُقسّم الى حصص وتوزّع حسب عدد الافواه على انها ٦٠% من هذا الرقم ، كما يحدد الكمية المعدة للتوزيع حسب نقاط العمل على انها ٤٠% منه .

يبلغ عدد السكان ١٧٧ شخصا ، ويبلغ العدد الاجمالي لنقاط العمل المشغولة خلال السنة ٧٦٢٠٠ نقطة .

– المواد الغذائية الاساسية المُعدّة كحصص :

$$٨٢٨٩٣ \times ٦٠\% = ٤٩,٧٣٥ \text{ لبييرة .}$$

– المواد الغذائية الأساسية الموزّعة حسب نقاط العمل :

$$٨٢٨٩٩ \times ٤٠\% = ٣٣١٥٧ \text{ لبييرة .}$$

– الحصة الأساسية لكل شخص :

$$٤٩٧٣٥ \div ١٧٧ = ٢٨١ \text{ لبييرة .}$$

– كمية المواد الغذائية الاساسية حسب يوم العمل (يوم العمل = ١٠ نقاط):

$$٣٣١٥٧ \div ٧٦٢٠ = ٤,٣٥ \text{ لبييرة لكل يوم عمل .}$$

لا شك في ان هذا النظام يفيد العائدات الكثيرة العدد بشكل خاص . وهو مُعتمَد ، على حد علمنا، في ضواحي بيكين والمناطق المتاخمة لكانتون .

٢ - الحساب على أساس القيمة

لهذا الحساب هدف مزدوج : فهو يسمح ، من جهة ، بتقدير مداخيل الفلاحين ومقارنتها مع اجور العمال ؛ ويسمح ، من جهة اخرى ، بتحديد دخل الفلاحين بالعملة .

للحصول على قيمة الانتاج العام ، يقدر الانتاج العام للمواد الغذائية الأساسية على أساس سعر السوق (أي السعر الذي تشتري به الدولة) ، وتضاف إلى ذلك مداخيل النشاطات الجماعية الأخرى (تربية المواشي ، التحريج ، تربية الطيور ، الى آخره. . .) . فيكون الحاصل هو مبلغ الإيرادات الشاملة . ويُحصل على الدخل الصافي بعد طرح ما يلي :

أ - الضرائب : او بالأحرى القيمة المالية المعادلة لها ، لأنها تُدفع في الغالب كمواد طبيعية . (انظر أعلاه) .

ب - نفقات الانتاج : وتبلغ حوالي ٢٠ - ٢٥% من قيمة الانتاج العام . ولكن يجري تجاوز هذا الرقم أحيانا . وقد بلغ ٤٠% في احدى فرق الانتاج التي زرنا ، لأن الفلاحين قرروا شراء كميات كبيرة من السماد ، ولكن هذا الرقم يبقى رقما استثنائيا .

ج - أموال التراكم وتحسين الأحوال : يختلف معدل التراكم ما بين جماعية واخرى ، وفي داخل الجماعية نفسها ، وبين فرقة واخرى . تتراوح الأرقام التي حصلنا عليها خلال عامي ١٩٦٢ - ١٩٦٣ بين ٢ و ٧% . وقد جرى تجاوز هذا الحد الأقصى في عام ١٩٦٤ . فالواقع ان معدل التراكم وثيق الارتباط بمستوى الانتاج . عندما يتضرر المحصول من الكوارث الطبيعية ، يكون معدل التراكم منخفضا جدا . هكذا كان الحال في العديد من الجماعيات خلال السنوات الصعبة . ولكن عندما يكون المحصول جيدا ، يكون المعدل اكثر ارتفاعا . وهكذا تققطع

الفرقة أو الجماعية للتراكم في سنة أكثر مما تقطعه في سنة لاحقة (والعكس بالعكس) .

في المبدأ ، يُدفع قسم من أموال التراكم وتحسين الأموال الى المرتبات العليا من فيالق وجماعيات . ولكن هذه ليست قاعدة صارمة . ان فرقة فقيرة لا تدفع شيئا لصندوق التراكم التابع للجماعية . وفي حالات اخرى ، فإن الجماعيات تعتمد أساسا في مواردها ((العادية)) على نشاطاتها الخاصة (مركز تربية المواشي ، تربية الطيور مثلا) ، ولا تستعين بالفرق إلا للاستثمارات ((الاستثنائية)) . (ك شراء المضخات الكهربائية القوية جدا مثلا) .

خلال السنوات الأخيرة ، سنوات المراجعة والتدعيم ، جرى التشديد بشكل خاص على الإفادة من الطاقات الأصلية وخاصة في بناء القنوات الصغيرة وسدود الري ، وفي تمهيد الحقول ، الأمر الذي يسمح بالاستعمال الكامل للمشاريع الكبرى خلال ((القفزة الكبرى)) . وغالبا ما تكون هذه المشاريع بغنى عن الاستثمارات المرتفعة مع كونها سريعة المردود .

وغالبا ما تتخذ مساهمة الفرق في المشاريع الكبرى شكل مساهمة – عمل خلال موسم الشتاء . ولا تُقتطع اجور هذه المساهمة – العمل من أموال التراكم ، بل تدخل في حساب أيام العمل . ان المساهمة – العمل المطلوبة من كل فرقة توازي الربح الذي ستجنيه كل واحدة من هذه المساهمة . ولا يجوز لعدد أيام المساهمة – العمل المخصصة لأعمال البناء الأساسي هذه ((أن تتجاوز بشكل عام ٣% من عدد ايام العمل التي يبذلها كل عضو في السنة))^(٣٨) . وفي حال تجاوز هذه النسبة ، يجب اقتطاع اجور هذه الأعمال الأساسية من أموال التراكم (فتصبح بالتالي اجورا حقيقية) . ويهدف هذا الإجراء الى تثبيت قيمة نقطة العمل والحيلولة دون تدهورها .

^{٣٨} - يوزونغ-رين : ((بعض المشكلات المتعلقة ببناء الاشتراكية)) ، منشورات الشعب في هونان ، ١٩٦٤ ، ص ١١٧ .

ولا بدّ من ان نذكر أخيرا أن احدى نتائج عملية المراجعة في الصناعة ، كانت صنع معدات خفيفة تكون أكثر ملاءمة لحاجات الفرق وإمكاناتها المالية . وهكذا ، فإن مصانع المضخات الكهربائية تصنع حاليا نماذج قوتها بين ١٠ و ٢٠ حصانا قادرة على ري مساحة قدرها ٢٦ هكتارا بكلفة تتراوح بين ٣٥٠٠ و ٤٠٠٠ يوان ، فيقدّم هذا العتاد الخفيف عونا ثمينا للفرق لأنه يسمح لها بأن تستعمل كل مواردها المائية (الآبار بشكل خاص) حتى في حال انعدام المشاريع الكبرى .

أما اموال تحسين الاحوال - التي هي المقابل المالي للأغذية التي تُعطى للعائلات المستفيدة من المساعدة الجماعية - فتبلغ حوالي ٢% من مجموع الإيرادات ، ويُدفع قسم منها في العادة الى المرتبات العليا .

يصل دخل الفلاحين الصافي الى حوالي ٦٠% من مجموع الإيرادات . وإذا قسّمنا هذا المبلغ على العدد الإجمالي لنقاط العمل ، نحصل على قيمة النقطة . ونحصل على الدخل المالي لكل عائلة بعد طرح المواد الغذائية الأساسية والمواد الطبيعية الاخرى من هذه القيمة .

فلنأخذ كمثال على ذلك ، عائلة في الجماعة الشعبية ((بئر الذهب)) في مقاطعة ((هونان)) (منطقة التلال) . تضم هذه العائلة أربعة أشخاص ، بينهم عامل ماهر . ويقوم الافراد الآخرون في العائلة ببعض الاعمال احيانا . في عام ١٩٦٢ ، اكتسبت هذه العائلة ٣٢١٠ نقطة عمل . إذا كان يوم العمل (١٠ نقاط) يعطي الحق بمبلغ ١,٥٥ يوان ، ويسمح بتسلم ١٢,٨ ليبرة من الارز، تكون قيمة دخل العائلة كما يلي :

$$١,٥٥ \times ٣٢١ = ٤٩٧,٥٥ \text{ يوان}^{(٣٩)}$$

يضاف اليها مبلغ ٢٣ يوان ثمن زبالة وافرازات بشرية مباحة الى الفرقة .

^{٣٩} - اليوان = ٢ فرنك فرنسي جديد ، ١٢٥ قرشا لبنانيا .

لقد تسلّمت هذه العائلة ٤١١٠ ليبرة أرزّ لقاء نقاط العمل التي اكتسبتها ، يضاف إليها ٥٧٥ ليبرة كمكافأة على بيع السماد ، و ٨٠ ليبرة كمكافأة على تسليف الفرقة مبلغ ٤٠ يوان . فيكون المجموع ٤٧٦٥ ليبرة أرزّ .

تبلغ قيمتها :

$$٣٩٧,٨٧ = ٤٧٦٥ \times ٠,٨٣٥ \text{ يوان .}$$

أي ان العائلة تملك كمية من المال تبلغ :

$$٤٩٧,٥٥ + ٢٣ = ٥٢٠,٥٥ \text{ يوان}$$

$$١٢٢,٦٧ = ٣٩٧,٨٧ - ٥٢٠,٥٥ \text{ يوان .}$$

إن العلاقة بين الدخل بالمواد الطبيعية والدخل المالي تختلف الى حد كبير بين جماعية واخرى، وفرقة واخرى ، وتعتمد كثيرا على الظروف الطبيعية . إذا أخذنا مثلا فيلق ((كين غوانغ)) في جماعية ((كسياو كياو)) (مقاطعة جيانغ سي) نجد ان قيمة الدخل بالمواد الطبيعية تبلغ ما معدّله ٤٠,٥٧% من الدخل الاجمالي ، بحد أدنى يبلغ ٣١,٤% في اغنى فرقة ، وحدة اقصى يبلغ ٧٦,٢% في فرقة عانت في ذلك العام من فيضان بالغ الخطورة . ومما يلفت النظر أن قيمة الدخل بالمواد الطبيعية للفرد الواحد لا تكاد تختلف بين فرقة واخرى : ان المعدّل للفيلق كله هو ٣٥,٥٧ يوان ، بحد أقصى من ٣٧,٩٠ يوان ، وحد أدنى من ٣٢,١٢ يوان في الفرقة التي كانت ضحية الفيضانات . ويثبت هذا الأمر ان هذه الفرقة قد ضمنّت لأعضائها مستوى من الكفاف يكاد يعادل مستوى الفرق الاخرى ، وذلك خلال سنة بالغة الصعوبة . وهذا نجاح مرموق بالنسبة لما كان جرى في حالة مماثلة قبل عام ١٩٤٩ .

وفي مقابل ذلك ، توجد تمايزات هامة بين الفرق فيما يتعلق بالمال . ان التقليل من التمايزات هو أحد الشواغل الدائمة لقيادات الفيالق والجماعيات . فهي تدرس

اسبابها أولا (ظروف طبيعية، كوارث طبيعية، ادارة سيئة) ، ثم تساعد الفرق الفقيرة بمختلف الوسائل . فتكرّس قسما هاما من مداخيلها لمساعدة هذه الفرق على شراء العتاد ، وحيوانات الفلاحة ، والسماذ . وبالإضافة الى ذلك ، فإن التعاون بين الفرق على أساس التبادل بالقيمة المتساوية هو ايضا مصدر ثمين للعون .

وتولي الفيالق والجماعيات أهمية خاصة لادارة هذه الفرق ((المتأخرة)) ولتثقيف اعضائها . وقد أحرزت نجاحات ضخمة في هذا المضمار . ففي مقاطعة ((كويانغ تونغ)) اعتُبرَ ربع الفرق فقيرا خلال فترة تأسيس الجماعيات . أما اليوم، فإن الفرق الفقيرة ليست سوى ١/٦ مجموع الفرق ؛ أي انها انخفضت عدديا بنسبة ٣٠ - ٤٠% خلال السنوات الاخيرة . عندما تزول الفروقات عمليا بين الفرق يصبح بالإمكان القيام بالتوزيع على صعيد الفيالق ، ثم على صعيد الجماعة في مرحلة لاحقة ؛ ولكن على شرط أن يسمح مستوى وعي الفلاحين بذلك .

وتحظى الفروقات بين مداخيل الفلاحين واجور العمال باهتمام خاص ، أي الفروقات بين مستوى المعيشة في المدينة والريف بشكل عام . ان التخفيف من هذه الفروقات والعمل على القضاء عليها باضطراد هو أحد الأهداف التي يُشدّد عليها باستمرار . كان الجهد منصبا على أن تصل المنتجات الصناعية بانتظام الى الريف خلال الأعوام الصعبة . ويسير بالاتجاه نفسه نحو تعميم التعليم الابتدائي ، وتزايد عدد المدارس التكميلية ، ومضاعفة عدد المستشفيات ، وفرق العرض السينمائي ، وإنشاء المصانع . قطعنا خلال شتاء عام ١٩٦٣ حوالي ١٥٠٠ كيلومترا بالسيارة في مقاطعتي جيانغ سي وهونان في الريف . وكان ذلك خلال الاحتفالات برأس السنة الصينية ، أي فترة زيارة الأقارب والأصدقاء . كانت الطرقات مليئة بالناس . وقد أدهشنا نوع الثياب الجديدة . ولم نلاحظ وجود فروقات كبيرة بين هذه وبين ما نراه في المدن .

٣ - المداخل العائلية الفرعية

قيل في بعض الأحيان ان اعادة انطلاق الزراعة الصينية بعد السنوات الصعبة قد ارتكزت أساسا على قطع الأرض الفردية التي أعيدت إلى الفلاحين ، وان ثمة عودة إلى الملكية الصغيرة.

ما نصيب هذه التأكيدات من الصحة ؟ صحيح ان قطع الأرض الصغيرة أعيدت إلى الجماعة في العديد من الأمكنة - ليس كلها - في بدء تأسيس الجماعات الشعبية وسط موجة الحماس العامة . ولكن هذا الوضع تعدل . ان قطع الأرض الفردية تمثل كحد أقصى ٥% من الأراضي المزروعة في فرقة ما . ويتوقف حجمها على كثافة السكان .

يصعب تقييم انتاج هذه القطع . انه في العادة الخضار والحبوب للحيوانات ، والتبغ ، أو أي انتاج آخر تقدره العائلة . يُستهلك ذاتيا القسم الأكبر من هذا الانتاج . ويُباع الفائض في الأسواق الريفية أو إلى أجهزة الشراء التابعة للدولة . ويضاف إلى مداخل قطع الأرض المداخل المتأتية من تربية الأسرة للحيوانات . وهي في العادة خنزير أو خنزيران وبعض الطيور والبيض .

أخيرا ، توجد حرف عائلية حقيقية في بعض المناطق : تطريز ، صناعة السلال ، مصنوعات القش والخيزران على أنواعها ، إلى آخره . . . كل الاعمال الملائمة لربّات البيوت أو التي تشغل أوقات الفراغ . ويتجه العديد من الجماعات إلى دمج هذه النشاطات الحرفية الفرعية بالنشاطات الجماعية . ففي احدى الجماعات التي زرنا مؤخرا في ضواحي بيكين ، تولى الفيلق (وحدة الحساب في تلك الحالة) تنظيم الانتاج البيتي للحبال المصنوعة من القش : يقدم الفيلق للعائلة الآلة الضرورية وعددا معيناً من نقاط العمل لقاء كل متر مصنوع من الحبال . ونعتقد ان تطور هذه الحرف يسير في هذا الاتجاه .

من الصعب جدا أن نقدر بدقة مجموع المداخل الفردية . فالضرائب لا تشملها . وهي لا ترد في المحاسبة ، شأنها في ذلك شأن كل عملية إنتاج عائلي صغير . وتدل الأرقام التي بحوزتنا الى ان المداخل الفردية تبلغ ٣٠% من الدخل العام كحد أقصى في احدى الفرق التي زرنا ، و ١٠ - ٢٠% في معظم الفرق الأخرى . وتعتبر النسبية المرتفعة جدا ظاهرة غير سلمية ، لأنها تشير الى وجود اختلال في التوازن بين النشاطات الفردية والنشاطات الجماعية .

٤ - الرصيد الحالي للجماعات الشعبية

ان الواقع هو محك الحكم على أي نظام من الانظمة . هل ارتفع مستوى معيشة الفلاحين منذ عام ١٩٥٧ ؟ هل ان تموين المدن يسير بطريقة مرضية ؟ ان الاجابة على كلا السؤالين لا تترك مجالاً للشك .

لنأخذ مثلا الجماعة الشعبية ((باي سي زوانغ)) الواقعة على بعد خمسين كيلومترا الى الشرق من بيكين . في عام ١٩٥٧ ، كان دخلها الإجمالي ١٢٩٣٠٢٤ يوان ، وبلغ ٢٤٩٠١١٨ يوان في عام ١٩٦٢ ، أي بزيادة قدرها ٩٣% وبيّن الجدول التالي بوضوح ارتفاع مستوى معيشة فلاحي هذه الجماعة .

بيّن هذا الجدول انه اذا كان يوجد تحسّن واضح بين ١٩٤٩ و ١٩٥٧ ، فهذا التحسن يبرز بشكل أوضح بين ١٩٥٧ و ١٩٦٢ ، وبامكاننا القول ان هذا التقدم باهر إذا علمنا ان تلك السنوات كانت سنوات جد صعبة .

١٩٦٢	١٩٥٧	١٩٤٩	
٧٩٠	١٩٤	١٤	درّاجات
٨٥٦٦	٣٣٩٥	٥٧٥	ملابس داخلية قطنية
٢٥٨٢	٦٠٤	٣٥٤	فراء
٢٢٠٩٥	١٢٣٥٦	١٠٠٠٠	أغطية
١٥٤١	٤٨٣	٣٢٣	ساعات منبّهة
٦٩	١١	—	ساعات يد

طبعاً لم يكن التقدم بمثل هذه السرعة في جميع مناطق الصين . ولكن خلال رحلة قمنا بها في شباط ١٩٦٣ في مقاطعتي ((هونان)) و ((جيانكسي)) ، زرنا خلالها جماعيات بعيدة عن أي مركز كبير ، لمسنا تقدماً مماثلاً . اننا نشهد هنا الاتجاه الرئيسي للاقتصاد الصيني وفق الشعار التالي : ((اعتماد الزراعة كقاعدة والصناعة كقاعدة)) .

ان هذا الخط مختلف عن الخط الذي يسير فيه الاتحاد السوفييتي ، وهو يشكل مساهمة أصيلة وفعالة تقدمها الصين في مجال بناء الاشتراكية . يعتمد نمو الصناعة إلى حد كبير على نمو الزراعة وتوفر الفائض . لذا يجب تنمية مبادرة الفلاحين إلى الحد الأقصى بمنحهم حقّ التصرف بمداخيلهم ، وهذا يفترض تطوير الصناعة الخفيفة التي يُخصّص لها قسم من التراكم . وتكفي زيادة المخازن في القرى لملاحظة وفرة السلع الاستهلاكية الجارية ، ومراقبة ارتياح الفلاحين الذين يأخذونكم لزيارتها .

أما بالنسبة للمعيار الآخر لنجاح السياسة الزراعية ، فإن وفرة المنتجات في أسواق المدن الكبيرة ، والانخفاض المضطرب لسعر المواد الغذائية ، والغاء كل تقنين للحم والبيض والسمك والحليب والخضار فهي أمثلة باهرة على ذلك . المواد الغذائية الأساسية (ارز ، طحين القمح والذرة ، الخ . . .) ما تزال مقننة بالطبع ولكن بطريقة تزداد انفراجا . فالبسكويت والحلوى والمعجنات تُباع بحرية في المخازن وعلى زوايا الطرق ، ولم تُعد المطاعم تطلب بطاقات الحبوب في معظم المدن الكبيرة .

هذه من جهة ، أما من جهة اخرى ، فالتغذية تزداد تنوعا فتتقلص كمية المواد الطحينية المستهلكة ولم تعد معظم العائلات تستهلك كل حصتها من الإعاشة . خلال شتاء ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ، ظلت الخضار الطازجة والثمار وحتى البواكير تملأ البسطات في برد بيكين القارس . وعرف صيف ١٩٦٣ ببحبوحة هائلة من الثمار والخضار ، فلم يكن يباع المشمش والبندورة بكمية أقل من ثلاثة أرطال بقدر ما كان سعرهما بخسا^(٤٠) .

ونحن الذين عشنا في الصين خلال السنوات الصعبة وشاهدنا خلال السفرات في البلد الانهار ناضبة ، و ((النهر الاصفر)) قد تحول إلى جدول شحيح في موسم الامطار ، والفسحات الواسعة حيث لا يزيد ارتفاع الذرة عن خمسين سنتمترا ، لم نكن لنحلم بانطلاق سريع وباهر كالذي حدث ؛ وخاصة بغياب كل مساعدة بعد سحب الخبراء السوفييت في تموز ١٩٦٠ . ويعود الفضل في هذه الانطلاقة الى الجماعيات الشعبية بشكل خاص . فهذه الجماعيات وقوة تنظيمها هي التي سمحت للصين بان تتفادى المجاعة التي كانت تقضي في الماضي على ملايين البشر فضلا عن بيع الاطفال واضطرار آلاف العائلات إلى التسول على الطرقات . وفي الوقت

^{٤٠} - ان السعر المنخفض لبعض الخضار لا يعني انخفاض مداخيل الفلاحين ، لأن الدولة تضمن سعر الشراء عند الانتاج ، وتحدد الاسعار بالتساوي بين مختلف الخضار وفق الفصول . وهكذا يوجد باستمرار صنف واحد على الأقل من الخضار بسعر منخفض جدا : السبانخ في الربيع ، البندورة والكوسى واللوبياء الخضراء في الصيف ، والملفوف في الخريف والشتاء .

ذاته ، فان الجماعيات الشعبية هي قاعدة ((القفزة الكبرى الصامتة)) (على حد التعبير المحلي) الآخذة بالانطلاق .

وإذا بحثنا عن أسباب هذه النجاحات يرد إلى ذهننا العديد منها :

١ - لقد حلت الجماعيات الشعبية سلسلة كاملة من **التناقضات** التي كانت موجودة داخل نظام التعاونيات : تناقضات بين التعاونيات حول تنفيذ الاعمال الكبيرة ، تناقضات داخل التعاونيات بين وحدة القياس ووحدة الانتاج ، تناقضات بين الوحدة الاقتصادية والوحدة الادارية (تشمل الجماعية كل هذه السلطات) .

٢ - الديمقراطية الفعلية السائدة داخل الجماعيات تسمح بحلّ المصاعب التي تظهر على المستوى المحلي بسرعة وفعالية .

٣ - ان صلات وثيقة تربط كوادر الفرق والفيالق والجماعيات بالفلاحين : انهم يعيشون معا ، يعملون معا ، وهناك عناية فائقة بالحيلولة دون نشوء فئة من البرقراطيين)) تدير شؤون الاريايف من بعيد . ان اشتراك الكوادر بالعمل في الحقول الزامي .

٤ - يحتل التنقيف مركزا مرموقا : فلنذكر ان العامل الاساسي هو الانسان وتحسين وضعه . ولا يمكن لاي نظام أجور ، مهما كان جيدا ، من أن يحلّ محلّ التنقيف . ان هذه المكانة التي يحتلها الانسان في الجماعيات الشعبية هي برأينا ، مفتاح نجاحها .

الفصل الرابع

سياسة الأسعار ودور الربح

شارل بتهايم

١ - الأَسْعَار

قبل التعرُّض بدقة لسياسة الاسعار ودور الريح في الاقتصاد الصيني ، لا بدّ من البدء بالتذكير ببعض الافكار الأساسية . فإن ذلك سيسمح لنا بأن نميّز بين ما هو خاص بالصين وما ليس خاصا بها .

١ - التذكير ببعض الافكار العامة حول دور العملة والأسعار في الانظمة الاقتصادية الاشتراكية الحالية .

يجب التذكير ، باديء بدء ، بأن العملة ما زالت تلعب دورا هاما في كل البلدان الاشتراكية في المرحلة الحالية من تطورها . وذلك ليس على مستوى التبادل بين قطاع الدولة والقطاع التعاوني أو الخاص ، أو بين المنتجين والمستهلكين وحسب ، بل وأيضا في داخل قطاع الدولة نفسه . وبعبارة أخرى فإن المنتجات تمرّ بشكل عام من مشروع لآخر (من وحدة اقتصادية لأخرى) بواسطة مدفوعات مالية وذلك في قطاع الدولة في جميع البلدان الاشتراكية .

أ - العملة ودورها

لقد تعرّضتُ في مكان آخر لدلالة تدخل العملة في التبادلات داخل قطاع الدولة الاشتراكي نفسه، ولن اعود هنا الى ذلك . بل ساقصر على ايراد النقطتين التاليتين:

١ - تدخّل العملة في توزيع المداخل

بشكل عام ، لا يتم توزيع المداخل بين عمال القطاع الاشتراكي على أساس المواد الطبيعية وانما على اساس العملة . ولا يفترض هذا الشكل من التوزيع وجود مداخل مالية وحسب بل وأيضا وجود نظام لأسعار المنتجات التي يبيعها هذا القطاع الاشتراكي نفسه الى المستهلكين . ويجب على هذا النظام ان يُلبّي عددا من المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية .

إلا ان عددا من الاستثناءات للتوزيع المالي للمداخيل موجود في الصين وفي غيرها من البلدان الاشتراكية . وهذه الاستثناءات على نوعين .

تعود الفئة الأولى من الاستثناءات الى تطور قوى الإنتاج الذي لا يزال ضعيفا نسبيا في بعض قطاعات الاقتصاد بشكل خاص . ونتيجة هذا الضعف لا تُسوّق منتجات بعض القطاعات إلا جزئيا . وتوجد الظاهرة الالهة في الزراعة طبعا . ففي الوحدات الزراعية التعاونية في الاتحاد السوفييتي كما في الجماعات الشعبية في الصين ، لا يورّع قسم من الانتاج على العمال على أساس مالي وانما على أساس منتجات التعاونية نفسها . ويستهلك المنتجون عادة المنتجات الموزعة عليهم وهي ما تزال موادا طبيعية . اما في الحالات الاستثنائية ، فان الذين تسلموا المنتجات قد يبيعون قسما مما جرى توزيعه عليهم كمواود طبيعية ؛ فيتحول الدخل بالمواود الطبيعية ، في هذه الحالة ، بطريقة مباشرة الى عملة .

اما الفئة الثانية في الاستثناءات لتوزيع المداخيل بالعملة فلها دلالة مخالفة كل الاختلاف لانها تستبق أو تدّشن توزيعا حسب الحاجات . وقد رأينا كيف تُقدّم بعض الخدمات مجانا أو حتى تُورّع بعض المنتجات مجانا على أساس معايير معينة . وذلك هو الحال بشكل خاص بالنسبة للخدمات الطبية والثقافية وبالنسبة لتوزيع قسم من المنتجات المرتبطة بهذه الخدمات ، والادوية منها بشكل خاص .

إن توزيع قسم من الناتج الاجتماعي القابل للاستهلاك على شكل مداخيل مالية يرتبط باستحالة اشباع رغبات كل فرد من أفراد المجتمع على نحو كامل ، وبتطبيق قاعدة الاجور : ((لكل حسب عمله)) . والعملة على هذا الصعيد ، اداة لتوزيع قدرة استهلاك مجردة يستبدلها المستهلك، حسب ذوقه ، بمنتجات متوفرة تُباع بسعر معين .

٢ - تدخّل العملة في توزيع وسائل الإنتاج

إن استعمال العملة في العلاقات بين الوحدات الاقتصادية في مجال الإنتاج يطرح مشكلات أعقد من المشكلات السابقة . ولنكتفِ هنا بالتشديد على ان دور العملة ، في هذا المجال ، هو السماح بـ ((حساب اقتصادي)) وتأمين توزيع مرن نسبيا للمنتجات وللدخل الاجتماعي بين مشروعات القطاع الاشتراكي ، أو مشروعات القطاع الخاص في حال وجودها .

إن وجود العملة يعني وجود مشكلات مالية ومشكلات تسليف في اقتصاد البلدان الاشتراكية الحالية بشكل عام ، والاقتصاد الصيني بشكل خاص . وهو يعني عمليا وجود نظام مصرفي يعمل على تجميع ما يفيض من سيولات المشروعات وحتى من سيولات الافراد (إِدّخار) ، وتوزيع هذه السيولات وفق حاجات الاقتصاد ، وذلك بواسطة قروض للمشروعات المنتجة في قطاع الدولة أو القطاع التعاوني .

إن وجود العملة ، وما هو اعمق من ذلك : وجود الشروط التي تجعل العملة لا غنى عنها في مجال الإنتاج ، يعني أخيرا حتمية تدخل الاجهزة التجارية في علاقات المشروعات المنتجة فيما بينها وفي علاقاتها مع اجهزة التوزيع .

ب - نظام الاسعار

لأجل التوصل الى معرفة عامة جدا للمشكلات التي يطرحها أو التي يحاول ان يحلّها نظام الاسعار في اقتصاد البلدان الاشتراكية ، يجب التشديد على ان وظائف الاسعار في اقتصاد هذه البلدان هي وظائف متناقضة جزئيا . فالواقع انه يجب على نظام الاسعار في آن واحد ان يسمح ببعض الحسابات الاقتصادية وان يتدخل كاداة توزيع المنتجات والدخل الاجتماعي . ان ثنائية وظائف نظام الاسعار هي التي تفسّر جزئيا تعتقد سياسة الاسعار . ويتجلى هذا التعقيد بشكل خاص في انه لا يوجد ولا يمكن ان يوجد ((نظام اسعار متناسق يصلح لكل الاقتصاد الوطني)) في أي بلد من البلدان الاشتراكية .

وبديهي ان الاعتراف بهذه الاستحالة يعني الاعتراف بأن الاسعار لا تستطيع ان تعبر بصفاء وبساطة عن قيمة مختلف المنتجات . والا كانت تعبيراً عن نظام اسعار متناسق .

وبين العوامل التي تفسر استحالة وجود نظام أسعار متناسق حالياً ، يجب أن نذكر ، فيما نذكر، اختلاف الدور الذي تلعبه الأسعار عندما تكون داخل المجال الإنتاجي عن الدور الذي تلعبه في العلاقات بين المجال الإنتاجي والمستهلكين الأفراد .

وتلعب الأسعار أدواراً مختلفة عندما تكون أسعار منتجات يقدمها قطاع الدولة عن الأدوار التي تلعبها في القطاع التعاوني . ففي داخل هذا الأخير ، تلعب الأسعار دوراً حاسماً بالنسبة لتحديد مستوى المداخل الفردية لأعضاء التعاونيات .

وفضلاً عن ذلك ، ففي المرحلة الحالية لتطور الأنظمة الاقتصادية في البلدان الاشتراكية يرتبط تعقيد نظام الاسعار بالتغيرات الدائمة التي يأتي بها التقدم التقني ، وبالتباين الذي لا مفرّ منه بين حجم بعض المنتجات الخاضعة لأولويات اجتماعية وبين اتساع الطلب الناجم عن المشروعات الفردية (الى مدى ما توجد حاجة للاعتراف لها ببعض الحرية في التحرك) ، أو عن المستهلكين أنفسهم .

وبالإضافة الى العوامل السابقة التي تفسر تعقيد نظام الأسعار يوجد الطابع غير المتناسق نوعاً للعمل المقدم الذي يحول دون قيام حساب مباشر على أساس وقت العمل ، فضلاً عن تنوع مشكلات التراكم والتوظيف المطروحة في مختلف قطاعات الاقتصاد أو فروعه فتنشأ أحياناً ضرورة إجراء تحولات في القيمة من خلال نظام الأسعار ، الى آخره . .

في وضع كهذا ، وفي اقتصاد يطمح الى السيطرة على أهداف تنميته ، يجب تحديد أسعار المنتجات المختلفة على الصعيد الإداري ، وعدم تركها لاختيار

المنتجين أو المشروعات الكيفي . ولا يمكن للأسعار أن تلعب الدور المعين لها إلا بتحديد الأسعار إداريا وعلى شرط تطبيقها على نحو صحيح إقتصاديا .

ويوجد في النظام الاقتصادي الاشتراكي فئات أسعار مختلفة بسبب اختلاف الأدوار التي تلعبها الأسعار في هذا النظام .

(١) - سعر الكلفة

إن المقولة الرئيسية التي يبدو أن المقولات الأخرى تركز إليها هي مقولة سعر الكلفة . وقد تبدو هذه المقولة ((بسيطة)) . وقد يبدو أيضا أنها لا تعتمد على القرارات الإدارية إلا قليلا .

والواقع أن نظرة أولى الى سعر الكلفة للمنتجات الخارجة من مشروع ما أو الى معدّل سعر الكلفة لمنتجات فرع ما ، قد يبدو أنه مجرد مجموع النفقات المالية التي يتطلبها الانتاج : نفقات شراء المواد الأولية والمنتجات الفرعية ، نفقات الطاقة ، نفقات الأجور والاهتلاك . ولكن ، لا بد من التذكير بأنه لا يجوز حساب سعر الكلفة انطلاقا من قواعد تقنية محضة . وهكذا نجد أنه يجب ان تتدخل القرارات الإدارية حتى على هذا المستوى ، إذا كان المنوي تفادي حساب مختلف المشروعات أو الفروع لسعر الكلفة بطريقة مستقلة . وبديهي أن في الأمر أكثر من ذلك بكثير : إن الأسعار التي تشتري بها مختلف المشروعات أو الفروع المنتجات التي تحتاجها والتي تسمح لها بحساب سعر الكلفة ، هذه الأسعار هي نفسها أسعار محددة إداريا . وهكذا ، نجد في النهاية أن سعر الكلفة في المشروعات والفروع هو نفسه محدّد إداريا بطريقة غير مباشرة . لذا فهو ليس مقولة ((معطاة موضوعيا)) ، بل هو نتيجة سياسة الأسعار نفسها .

ومن بين النقاط الأخرى التي يجدر التذكير بها فيما يتعلق بطبيعة أسعار الكلفة في اقتصاد اشتراكي ما ، توجد نقطتان لهما أهمية خاصة .

أولاً ، تعرف الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية نوعين من أسعار الكلفة ، هما :
أسعار الكلفة المبرمجة ، أي الواردة في الخطة ، وأسعار الكلفة الفعلية . يمكن
قياس فعالية ادارة مشروع معين ، في نهاية الأمر ، بالفرق بين سعر الكلفة الفعلي
وسعر الكلفة المبرمج . ويجب الإصرار على أن هذا ليس صحيحا إلا لمدى معين ،
لأن كل شيء يعتمد على الطريقة التي يُحسب بها سعر الكلفة المبرمج نفسه .
ويعتمد كل شيء أيضا على الظروف المحددة التي عمل المشروع في ظلها خلال
الفترة المعنية . ذلك أن قسما من هذه الظروف لا يعتمد على المشروع ، وإنما على
قرارات خارجة عنه .

يجب التذكير ثانيا ، بأن حساب سعر الكلفة يطرح مشكلات خاصة في القطاع
التعاوني . إن مداخل المنتجين في هذا القطاع ليست مكونة من اجور تدخل في
حساب سعر الكلفة . بل على العكس من ذلك ، فإن هذه المداخل هي عائدات تتمثل
بالفارق بين قيمة الانتاج وبين النفقات المادية الضرورية لهذا الإنتاج وللانتاج
الموسّع ولبعض النفقات الاجتماعية . وهكذا نجد إن معايير حساب أسعار الكلفة ،
في هذه الأوضاع ، أعقد بكثير مما هي عليه في مجالات أخرى ؛ وهذا هو
موضوع نقاشات عديدة في جميع البلدان الاشتراكية .

(٢) - سعر البيع بالجملة

تتكون فئة ثانية من فئات الأسعار من سعر البيع بالجملة ، أي من السعر الذي
تتخلى على أساسه وحدات الإنتاج عن منتجاتها الى أجهزة أخرى . فلنذكر هنا
بالقواعد العامة المثبتة في عملية تحديد هذا السعر .

يمكن القول إن أسعار الجملة التي تتخلى على أساسها المشروعات عن منتجاتها
هي في الغالب حاصل معدل سعر الكلفة للإنتاج على صعيد الفرع زائد ((حاشية))
تضمن ((مردود)) المشروعات. وتدور النقاشات بالطبع حول شروط تعيين هذه
((الحاشية)) . والواقع ان ثمة نوعين من ((الحواشي)) : حاشية لا تتغير مهما

تغيرت طبيعة المنتجات أو الفروع التي تصدر هذه المنتجات ، وحاشية متميزة .
ويمكن تعيين هذه الحاشية على الاسس التالية : (ا) تُحسب على أساس نسبة مئوية
من سعر الكلفة ، (ب) تأخذ بعين الاعتبار الرساميل الثابتة التي يتطلبها انتاج ما ،
(ج) تُحسب على أساس نسبة مئوية من الاجور ، (د) أو أن تتبع قواعد أخرى . لقد
جرى التمسك بوجهات نظر جد متباينة . وسوف نجد عمّا قريب في أية ظروف
حلّت الصين هذه المشكلة عمليا .

ولا بدّ من أن نضيف أن المشكلة النظرية لتحديد أسعار المبيع قد ازدادت تعقيدا
خلال المرحلة الأخيرة ، وفي الاتحاد السوفييتي بشكل خاص . ويعود ذلك الى أنه
قد جرى الاعتراف ، أخيرا ، بأن ما يبيعه المشروع ليس كمية طبيعية ((خام))
(مقدار معين من الفحم مثلا) ، وإنما هو قيمة استعمال محددة (عدد معين من
الكالوريات مثلا) . فولدت انطلاقا من هنا الفكرة القائلة انه لا يجوز أن تكون
الوحدة الأساسية لسعر الكلفة ولسعر المبيع هي وحدة طبيعية ((خام)) ، وإنما
وحدة طبيعية ((نافعة)) . وفي الصين فكرة مماثلة تبرز في تحديد سعر مبيع
منتج معين على أساس نوعيته .

(٣) - سعر الشراء بالجملة

الفئة الثالثة من الفئات الأسعار هي أسعار الشراء بالجملة . غالبا ما تضطر
المشروعات المستهلكة في البلدان الاشتراكية الى شراء المنتجات التي تستعملها
بسعر مخالف للسعر الذي تقبضه المشروعات المنتجة . ويرتكز هذا الفارق على
إضافة بعض الضرائب الى أسعار البيع . وتهدف هذه الضرائب خاصة الى تعديل
أسعار الكلفة في المشروعات المستهلكة وبالتالي الى تعديل مردود ((توظيف))
هذا المنتج أو ذلك . مثلا ، إذا كان ثمة نية لتفادي أن تحرق بعض المشروعات في
مراجلتها الخاصة بانتاج الحرارة بعض أنواع الفحم التي تقيد المنتجات الكيماوية أو
صناعة المعادن ، يُحدّد لأنواع الفحم هذه سعر مبيع بالجملة يفوق نسبيا سعر مبيع
الأنواع العادية . ولكن هذا السعر لا يقابل بالنسبة للمناجم المنتجة لهذا النوع من

الفحم سعر مبيع بالجملة أكثر إرتفاعا لكي لا يرتفع ((مردود)) هذه المشروعات على نحو مصطنع . وهكذا تُشترى المنتجات من هذه المشروعات بسعر يوازي سعر الكلفة المتوسط زائد حاشية ((طبيعية)) ؛ بينما يعاد بيع هذا النوع الجيد من الفحم بسعر الجملة عند شرائه زائد ضريبة ترد عادة في موازنة الدولة . وهكذا يولد تباين بين سعر الجملة عند الشراء وسعر الجملة عند المبيع . إن مبرر وجود مثل هذا التباين – المعترف به حاليا في الاتحاد السوفييتي – هو ، بالتحديد ، السماح لنظام الأسعار بأن يلعب دورا في القرارات الجزئية للوحدات الاقتصادية ، أي للوحدات الاقتصادية في مجال الانتاج .

بهذه الطريقة يمكن تفادي الشروع في توزيع إداري تفصيلي للفحم . والواقع أن شرط فعالية هذا التوزيع هو امتحان أنواع الفحم التي يجب إعطائها لكل مشروع من المشروعات . وعلى العكس من ذلك ، فإن تحديد الأسعار بطريقة تجعل كل مشروع يطلب عفويا أنواع الفحم التي يجب أن يطلبها من منظار الاقتصاد الوطني ككل ، تتفادى مبدئيا الالتجاء الى مثل هذا التوزيع مع حصولها على النتيجة المرجوة بفعالية أكبر .

(٤) – أسعار المفرّق

الفئة الرابعة من فئات الأسعار هي أسعار المفرّق ، وهي الأسعار التي يدفعها المستهلكون الأفراد . وتتكون هذه الأسعار مبدئيا من مجموع أسعار الجملة التي باعت بها مشروعات التجارة بالجملة أو وحدات الإنتاج منتجاتها الى تجارة المفرّق زائد حاشية تجارية خام . وتهدف هذه الأخيرة ، من جهة ، الى سد نفقات التسويق ، ومن جهة أخرى الى تحقيق بعض أهداف السياسة الاقتصادية مثل تقليص الطلب على بعض المنتجات ، أو أنها تشجع ، على العكس من ذلك ، على بيع منتجات أخرى . وقد تصل هذه الحاشية الى حد أن تكون ((سلبية)) وأن تقبل مساعدة تهدف الى تشجيع تزايد استهلاك بعض المنتجات .

ذلك إذن هو المنهج العام لبنية الأسعار في الأنظمة الاقتصادية السياسية الحالية ،
وتلك هي الشواغل الأساسية التي يجيب عليها تحديد مختلف الأسعار .

إن سياسة الأسعار هي موضع نقاشات هامة جدا حاليا على الصعيدين النظري
والعملي . وبالإضافة الى ذلك ، يمكن مراقبة ممارسات جد متباينة في البلدان
الاشتراكية المختلفة . ويضفي هذا التعدد أهمية إضافية على النظر في الحلول التي
تبنتها الصين لمشكلة الأسعار ولمشكلة مردود المشروعات ، ولهذه الحلول دلالات
اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة .

٢ - سياسة الأسعار في الصين

يمكن النظر الى سياسة الأسعار في الصين من خلال منطاريين : قواعد تحديد
الأسعار والهيئات المكلفة بعملية التكليف . وسوف نتعرض لهذين الجانبين على
التوالي مع التركيز على أولهما بشكل خاص .

أ - قواعد تحديد الأسعار

على حد علمنا ، لا يوجد في الصين مرجع يعرض قواعد تحديد الأسعار على
نحو منهجي . ولكن بعد عدة مقابلات أجريناها خلال فترة قصيرة في البلد ، يبدو
لي أنه من الممكن أن نورد بعض الملاحظات العامة حول القواعد المتبعة أكثر من
غيرها .

لا بد من ملاحظة أولى : تُحدّد الأسعار على أساس تاريخي في الصين كما في
البلدان الاشتراكية الأخرى . هذا يعني أن نظام الأسعار الحالي ناتج عن الأسعار
التي كانت موجودة في السابق ، على نحو تاريخي ، ولكن بعد أن أُجريت عليها
تعديلات تتناسب مع متطلبات البرمجة الاشتراكية . لذا فالأحرى بنا أن نهتمّ
بالقواعد التي تتدخل باتجاه مراجعة مضطربة للأسعار عندما نتكلم عن قواعد تحديد
الأسعار .

على ضوء ما سبق ، يظهر ان سياسة الأسعار تعبر عن نفسها على شكل اجراءات تعديل الأسعار الموجودة . وهذه المباديء التي تُسيّر هذه التعديلات أو المراجعات هي ما يجب علينا أن ندرس .

يجب أن نشدّد أولاً على ان المبدأ الأعم المطبّق على أسعار الجملة وأسعار المفرّق على حد سواء هو مبدأ ثبات الأسعار . ليست المسألة طبعاً مسألة ثبات جامد ، وإنما هي مسألة البحث عن طريقة تحدّ من تأثير التعديلات المتتالية التي تطرأ على الأسعار على مستواها العام . ونستطيع أن نكون فكرة عن الفعالية التي رافقت تطبيق هذا المبدأ اذا علمنا ان الأسعار لم ترتفع إلا قليلاً منذ آذار ١٩٥٠ (تاريخ القضاء على التضخم المالي الموروث عن العهد المباد) . وبشكل أدق ، فبعد الانخفاض الذي طرأ من ١٥ الى ١٨% بين آذار وكانون الأول ١٩٥٠ ، نشهد الارتفاعات التالية بين ١٩٥١ و ١٩٦٣ :

– أسعار شراء الدولة للمنتجات الزراعية : + ٥٧,٤% (+ ٦١,٤% بالنسبة للحبوب) .

– أسعار المفرّق للمنتجات الصناعية التي باعتها الدولة في المناطق الريفية : + ١٣,٧% .

– سعر المفرّق في مدن بيكين ، شانغهاي ، تيينتسين ، شينيانغ ، وونهان ، كانتون ، تشونفينغ وسيان : + ١١% (بين آذار ١٩٥٠ و ١٩٦٣) .

إن التمكن من الاحتفاظ بمثل هذا الثبات في الأسعار خلال سنوات التصنيع السريع والمصاعب المختلفة لهو نجاح عظيم .

(١) – أسعار الجملة

إن الشاغل الرئيسي بالنسبة لمستوى أسعار الجملة هو ضمان بعض التناسق بين السعر المدفوع لكل فرع من فروع الانتاج لقاء المنتجات التي يقدمها هذا الفرع

وبين أسعار الكلفة عنده. بعبارة أخرى ، إن القاعدة العامة هنا كما في البلدان الاشتراكية الأخرى هي أن سعر الجملة يغطي سعر الكلفة ويعطي حاشية ما للمنتج. وهذا يعني مبدئياً انه يجب على الأسعار أن تكون موازية للقيمة بشكل عام . تلك هي القاعدة النظرية العامة التي تنطبق على أسعار الجملة وأسعار المفرق على حد سواء .

أولاً : بالنسبة للمنتجات التي تقدمها الجماعيات الشعبية ، تلبى هذه القاعدة ، فيما تلبى ، مقتضيات عديدة ، منها :

– اقتضاء التوزيع بالنسبة للمنتجات المشتراة من الجماعيات الشعبية لأن مدخول أعضاء الجماعيات يتحدد ، والحالة هذه ، وفق سعر مبيع منتجاتهم .

– اقتضاء التوازن الاقتصادي . وهذا يعني في آن واحد : تأمين مغزى اقتصادي للسعر (أي أن يعبر سعر منتج معين عن كلفته بطريقة ما) ؛ وتأمين بعض ((المردود)) للمشروعات لأن هذا المردود هو احدى الأسس المالية للانتاج الموسّع . ويلتقي هذا الاعتبار الأخير بمجموع المشكلات الناشئة عن ((الحواشي)) التي يجب اضافتها على سعر الكلفة لحساب سعر الجملة ؛ كما تلتقي بالتالي بمشكلة الربح والردود وبدورهما في الاقتصاد الصيني . وسوف نتعرض بتفصيل أكبر لهذه الفئة الثانية من المشكلات في القسم الثاني من هذه الدراسة .

– اقتضاء سياسة الانتاج ، وذلك لوجود رابط معين بين سياسة الاسعار وأهداف الانتاج الواردة في خطة الدولة . هذا الرابط ليس وثيقاً الى مدى اقتضاره على وجود وعي سياسي يدفع أعضاء الجماعيات الشعبية نحو طاعة التوجيهات والاولويات التي يحددها الحزب والدولة . ولكن هذا الرابط موجود مع ذلك ، وليس باستطاعة سياسة الأسعار أن تتجاهله . لهذا السبب بالذات

يقال ان ((مراجعة أسعار الشراء)) هي احدى وسائل ((ربط خطة الدولة بخطط الجماعيات الشعبية)) .

– اقتضاء العدالة الاجتماعية . ذلك انه يجب على التعديلات التي تطرأ على الأسعار أن تؤدي باضطراد الى اقتراب مستوى مداخل الأرياف من مستوى مداخل المدن . ويتم ذلك عمليا إما برفع أسعار شراء بعض المنتجات الزراعية ، وإما بتخفيض الأسعار التي تشتري بها الزراعة (أو الفلاحون) بعض المنتجات الصناعية . وهذا الشاغل هو الذي دفع في السنوات ١٩٥٢ الى ١٩٦٠ الى تعديل شروط التبادل بين الزراعة والصناعة بنسبة ٢٨% لصالح الزراعة (لقد جرى هذا التعديل في شروط التبادل في منطقة شانغهاي، ولكن يمكننا أن نقرّ بأن الوجهة العامة لسياسة الأسعار بالنسبة لعلاقة الصناعة بالزراعة هي نفسها في الصين كلها ، حتى لو لم تكن النسب مماثلة) .

ثانيا : أما بالنسبة لوحدات الانتاج التي تنتمي الى قطاع الدولة ، فإن الاجراءات المتخذة للتعديل المضطرد لأسعار الجملة تهدف الى هدفين رئيسيين :

– اضاء ((دلالة اقتصادية)) على الأسعار ، أي تأمين أن تستجيب الأسعار، وبخاصة الأسعار التي تشتري بها مشروعات الانتاج أدوات انتاجها، للأكلاف الحقيقية لأدوات الإنتاج هذه .

– تأمين ((مردود)) لمختلف وحدات الانتاج بواسطة توفير حاشية كافية بين أسعار الكلفة فيها وأسعار البيع بالجملة . والتعبير السائد عن هذه الفكرة هو القول انه يجب على الأسعار أن ((تكون مربحة للانتاج الموسّع)) . ويقال أيضا انه يجب على الأسعار أن تساهم ، بطريقة وافية ، في أموال التراكم .

إن وضع هذه المبادئ العامة لا يغني طبعاً عن ضرورة حلّ عدة مشكلات ؛ وخاصة مشكلة الأهمية التي يجب ان تعطى ((للحاشية)) والمقاييس التي يجب أن توضع على أساسها . وهذا يلتقي مجدداً بمشكلات الربح والمردود .

لا بد من ان نضيف في صدد تحديد أسعار الجملة (ذات الأصل الزراعي أو الصناعي على حد سواء) أن مقياساً هاماً آخر يدخل في حساب الاقتصاديين الصينيين وهو : مشكلة نوعية المنتجات .

وبديهي أن المنتجات المتشابهة ظاهرياً قد تكون ذات نوعيات مختلفة في الكثير من الحالات . وهذا صحيح بالنسبة للمنتجات المصنوعة كالمنسوجات أو أجهزة الراديو أو ما شابه ، كما هو صحيح بالنسبة للمواد الأولية كالقطن أو حتى الفحم بعد تنقيته جيداً مما يحمله من نفايات و غبار .

يبدو أن جهداً دائماً في سياسة الأسعار ينصبّ حالياً في الصين على إجراء تمايزات أفضل في الأسعار من أجل استجابة أفضل لنوعية المنتجات . وهكذا توضع معايير كمية تسمح بدفع أسعار مختلفة لنوع واحد من المنتجات وذلك حسب استجابة هذه المنتجات لمتطلبات هذا المعيار أو ذاك . وتملك أجهزة الدولة التجارية جهازاً من الأخصائيين يقوم بمراقبة نوعية المنتجات . ويعمل الأخصائي في الغالب في مشروعات الإنتاج الصناعي . فيراقب نوعية المنتجات بغية وضع تعرفه لها ، ويطلب منه ان يساعد المشروعات المنتجة ، حسب طاقته ، لتحسين نوع إنتاجها .

ويُنظر الى مشكلة نوعية الانتاج على أنها مشكلة أساسية . وإذا اعتُبرت نوعية بعض المنتجات غير كافية ، فقد يؤدي ذلك الى نزع ((الصفة السوقية)) عنها ، فلا تشتريها بالتالي أجهزة الدولة التجارية . وهذا هو حال منتجات لا قيمة لها ، وبالتالي لا سعر لها ، فتدخل ضمن فئة ((المرتجعات)) .

طبعاً سوف يتمكن المشروع الذي أنتج هذه ((المرتجعات)) أن يستعملها في نهاية المطاف عندما يكون ذلك ممكناً تقنياً ، أو أن يبيعها (أي ك ((منتج))

مختلف عن الإنتاج الرئيسي للمصنع) الى أحد أجهزة الدولة التجارية الذي يبيعها بدوره الى المشروعات التي قد تحتاج إليها. ولكن هذا يفترض كون هذا المرتجع قابلا للاستعمال بطريقة أو بأخرى .

إن الرابط بين نوعية المنتج وسعره يجب أن يكون موضع دراسات محددة ودقيقة . ويجب ، من جهة ، أن تفوق الزيادة في السعر المدفوع زيادة النفقات التي يتطلبها تحسين النوعية . ويجب، من جهة أخرى، فيما يتعلق بوسائل الإنتاج ، أن تكون الزيادة التي تدفعها المشروعات المستهلكة للمنتجات موازية تقريبا للفائدة الإضافية الفعلية للمنتج . وهذا يطرح مسائل معقدة لسنا بوضع يسمح لنا بأن نقول ما هي الوسيلة المحددة التي ينتهجها الصينيون لحلها . ومن المؤكد ، حتى بالنسبة للبلدان ذات التجربة الطويلة في برمجة الأسعار والتي تُعالج المشكلات ذاتها كالاتحاد السوفييتي مثلا ، أن هذه المسائل لم تُحل بعد بطريقة مرضية ، ولا حتى بطريقة ينظر إليها اقتصاديو هذه البلدان على أنها طريقة مرضية .

(٢) – أسعار المفرّق

فيما يتعلق بتحديد أسعار المفرّق ، أي الأسعار التي يدفعها المستهلكون ، يجدر التذكير ، بادىء بدء ، بالنقطة التالية : توجد فئتان عامتان لأسعار المفرّق في المرحلة الحالية من تطور الاقتصاد الصيني : الأسعار المحددة إداريا ، وأسعار السوق الحرة . ولهذه الأخيرة مجال تحرك جد ضيق.

تُمارس أسعار المفرّق للسوق الحرة فيما يُسمّى ((الأسواق الريفية)) ، أي حيث يتبادل الفلاحون فيما بينهم ما يفيض من المنتجات عن حاجتهم الشخصية . هذه الأسواق ليست مفتوحة مبدئيا إلا للفلاحين ، لذلك فإن حجم التبادلات محدود . والأسعار السائدة فيها قريبة جدا في العادة من الأسعار الرسمية . ولكن ثمة فارقا ملموسا بينها وبين أسعار السوق الكولخوزية في الاتحاد السوفييتي .

أما أسعار المرفق الأخرى فهي الأسعار المحددة إداريا وهي ما سوف نتكلم عنها الآن . وهي التي تمارسها أجهزة الدولة التجارية أو تعاونيات الشراء والبيع ، وأهم هذه التعاونيات هي التي تعمل داخل كل جماعة شعبية .

وتسري القواعد التالية في الصين على هذه الأسعار :

المبدأ العام هو أن الأسعار تتحدد على أساس أسعار الجملة ثم تضاف إليها حاشية للتسويق . وتهدف هذه الحاشية الى تغطية نفقات التسويق (نقل وغيره) والى تأمين بعض ((المردود)) للعمليات التجارية .

ويجري التشديد دائما على أنه يجب تحديد الحاشية بحيث يبقى ((الربح)) التجاري أقل من الربح الصناعي . إن الملاحظات التي نستطيع أن نقدمها والمتعلقة بالمنتجات الزراعية ، والتي نعرف سعر شراء الجماعيات الشعبية لها ، تشير الى أن الحاشية صغيرة جدا : انها تتراوح عادة بين ٥ و ١٠% (وذلك بالنسبة للحاشية الخام) .

ولا بدّ من الاضافة أن نوعين آخرين من الاعتبارات يتحركان على المستوى الذي تتحدد فيه الحاشية التجارية لبعض المنتجات . ويتعلق هذان الاعتباران بحاجات السكان وبسعة الطلب .

أولا : أخذ الحاجات بعين الاعتبار

فيما يتعلق بأخذ الحاجات بعين الاعتبار فهو يرد ، أساسا ، بالنسبة لعدد معين من المنتجات الأساسية التي يمكن تحديد أسعار منخفضة نسبيا لها أحيانا (بالنسبة لكلفتها) ، وذلك لتأمين أن يستهلك السكان كمية كافية من هذه المنتجات . وقد يصل الأمر حتى الى بيع بعض المنتجات بخسارة . فعوضا عن أن تحقق الأجهزة التجارية ربحا في هذه الحالة عند إعادة بيع المنتجات ، تتحمل خسارة ما ، يُعوّض عنها في نهاية المطاف . تلك هي فرضية الحاشية السلبية .

لا تُمارَس سياسة البيع بخسارة إلا في الحالات الاستثنائية ، ولكنها سارية حاليا بالنسبة لبعض المنتجات وخاصة بعض الحبوب التي رُفِعَ سعر شرائها لتشجيع الفلاحين على انتاجها ، في حين جرى الاحتفاظ بسعر بيعها الى السكان . إن تحديد سعر مفرِّق أدنى من سعر الكلفة ليس أمرا استثنائيا وحسب ، ولكن يجب التفكير بالغاء مثل هذه الأسعار أيضا ، وذلك إما بتخفيض الاكلاف وإما بتعديل كل بنية الأسعار والمداخيل . ولكن لا يمكن إجراء هذا التعديل حاليا لأسباب شتى .

يجب ان نضيف ان الطلب ينزع الى تجاوز العرض في بعض الحالات عندما يكون السعر المحدد ضعيفا . عندما يكون الأمر كذلك ، وعندما تكون القضية قضية منتجات مُعدَّة لسد حاجات حيوية ، لا يُرفع السعر (أي ما يوازي ادخال تقنين بواسطة المال) ، وانما يقوم تقنين اداري . هذا ما تم بالنسبة لبعض المنتجات وخاصة في السنوات الصعبة (١٩٥٩ - ١٩٦١) ، وما زال ساريا بالنسبة لبعضها حتى الآن .

ثانيا : اخذ الطلب بعين الاعتبار

إن أخذ حجم الطلب بعين الاعتبار خلال وضع اسعار المفرِّق قد يساهم إما في تحديد بعض هذه الأسعار تحت سعر الجملة أو على مستواه ؛ وإما في وضعها ، على العكس من ذلك ، فوفقه للابقاء على الطلب في المستوى الذي يسمح بالتذخير به.

وكمثال على أسعار محددة على مستوى أعلى بكثير من مستوى أسعار الجملة المرتفعة بحاشية تسويق ((عادية)) ، يمكن ان نذكر حاليا أسعار أجهزة الراديو والساعات ؛ فهي أدوات يزيد الطلب عليها بشكل ملموس على العرض لولا هذا الاجراء . وعلى كل حال ، فان الفارق بين سعر الجملة وسعر المفرِّق ، في هذا الوضع ، لا يتكون من ((ربح)) تجاري وحسب ، وانما يتكون أيضا من ضرائب تدفع الى الخزينة. وبالتالي ، فان ((مردود)) المشروعات التجارية التي تباع هذه

السلع لا ينتفخ على نحو مصطنع نتيجة الوضع الذي يوجده الطلب . ويجب التشديد على نحو مصطنع نتيجة الوضع الذي يوجده الطلب . ويجب التشديد على ان هذه الممارسة تحمل، فيما تحمل، الفوائد التالية :

– انها تتفادى توزيعا على ((الوقت الفراغ)) كما تتفادى تقريب مراكز البيع . فالواقع انه اذا حُدِّدَ سعر منتج ما فكان منخفضا نسبيا رغم ندرته النسبية ، يؤدي ذلك الى وضع لا يزود فيه الا الزبائن الذين يصلون أولا ، الأمر الذي لا ينطبق على أي مقياس عقلاني للتوزيع . ويؤدي هذا الوضع الى صفوف الانتظار ، الأمر الذي يفيد الذين يستطيعون الانتظار . في فترة معينة كان سعر البطاطا هو نفسه طوال السنة (بدون تقنين) ، ومع ذلك كان الناس يقفون في الصف في الشتاء .

– انها تتفادى المضاربة ، أي ان يشتري أول القادمين حاجياته ثم يبيع ما اشتراه بأسعار السوق السوداء . وهذا ما يحدث غالبا في الاتحاد السوفييتي .

عندما يرتفع عرض منتج ذي سعر مرتفع ، يُخَفَّفَ سعره باضطراد لاعادته الى المستوى ((العادي)) ، ذلك اذا كانت النية معقودة على عدم تشجيع استهلاك هذا المنتج .

وعلى عكس ذلك ، عندما يكون طلب منتج ما اوطأ من عرضه ، تُخَفَّضُ أسعار هذا المنتج مرحليا أو على الدوام لتأمين تصريف كل الكمية الموجودة منه .

وأفضل الأمثلة على ذلك هي بعض المنتجات الزراعية التي يرتفع عرضها كثيرا في اوج الموسم . في هذه الحالة ، نجد أن المنتجين الفلاحين ، أي الجماعيات الشعبية ، يتقاضون سعرا ثابتا حتى خلال الموسم ، أي السعر الذي تضمنه الدولة ، ذلك في حين تبيع مخازن الدولة للمفرق بسعر متغيّر يسمح بتصريف كل

المنتوج^(٤١) . عند بداية الموسم ونهايته يصبح هذا السعر أكثر ارتفاعا من سعر الشراء من الفلاحين ؛ ويكون أكثر انخفاضا من سعر الشراء هذا في اوج موسم الإنتاج . وبالتالي ، اذا كانت الحسابات دقيقة بالنسبة لمجموع الفترة ، تحقق مخازن البيع حواشي ربح يمكن اعتبارها ((عادية)) . اما بالنسبة لأسبوع معين أو يوم معين فإنما ان تتكبد الخسائر واما ان تحقق أرباحا قد تبدوا استثنائية . وفي حال وجود محصول جيد للغاية قد يحصل ، في آخر النهار ، ان توزع مخازن الدولة مجانا المنتجات القابلة للتلف والتي لم تتمكن من بيعها بسعر منخفض خلال النهار ، وذلك لتفادي خسارة هذه المنتجات^(٤٢) .

وتجدر الإشارة الى وجود حالة أخرى يؤخذ فيها بعين الاعتبار طلب تحديد سعر المفرق : وهي حالة إطلاق منتج جديد . عندما يكون هذا المنتج لا يزال يباع بسعر مرتفع ، وعندما يكون هذا السعر لا يزال ينعكس على سعر المفرق فيجد من الطلب على المنتج (خاصة وان سوق هذا المنتج الجديد لم تتأمن بعد) ؛ يجري شراء هذا المنتج الجديد بسعر مرتفع نسبيا من وحدة الإنتاج التي تصنعه (حتى لا تخسر) ثم يباع بسعر اوطأ للمستهلكين لتأمين تصريف الإنتاج . وهكذا ، ما ان ينخفض سعر الكلفة خلال الإنتاج وتزداد كمية المنتج حتى يتحدد سعر هذا الصنف من المنتجات وفق المعايير العادية ، أي مع حاشية ايجابية صغيرة تفصل سعر المفرق عن سعر جملة وُضع ليكون عاديا ، أي ليؤدي الى ربح عادي .

٤١ - توقع العقود مبدئيا بين الجماعيات ومحطات الجملة . ولكن غالبا ما تعقد اتفاقات خاصة بين الفرق وحوانيت المدينة . بهذه الطريقة تنقل الفاكهة والخضار يوميا الى المخزن المقاتل .

٤٢ - تصف جون روبينسون سير نظام الأسعار الزراعية للجملة والمفرق في مقالة لها في مجلة The Economic Weekly ، عدد شباط ١٩٦٤ . فتشير الى أن محاصيل المنتجات المعدة كليا للتسويق ، كالقطن وفول الصويا مثلا ، تباع للحكومة بأسعار محدودة وذلك بغض النظر عن الكمية التي تقدمها الجماعيات الشعبية . وفيما يتعلق بالمنتجات التي يستهلك الفلاحون جزءا منها ويسوق جزء آخر ، كالحبوب مثلا ، تتفاوض الجماعيات بشأنها في بداية كل عام مع أجهزة الدولة التجارية لتحديد كمية الحبوب التي يجب زرعها والجزء منها الذي سوف يباع الى الحكومة بسعر محدود . وهكذا فان أسعار المحاصيل الرئيسية أسعار محدودة ، وتشتري الحكومة بهذا السعر كل الكميات التي تعرض عليها .

ثالثاً : مستوى أسعار المفرّق

ختاماً للملاحظات حول سياسة سعر المفرّق في الصين ، تجدر الإشارة الى ان مستوى هذه الاسعار قريب من المستوى الدولي للاسعار وفق تسعيرة التبادل الرسمية . تلك ملاحظة هامة لان الحال في العديد من البلدان الاشتراكية هي على العكس من ذلك تماما : تحديد أسعار داخلية بمستوى مرتفع جدا عن مستوى البلدان الأخرى ، وذلك وفق التسعيرة الرسمية .

(١) - المنتجات ذات الأصل الزراعي

هذه ، على سبيل المثال ، بعض الأسعار في مخازن أو أسواق الدولة كما كانت خلال صيف ١٩٦٤ أو في شهر تشرين الأول من تلك السنة في الصين .

سعر المفرّق المقارن للمواد الغذائية (صيف ١٩٦٤)

(باليوان)^(٤٣)

يلنان	سيان	شونغ كينغ	شينغ تو	بكين	يوان / ليبرة
٠,٧٥	٠,٦٥	٠,٤٠	٠,٦٨	٠,٧٠	بيض
٠,٦٣	٠,٦٨	٠,٧٠	٠,٧٧	١,٠٠	لحم خنزير
—	—	—	٠,٥٠	٠,٨٠	لحم بقر
—	—	٠,٢٠	٠,٥٠	٠,٨٠	لحم غنم

^{٤٣} - اليوان = ٢ فرنك فرنسي ، أو ١٢٥ قرشا لبنانيا .

—	—	—	—	٠,٤٥	سمك
٠,٠٦	—	—	٠,٠٧	—	كُرات
٠,١٣	—	—	٠,٠٣	—	كوسى
—	—	—	٠,١١	٠,٠٢	بندورة
—	—	—	٠,٠٨	٠,٠٣ (بالصيف)	بصل
٠,١٣	—	—	٠,١٠	—	فلفل أحمر
—	—	—	—	٠,٠٣ (تشرين ١)	ملفوف

سعر المفرق للمواد الغذائية (بيكين ، تشرين الأول ١٩٦٤) (باليوان)

٢,١٠	نبيذ أبيض (٠,٧٥)
٢,٦٠	سبيرتو ٦٥% (٠,٥ ليدر)
٤,٤٧	فيرموث (ليدر)
١,٢٠	شراب الفاكهة (ليبرة)
٢,١٠	خنزير معلب (ليبرة)
١,٥	علبة من ثمار ليتشيس (ليبرة)
١,٧٠	غاتو ناشف (ليبرة)

٠,٦٥	تفاحات كبيرة (ليبرة)
٠,٤٥	تفاحات متوسطة (ليبرة)
٠,٢٥	تمور (ليبرة)
٠,٢٠	موز (ليبرة)
٠,٦٨	حامض (ليبرة)

يبين الجدولان السابقان إذن ان أسعار للمواد الغذائية في الصين ذات مستوى ضعيف إذا استعملنا التسعيرة الرسمية . هذا يعني ان القيمة الدولية لليوان قد حُفِّضَت رسمياً إلى حد كبير فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية . وليس هذا عديم الأهمية عندما نحاول تقييم مستوى معيشة العمال الصينيين .

ونلاحظ أيضا ان الجدول أعلاه يُظهر تباينا كبيرا في أسعار المفرّق حسب الأمكنة . وهذا يعكس بشكل خاص تنوع ظروف الانتاج المحلية الذي ينعكس على مستوى سعر المفرّق للغلات القابلة للتلف . طبعاً لا تنطبق هذه الملاحظة على كل الغلات ، أكانت غير قابلة للتلف أم نتيجة سياسة أسعار تهدف إلى الاحتفاظ بأسعار متشابهة .

لم يكن بالإمكان الاحتفاظ بأسعار منخفضة نسبياً لمنتجات مختلفة ذات أصل زراعي بشكل خاص إلا بواسطة التقنين . فيما يلي حالة تقنين المنتجات الأساسية كما كانت عليه في ٢٢ تشرين الأول .

تقنين المواد الغذائية

(الححص الشهرية - بيكين ، تشرين الأول ١٩٦٤)^(٤٤)

مبيع حر (غير مقنن)	لحم ، سمك ، بيض ، زبدة ، دهن ، كريمة ، خضار ، فاكهة ، حليب ، ملح ، الخ .
٢٣ ليبرة ٢٦ - ٣٠ ليبرة ٥٢ ليبرة	أغذية اساسية : لامرأة لا تعمل للمستخدمين للعامل (الحد الاقصى)
٢٥٠ غرام ٣٥٠ غرام	زيت : لأشخاص لا يعملون للعامل
٢٥٠ غرام ٧٥٠ غرام	سكّر : للبالغين للأطفال
(حصص اضافية لكل الذين يشترون الحليب والقهوة . فضلا عن ذلك ، يوجد مبيع حر للسكّر بسعر أعلى من هذا بقليل) .	

^{٤٤} - احصائيات جمعيتها السيدة هيلين ماركيزيو بتاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٤ .

(٢) - المنتجات الصناعية

فيما يتعلق بأسعار المفرق للسلع الاستهلاكية ذات الاصل الصناعي ، هذه هي الأسعار التي جمعناها في تشرين الأول ١٩٦٤ في مخازن بيكين :

اسعار المفرق الصناعية (بيكين ، تشرين الأول ، ١٩٦٤) (باليوان)

٤,٠٩ - ٢,٥	قطنيات ملونة (١,٢٠ متر)
	سروال للرجال :
٣٨,٠٠	صوف
٢٥,٠٠	((سيرج))
١٢,٠٠	غاباردين
	معطف نسائي :
٥٨,٠٠	صوف - قطن
٧٤,٠٠	صوف
٤٧,٠٠	سترة ((ماو)) صوف
٢٦,٠٠	سترة فلانيل
	سترة نسائية :
٢٧,٠٠	مخمل - قطن
٥١,٠٠	صوف

١١,٠٠	احذية ((باسكيت))
٦,٥٠	احذية ((تنيس)) (نعل مطاط)
٤,٩٠	احذية نسائية (نعل مطاط)
٢٣,٠٠	جزمات رجالية عالية (بوكس)
٢٤,٠٠	احذية عادية
٣٤,٠٠	احذية فاخرة
١٩,٠٠	نعل مطاط
١٢,٠٠	جزمات عالية مبطننة نعل مطاط
٣,٨٠	بابوج ((شحاطة))
٤,٣٨	كلسات نايلون
١,٧٧ - ٠,٨	كلسات قطن ((سبور))
٧,٤٠	ملابس داخلية (للرجال)
٨,٣٠	جيبليه بأزرار : صوف
٥,٨٠	قطن
٦,٧٥ - ٤,٢٠	قميص قطن
٩,٠٠	سروال ازرق للعمل
٥٢,٠٠ - ٢٥,٠٠	غطاء قطني
٥,٦٠	قنعة ذات غطاء للاذنين (مبطننة ، تقليدية)
١٦٩,٠٠	درّاجة (عادية)

١٩٠,٩٠	درّاجة (فاخرة)
١٦,٠٠	ساعة منبّه
٨٠,٠٠	ساعة يد (ابتداء من . . .)
١٣٠,٠٠	السعر المتوسط
٠,٠٧ - ٠,٠٤	جريدة
٠,١٥ - ٠,١١	نقليات (رحلة طويلة بالتروليباص)

تجدر الملاحظة ان بعض السلع ذات الأصل الصناعي ما تزال تخضع لنظام التقنين (نظام ((النقاط الصناعية))) عندما تكون المنتجات مقننة ، توجد فئتان من الأسعار . هذا هو الحال بالنسبة للسجائر مثلا ، فالأصناف المتداولة تُباع ب ٠,٢٥ يوان للعبة لقاء بطاقة ، و ب ٠,٣٠ يوان بدون بطاقة . ويحدث الشيء ذاته فيما يتعلق بالمنسوجات الرخيصة ، الحريرية منها والصوفية ، فهي تُباع لقاء نقاط صناعية ؛ في حين تُباع الأعلى دون أي تقنين ولا شك في ان السبب في ذلك هو ان الطلب يتجاوز العرض في هذه الحالة .

وتدل الملاحظات التي قدمتها لنا السيدة ماركيزيو ان وضع التقنين (أو المبيع الحر) لبعض المنتجات الصناعية يظهر على الشكل الذي يبيّنه الجدول الآتي :

<p>تقنين المنتجات الصناعية (تشرين الأول ١٩٦٤)</p> <p>– الصابون : لقد ألغي التقنين عمليا عن الصابون ، يكفي إبراز بطاقة مشتر لشرائه .</p>

- مصنوعات من القش ، مساحيق غسيل ، معجون أسنان : مبيع حر .
- السجائر : قطاع مزدوج . ولكن الفروقات في السعر بين القطاعين ليس كبيرة (٠,٢٥ مع بطاقة - ٠,٣٠ بدون بطاقة - صنف وسيط) .
- القطن : ما زال مقننا ؛ يحق لكل التلامذة والطلاب بذلة جديدة عند إبراز بطاقة الطالب .
- في شونغ كينغ ، مبيع حرّ للعديد من المنتجات القطنية .
- في بيكين ، قطاع مزدوج .
- توزع بطاقات إضافية في حالات الضرورة القصوى .
- المنسوجات الحريرية والقطنية : تُطلب ((نقاط صناعية)) للمنسوجات الرخيصة جدا ؛ مبيع حرّ بالنسبة للمنسوجات الأعلى .
- الأحذية : مبيع حرّ .

(٣) - بعض الأسعار الأخرى

من المفيد أن نقدم إشارات إضافية حول بضع أسعار أخرى تؤثر في مستوى المعيشة^(٤٥) ، ما دامت معرفة أسعار المفرّق ضرورية لتقييم هذا المستوى .

أولا ، أسعار المطاعم (الكانتينات) . وبديهي ان تكون هذه الإشارات جد هامة لتقييم مستوى حياة العمال في المدن ، إذا علمنا ان معظمهم يتناول طعامه في مطاعم المصانع ، أو في مطاعم الإدارات إذا كان موظفا .

^{٤٥} - لنتذكر ان الأجر الشهري المتوسط يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ يوان ، وان المبتدئين يتقاضون ٤٠ - ٥٠ .

في مصنع المواد الكيماوية والفحم في ضواحي بيكين ، وجدنا ان معدّل تعرفه
المطعم تبلغ حوالي ١٠ يوان شهريا . وذلك لثلاث وجبات يوميا .

في مصنع للحريير في ضواحي ((هانغ تشو)) ، تتراوح تعرفه المطعم الشهرية
بين ٩ و ١٢ يوان وذلك حسب نوع الوجبة المختارة .

يبدو في معظم المصانع انه باستطاعة العمال أخذ الوجبات إلى منازلهم أو
شراءها لمختلف أفراد العائلة .

في مصنع نسيج شانغهاي ، تبلغ تكاليف ثلاث وجبات ١٢ يوان شهريا .

ان سعر الوجبة في مطعم متنقل مماثل للأسعار المذكورة أعلاه : إنه يقع بين
٠,٣ و ٠,٤ يوان لوجبة مكونة من الخضار واللحم أو السمك ، والحساء مع الأرز
(سجلنا هذا السعر في حيّ عمّالي بُني حديثا في شانغهاي) .

أما بالنسبة للسكن ، فالإيجارات منخفضة الى حد كبير في المساكن المرتبطة
بالمصانع أو المبنية حديثا :

– في مصنع الفحم الحجري والمواد الكيماوية في ضواحي بيكين ، يبلغ
الايجار ٤ – ٥ يوان شهريا للعائلة الواحدة . ويتضمّن هذا الايجار تكاليف
الماء والكهرباء . وتوجد في هذا المصنع أيضا مهاجع للعزّاب الذين لا
يسكنون مع عائلة ، ويبلغ الايجار الشهري فيها ٠,٣٠ يوان .

– في حي بُني حديثا في ضاحية من ضواحي شانغهاي ، يبلغ ايجار منزل
من ثلاث غرف ومطبخ وحمام بين ١١ و ١٢ يوان بالشهر زائد ٣ – ٤ يوان
للماء والكهرباء . وقيل لنا ان مثل هذا البيت – الذي لا شك في انه ذو نوعية
غير اعتيادية – لا يسكنه ، في العادة ، الا حوالي ثمانية أشخاص يوجد بينهم
شخصان أو ثلاثة أشخاص يتقاضون اجورا ، بحيث يتقاضى سكان البيت

دخلا شهريا يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ يوان ، فيكون الايجار بين ٦ و ٨% من الدخل العائلي المتوسط .

- في مصنع النسيج في شانغهاي المذكور اعلاه ، تبلغ تكاليف الايجار والماء والكهرباء ٣ - ٥% من الاجور .

- نقدّم الارقام التي حصلنا عليها خلال زيارتنا لمصنع الحرير في ((هانغ شو)) كمثال آخر على الايجارات . يمكن للعزاب في هذا المصنع السكن في مهاجع بايجار شهري يتراوح بين ٠,٣٠ و ٠,٥٠ يوان ؛ ويمكن للعائلات الحصول على بيت من ٣٠ متر مربع بايجار شهري يتراوح بين ٢ و ٥ يوان ويتضمن هذا الايجار الماء والكهرباء .

في ختام هذه الملاحظات حول أسعار المفرّق والتكاليف الشخصية ، يجب ان نضيف ان الخدمات الصحية مجانية بالنسبة للاجراء ، ولكن اكلاف الطعام على حساب المريض ، فيما عدا الطعام الاضافي الذي يتطلبه المرض^(٤٦) . يبدو ان معظم المصانع توقع عقودا مع مستشفى ما ليعالج عمالها مجانا . وهذا ما يطلق عليه اسم نظام المستشفى ((المرتبط بعقد)) . في نهاية كل شهر ، يُقدّم المستشفى للمصنع فاتورة بالنفقات الفعلية فيدفعها من رصيد خاص دون ان يكون للعامل ان يساهم في هذه الاكلاف .

اما بالنسبة للأمراض التي لا تحتاج الى مستشفى ، يُعالج العمال مجانا في مركز صحي .

اذا كان المرض يقتضي عناية خاصة لا توفرها الا مستشفيات مختصة ، يُرسل العامل الى مستشفى مختص حتى لو يكن هذا المستشفى على علاقة تعاقدية مع

^{٤٦} - يبرر ذلك كون العامل يتناول ٧٠ - ١٠٠% من أجره خلال مدة مرضه (تتوقف النسبة المئوية على مدة وجود العامل في المصنع ، وهي تزداد مع الزمن) .

المصنع الذي يشتغل فيه العامل . وفي هذه الحالة كذلك ، يدفع المصنع المصاريف مباشرة الى المستشفى الذي عالج العامل .

ب – الاجهزة المكلفة بتحديد الاسعار

وجدنا سابقا ان كل الاسعار محددة اداريا باستثناء الاسعار التي تتحدد من تلقاء ذاتها في الاسواق الريفية . ليست ادارة مركزية واحدة هي المولجة بتحديد كل الاسعار طبعا .

أولا : ان اسعار المنتجات الهامة ، وخاصة الذي يوزع منها مركزيا ، تتحد على الصعيد المركزي ، أي بواسطة لجنة تحديد الاسعار التي تعمل على الصعيد الوطني العام . وترتبط هذه اللجنة ((بلجنة التخطيط)) . وتتبع لها لجان فرعية حسب المنتجات أو اصناف المنتجات ، وخاصة لجنة فرعية مكلفة بتحديد أسعار المواد الغذائية الزراعية .

ثانيا : بالنسبة للمنتجات ذات الاهمية المنطقية أو المحلية ، توجد لجنة منطقية أو محلية أو بلدية لتحديد الأسعار ، وذلك في كل منطقة أو بلدية أو حتى على مستويات أعلى . وترتبط بهذه اللجنة لجان مختصة ، وخاصة بالنسبة لتحديد أسعار المنتجات الزراعية .

إن مجموع هذه الاجهزة يحدد الاسعار وهو يستلهم القواعد العامة المعروضة سابقا ، أي بالآخذ بعين الاعتبار اكلاف الإنتاج ، ومتطلبات الإنتاج الواسع والحاجات ، ومستوى الطلب والمواد المتوفرة . ان مستوى الاكلاف والطلب والمواد المتوفرة ، الخ . . . ليس متشابهها في المناطق المختلفة ، فنتج عن ذلك أحيانا فروقات هامة بين المناطق بالنسبة للمنتجات التي لا تُحدد أسعارها مركزيا .

ثالثا : ان عمل مختلف الاجهزة السياسية – الادارية المذكورة أعلاه لا يسمح وحده بتحديد تفصيلي لأسعار كل أنواع المنتجات ، وخاصة في الصناعة حيث

توجد تنوعات عديدة من حيث المواصفات والنوعية . وعندما يكون الأمر كذلك ، تصبح الاسعار التي تضعها هذه الاجهزة هي القاعدة التي تنطلق منها الادارات التجارية لكي تدرس بدقة أسعار الشراء والمبيع الواجب تحديدها بالنسبة لمختلف المنتجات .

عند وضع اسعار محددة ، يجب على الادارات التجارية ان تأخذ بعين الاعتبار قواعد سياسة الأسعار التي تدير على هداها الاجهزة السالفة الذكر . ويجب ان تراعي بشكل خاص ضرورة تغطية سعر كلفة الإنتاج مع تأمين حاشية للتراكم وذلك على مستوى المشروعات الصناعية وعلى مستوى المشروعات التجارية على حد سواء . ويجب عليها ان تراعي كذلك القاعدة الاضافية التي تقول بأن الحاشية يجب ان تكون أوسع في مستوى الصناعة مما هي عليه في مستوى التجارة . كيف تتحدّد هذه الحاشية ؟ تلك مشكلة الربح والمردود .

٢ - الربح والمردود

قبل أن نناقش بالتفصيل دور الربح والمردود في الاقتصاد الصيني ، ما من شك في ضرورة التذكير بالوضع العام لهذه المشكلة .

١ - التذكير بالوضع العام للمشكلة

ان مشكلة المردود الاقتصادي تتضمن بالأساس جانبين : الجانب الاقتصادي الكلي *macro - économique* والجانب الاقتصادي الجزئي *micro - économique* .

أ - الجانب ((الاقتصادي الكلي)) للمردود

ان الجانب الاقتصادي الكلي لمشكلة المردود ، او على الأقل لما يمكن تسميته ((المردود المالي)) (وهذا ما نناقشه حاليا) ، هو التالي : يجب تأمين وضع معيّن

لنظام الأسعار والأجور في القطاع الإنتاجي بحيث يؤدي سير هذا النظام إلى ظهور ((فائض اقتصادي)) ذي سعة كافية لتأمين تمويل التراكم والنفقات غير المنتجة الواردة في الخطة .

وبعبارات أخرى ، إذا استثنينا المداخل الضريبية الصرفة (كالضريبة الزراعية مثلا) ، يجب أن يضمن الفرق بين مجموع أسعار الكلفة ومجموع أسعار المبيع التوازن المالي الشامل للنظام الاقتصادي .

وبعبارات نظرية ، يجب في التحليل الأخير تحديد مبلغ الأجور الموزعة في مجال الانتاج على مستوى بحيث يكون الفارق بين القيمة المستحدثة والقيمة الموزعة على شكل أجور مدفوعة للعمال المنتجين مساويا للفائض الاقتصادي الضروري لتمويل التراكم والنفقات غير المنتجة^(٤٧) .

إذا كان مبلغ الأجور والأسعار محددًا تاريخيًا إلى حد ما ، يجب على الصعيد العملي توجيه عملية تعديل أسعار المبيع بحيث يكون الدخل الصافي الذي يحققه المجتمع هو نفسه الضروري بلوغه لتغطية حاجات التراكم والنفقات غير المنتجة على مستوى الأسعار المعدلة .

ومع ذلك ، إذا كانت المتطلبات المالية تسمح بتعيين الحاشية التي تفصل مجموع أسعار الكلفة عن مجموع أسعار المبيع ، فهي لا تسمح ، بحدّ ذاتها ، بحل مشكلة تعيين الحاشية التي يجب إضافتها إلى سعر الكلفة لكل منتج وذلك للتوصل إلى ما يجب أن يكونه سعر مبيعه .

ب - الجانب ((الاقتصادي الجزئي))

عند وضع سعر فردي لكل منتج ، تتعقد المشكلة لأن الأمر يتعدى ضرورة المجابهة الشاملة لمتطلبات تمويل التراكم والنفقات غير المنتجة ، ليشمل كذلك

^{٤٧} - راجع كتاب شارل بتلهام ((التخطيط والائتماء المتسارع)) .

ضرورة تحديد أسعار (ذات مغزى اقتصادي) لكل منتج ، أي أسعار تستطيع ان تلعب دورا مفيدا في الحساب الاقتصادي الذي يتم على مستويات مختلفة : بواسطة الأجهزة المركزية او المحلية ، بواسطة مختلف المشروعات أو بواسطة المستهلكين أنفسهم . يجب أن نضمن ، بشكل خاص ، ان تكون الخيارات التي تقوم بها مشروعات قطاع الانتاج بين مختلف وسائل الانتاج التي قد تستعملها لتحقيق أهدافها هي الخيارات التي تستجيب أحسن من غيرها لمقتضيات الانماء العامة . ويجب أن نضمن من جهة أخرى أن يشتري المستهلكون (التي تحدد الأسعار بعضا من قراراتهم) المنتجات المتوفرة بالكميات المرجوة ؛ وإذا فعلوا ذلك ، فسوف يجنون أفضل إرتواء فردي ممكن إذا روعيت الذروات وأحترم المبدأ العام لتوزيع الناتج الاجتماعي القابل للاستهلاك حسب العمل الذي يقدمه كل فرد .

اننا نعرف ان مناقشة نظرية لا يسعنا التعرّض لها هنا قد ولدت انطلاقا من الجانبين الرئيسيين للمشكلة التي نعالج (أي الجانب الاقتصادي الكلي لتكوين الفائض الاقتصادي الضروري ، والجانب الاقتصادي الجزئي للحساب على مستوى وحدات الانتاج والمستهلكين) .

ولكن نظرا لأهمية هذه المناقشة النظرية ، ولان معرفة مواضيعها الرئيسية تسمح بفهم أفضل لمغزى ما يُمارس في الصين ، لا بد من تلخيص سريع لبعض المواقف النظرية التي ترد حول هذه المشكلة .

ان الاقتراحات الأساسية التي قد صيغت في البلدان الاشتراكية المختلفة حول تكوين الأسعار (وبالتالي حول الفارق بين سعر الكلفة وسعر المبيع) في اقتصاد مبرمج هي التالية^(٤٨) :

^{٤٨} - تجدر الملاحظة ان هذه لاقتراحات هادفة أساسا الى أن تنطبق على الأسعار التي يستعملها قطاع الدولة .

أولاً : لقد اقترح العديديون ان الأسعار في اقتصاد اشتراكي مبرمج يجب أن تُحدّد بقدر الإمكان على مستوى يوازي قيمة كل منتج . ولا يستثني هذا الرأي طبعاً الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخاصة التي تتطلب ان ينحرف سعر معيّن إلى حد صغير او كبير ، وإلى مدة قصيرة أو طويلة، عن هذه القيمة . ولكن محور تكوين الأسعار ، بالنسبة لهذا الرأي ، يبقى القيمة ، أي مجموع رأس المال الثابت ورأس المال المتغير و ((العمل من أجل المجتمع)) الذي بُذل في انتاج كل صنف من أصناف المنتجات . وفي هذه الحالة ، نجد ان تقييم ((العمل المبذول من أجل المجتمع)) على أسس مالية ، يجب أن ينطلق من الفرضية القائلة ان علاقة هذا العمل بالأجر (أو برأس المال المتغير) هي نفسها في مختلف فروع الانتاج .

ثانياً : المفهوم الثاني ، الأخذ بالانتشار حالياً ، يقترح تحديد أسعار مختلف المنتجات على مستوى يقابل إلى حد ما ما يسمّى في الاقتصاد الرأسمالي ((سعر الانتاج)) . هكذا يجب الانطلاق في تحديد الأسعار مما يتفق من مجموع رأس المال الثابت ورأس المال المتغير زائد **حاشية** ربح محسوبة بالاعتماد على مبلغ الأموال الانتاجية المجمدة في عملية انتاج فئة المنتجات المعينة بالأمر . وهذا يعني عملياً تطبيق ((معدل مردود)) على الأموال المجمدة في كل فئة من فئات الانتاج ويجب أن يسمح هذا المعدل بأن يكون مجموع أرباح الفروع معادلاً للفائض الاقتصادي الضروري .

ان هذه الطريقة في تحديد الأسعار لا ترفض القيمة كأساس لنظام الاسعار ، ولكنها تقبل بأن يكون أساس هذا التحديد مكوناً لكل صنف من المنتجات ، من أسعار عانت في علاقتها بقيمة هذا الصنف **انحرافاً** مماثلاً للذي يطبع الاقتصاد الرأسمالي التنافسي . وتتجم عن ذلك نتيجتان :

أ – من الوجهة النظرية ، يؤدي ذلك طبعاً إلى اعتماد ((سعر الانتاج)) **محوراً** لتكوين الأسعار ، وهو الذي ينحرف عن القيمة نتيجة التباينات داخل التركيب العضوي لرأس المال الخاص بكل فرع . وهكذا ، فإن الفروع ذات التركيب

العضوي المرتفع لرأس المال تبيع منتجاتها بسعر يفوق قيمتها ، والعكس بالعكس .
وبعبارات أخرى ، اذا اتبعنا هذه الطريقة في تحديد الحواشي ، لا يتحقق المقابل
المالي لل ((عمل من أجل المجتمع)) اوتوماتيكيا على مستوى الفرع حيث يقوم
هذا العمل . فإن آلية الأسعار تستطيع ، في نهاية المطاف ، أن تحوّل هذه القيمة الى
فروع أخرى والعكس بالعكس . ولا معنى لعملية التحويل هذه إلا على صعيد
المحاسبة حيث ان ارباح المشروعات تعود الى الخزينة .

ب - من الوجهة العملية ، تنزع هذه الطريقة في العمل الى الحيلولة دون
استعمال المنتجات الخارجية في فروع الانتاج ذات التكوين العضوي لرأس المال
المرتفع جدا ، وتشجع على استعمال المنتجات الخارجة من الفروع ذات التكوين
العضوي المنخفض . وعلى كل حال ، فهذه هي أحد الأهداف التي يسعى اليها
أنصار هذا النمط في تكوين الأسعار وتحديد الحواشي . ولكنه ليس الهدف الوحيد .

ثالثا : يقول المفهوم الثالث انه يجب أن يكون لنظام الاسعار الاشتراكي خاصيته.
وبعبارات أخرى ، مع اعتراف هؤلاء بان القيمة يجب أن تكون قاعدة الانطلاق
لحساب أسعار كل فئة من فئات المنتجات ، يضيفون أن يكون للأسعار المحددة
تمايزات خاصة عن القيمة . وهذا يعني انه مثلما يكون ((سعر الانتاج))
الرأسمالي سعرا متمایزا عن الرأسمالية التنافسية فيما يختص بالقيمة ، كذلك يجب
أن يكون للسعر في النظام الاشتراكي قواعد ((التمايز)) الخاصة به .

وتشكل الاقتراحات التي قدّمها العالم الاقتصادي السوفييتي كانتوروفيتش أكمل
صياغة للاقتراحات بهذا الاتجاه ، فهي تهدف الى ضمان أفضل استعمال للمنتجات
ولوسائل الانتاج ضمن إطار أهداف انتاج محددة مركزيا . ويتم ذلك بوضع أسعار
تقود وحدات الانتاج المختلفة ، على نحو عفوي ، إلى استعمال وسائل الانتاج
المختلفة ، على نحو عفوي ، إلى استعمال وسائل الانتاج المتوقّرة بأفضل طريقة
مناسبة لتحقيق الأهداف المحدّدة للتنمية الاجتماعية . وتجري في هذه الحالة تحولات

في القيمة بين فرع انتاج وآخر ، ولكن مبلغ هذه التحولات لا يعود يعتمد على التكوين العضوي لرأس المال لكل فرع .

ولكن ممارسة البرمجة بالنسبة للأسعار تظل أكثر تجريبية من النفقات النظرية السابقة .

تُميّز هذه الممارسة بين الأسعار عند الانتاج والأسعار عند الاستهلاك كما أشرنا في القسم الأول من هذا العرض . وهذا صحيح بالنسبة للاقتصاد الصيني أيضا . تُحسب الفئة الأولى من الأسعار - أي الأسعار عند الإنتاج - بأن تضاف إلى سعر الكلفة حاشية ما ، توضع انطلاقا من سعر الكلفة نفسه ؛ وتُحسب الأسعار عند الاستهلاك بزيادة حاشية اضافية وضريبة على السعر عند الانتاج أو على سعر الجملة . مثلا ، إذا كان سعر الكلفة ١٠٠ ، ومعدل الحاشية عند الانتاج ١٠% ، يكون السعر عند الانتاج ١١٠ . وعندما تكون الحاشية التجارية ٥% يكون السعر عند الاستهلاك ١١٥,٥ (في حال غياب ضريبة غير مباشرة أو تمايز ناتج عن متطلبات العرض والطلب والحاجات وما شابه) .

يمكننا القول ، من الوجهة النظرية ، أننا هنا أمام شكل خاص من تمايز السعر عن القيمة . ويكبر هذا التمايز بقدر ما يتميز التكوين العضوي لانتاج فرع من الفروع عن التكوين العضوي المتوسط لمجموع الانتاج . وهذا ما يشجع الفروع الأقرب من المستهلكين على تحقيق قسم هام نسبيا من ((العمل من أجل المجتمع)) على أساس مالي . ويصعب إيجاد تبرير لهذه الممارسة غير بساطتها .

ويدور القسم الأكبر من المناقشات العملية حول السعة الواجب اضافؤها على الحاشية وعلى الضريبة ، وخاصة حول الطابع المتميز الواجب إعطاؤه لهذه الحاشية ، وخاصة ما إذا كان يجب تحديد أسعار المنتجات التي تبقى في مجال الانتاج أم تحديد أسعار المنتجات المُعدة للخروج من مجال الانتاج لُستهلك .

وتدور النقاشات العملية الأخرى حول المستوى الذي تحدد معدلات الاهتلاك على أساسه ، أي حول حساب سعر الكلفة نفسه .

وتعاني هذه النقاشات العملية ، طبعاً ، الشواغل ذاتها التي تعانيها النقاشات النظرية السالفة الذكر ، ولكن مع إضافة شواغل أخرى . والواقع أن تلخيص مضمون هذه النقاشات يؤدي بنا إلى القول أنها تعكس بالأساس فئتين أو ثلاث فئات من الشواغل :

– تأمين أسعار تسمح بحساب ذي مغزى اقتصادي على مستوى وحدات الإنتاج ؛

– تأمين مردود كاف لكل وحدة من وحدات الإنتاج .

– تحويل هذا المردود إلى أداة ((للدفع الاقتصادي)) في نهاية المطاف .

وقد ظهر هذا الشاغل الأخير عند الاقتصاديين السوفييت ، وخاصة خلال السنوات الأخيرة . وهو يؤدي إلى الاعتراف بأن قسماً من الدخل الصافي الذي يتحقق على مستوى المشروعات يبقى فيها إما بواسطة توسيع لاحق لنشاطها وإما بأن يتخذ شكل أموال توزع على عمال المشروع وكوادره كإضافات على مداخيلهم. وهذا ما يُسمى استعمال الربح كـ ((دافع مادي)) .

٢ – المواقف التي تتبناها الصين حول مشكلات المردود و ((الربح)) .

لسنا نسعى هنا إلى تحليل الحجج المقدمة لدعم هذا الرأي أو ذلك ، وإنما إلى تلخيص المواقف التي تتبناها الصين حول مشكلات ((الربح)) والمردود ، وذلك على المستويين النظري والعملية.

أ - المستوى النظري

يعترف القادة السياسيون والاقتصاديون الصينيون ، على مستوى اتخاذ المواقف النظرية ، بالدور الذي يجب على الأسعار ان تلعبه فيما يتعلق بالحساب الاقتصادي، ذلك انهم يعترفون أيضا بضرورة سير مشروعات الإنتاج والمشروعات التجارية على أساس الاستقلال المالي لتحقيق المردود .

ويعترف هؤلاء الاقتصاديون ، على الصعيد النظري أيضا ، بأنه يجب على الأسعار ان توجه عددا معيناً من الخيارات الواجب اتخاذها على مستوى المشروع . وهذا أمر يُعترف به جهاراً عند الاعلان انه يجب ان تسير المشروعات وفق ((مبدأ التوفير)) . ولا معنى لهذا المبدأ الا اذا كان للوفورات المحسوبة ضمن اطار نفقات المشروع وعائداته معنى اقتصادي حقيقي ، وهذا يعني ضرورة تحديد الأسعار نفسها وحواشي الربح التي تتضمنها هذه الاسعار وفق بعض القواعد الاقتصادية الموضوعية .

وبشكل اعمّ ، فبديهي ان ((مبدأ التوفير)) لا يظهر فقط في تخفيف كلفة منتج ما يؤخذ معزولاً في داخل مشروع ما ، وانما يجب ان يظهر أيضا على شكل زيادة للمردود العام للمشروع في عدد كبير من الحالات . فالواقع انه غالباً ما تؤدي اجراءات اعادة التنظيم أو التجديدات التقنية التي تطرأ على مشروع ما الى زيادة بعض الاكلاف والى تخفيض اكلاف أخرى ؛ ان الرصيد الشامل لهذه الارتفاعات والانخفاضات هو وحده الذي يحتوي أي معنى ، وهذا الرصيد الشامل يُعبّر عن نفسه بالتحديد بحركة المردود في المشروع . ولا يملك هذا المردود بدوره أي معنى بالنسبة لاقتصاد مبرمج إلا عندما يشتمل حساب الاكلاف الاسعار ذات الدلالة الاقتصادية بحيث يصل المشروع الى حركة المردود على أساس الأهداف التي حددتها له الخطة .

ولا بدّ ان نضيف ، بصدد دلالة الحساب الاقتصادي ومعنى المردود في نظام التسيير والتخطيط في جمهورية الصين الشعبية ، ان لا معنى للدور الكبير نسبيا الذي تلعبه كل وحدة إنتاج في وضع مشروع الخطة الخاصة بها إلا اذا وُضِع هذا المشروع اعتمادا على ((مبدأ التوفير)) ، جزئيا على الأقل ، وبالتالي على بحث عن مردود متزايد في العمليات الجارية أو في التجديدات التقنية .

ولكن الاعتراف باهمية الحساب الاقتصادي و ((مبدأ التوفير)) والمردود بوصفه مرشدا لعدد من القرارات التي تتخذ على مستوى المشروع ، أو لوضع مسودات الخطة على المستوى نفسه ، لا يجب ان يُخلط في الصين بدور ((الدفع)) الذي يمكن أن يلعبه المردود أو الربح في المشروع.

بل على عكس ذلك ، فإن دور الربح كدافع مرفوض بوضوح في الاقتصاد الصيني . ويرفض الاقتصاديون الصينيون بشكل خاص ان تُحدّد أهداف الإنتاج الرئيسية لمختلف المشروعات وفق مقاييس المردود . وعلى عكس ذلك ، فهم يرفضون الفكرة القائلة بضرورة رفع بعض الأسعار التي تتبع على أساسها مشروعات الدولة انتاجها ، وذلك على اعتبار ان تلك هي وسيلة ((لتشجيع)) عمليات الإنتاج هذه . وهم يعتبرون بالتالي انه يجب بلوغ أهداف الإنتاج لأن هذا ما تنص عليه الخطة ولانها تستجيب بالتالي الى أولويات إجتماعية ، وليس لأن المصلحة المادية تقضي على مشروع ما بان ينتج هذا المنتج أو ذاك^(٤٩) .

ويُنظر إلى إدخال التجديد التقني على انه مهمة يجب تنفيذها لزوما لأسباب إجتماعية وسياسية. لذا ، لا يجب أن يؤدي تنفيذ هذه المهمة إلى سعي المشروع أو العمال إلى ((ربح)) متزايد.

تلخيصا لما سبق ، نقول ان تزايد مردود ما ، ضمن اطار برنامج انتاج معين وعلى أساس الأسعار المتوفرة ، يمكن اعتباره قياسا لتزايد فعالية هذا

^{٤٩} - راجع ما ورد في هامش رقم (٢٥) . - ملاحظة الصوت الشيعوي .

المشروع^(٥٠) . وبالإضافة إلى ذلك ، يجب على المشروع ان يسعى وراء فعالية متزايدة كهدف بحد ذاته ، فالهدف هو الفعالية وليس تزايد الربح .

ويبدو انه يحق لنا ان نستنتج من هذا الموقف ان الاقتصاديين الصينيين يرون انه إذا نشب خلاف ، لسبب من الأسباب ، بين تزايد المردود وتزايد الفعالية ، يجب السعي وراء تزايد الفعالية. هذا ما يوحي به موقف الاقتصاديين الصينيين رغم انهم لم يصرحوا به جهارا . وقد يوجد هذا الخلاف على الأمد القصير والمتوسط . وهكذا ، فان تبني تقنية جديدة أكثر فعالية على المدى الطويل قد يؤدي ، في البدء ، إلى زيادة النفقات وبالتالي إلى انخفاض آني للمردود . وعلى كل حال فهذه هي أحد الأسباب التي تدعو الاقتصاديين الصينيين إلى القول ان المردود قد يكون احد أدوات قياس الفعالية ولكن لا يمكن أن تكون الأداة الوحيدة وطبعاً لا يمكنه أن يكون محرّك الاقتصاد الاشتراكي^(٥١) .

من وجهة نظر أكثر تحديدا ، ينعكس الحساب الاقتصادي ودور نظام الأسعار فيما يلي : عند وَضْع المشروع لمسودة خطته ، لا يُحَضَّر خطة إنتاج وحسب وانما خطة مالية أيضا تحدد كمية أموال الأجور ، وأسعار الكلفة ، والربح الذي يجب أن يحققه المشروع . وهكذا ، فعند تحضير المشروع لمسودة خطته (الأمر الذي يتطلب منه الاختيار بين برامج إنتاج أو برامج بناء أساسي متباينة) ، قد يتبنى مسودة خطة تسمح بتزايد كبير للمردود ، وذلك نتيجة ((مبدأ التوفير)) نفسه. ولكن الربح لا يلعب إلا دورا ثانويا ، فهو ليس المقياس الرئيسي الذي يوجّه

^{٥٠} - أضيف شخصا ان هذا الاستنتاج ليس صحيحا إلا بالنسبة لنظام أسعار ((ذات مغزى اقتصادي)) - (التسمية لي) - . وفي ظل غياب نظام الأسعار هذا ، لا يكون تزايد المردود بالضرورة دليل فعالية متزايدة . فضلا عن ذلك ، فإذا لم يتم برنامج الإنتاج في المشروع على أسس ((ذات مغزى اقتصادي)) فإن تحقيق هذا البرنامج في أفضل الظروف الظاهرة لا يعني بالضرورة ان المشروع يسير بالطريقة الأكثر فعالية من منظار الاقتصاد الوطني .

^{٥١} - ولكن تجدر الملاحظة بشكل عام ان التزايد اللاحق للمردود هو الإشارة الفعلية لتزايد فعالية وسيلة تقنية معينة على المدى الطويل .

عملية وضع مسودة الخطة على مستوى المشروع ، في الوضع الحالي للاقتصاد الصيني .

وفضلا عن ذلك ليس المشروع هو الذي يبيث نهائيا بقضية الاختيار بين مختلف برامج الإنتاج أو برامج التوسع أو البناء الأساسي الممكنة ، وانما تقوم بذلك المرتبات العليا ؛ وهذه تتحرك بوضوح وفق شواغل لا تمت بصلة إلى ((المردود المالي)) ، وانما ترتبط بالسعي وراء أوج اقتصادي واجتماعي للمجتمع .

وتظهر الطبيعة التابعة لمقياس الربح بوضوح في طور انجاز الخطة . هكذا ، فالمطلوب من المشروع أن يعطي الأولوية في التنفيذ لخطة الانتاج والتنويع عنده ، وليس لخطة المردود . وبعبارات محددة جدا ، ليس الربح هو الهدف المركزي لأنه إذا حدث تضارب بين تنفيذ خطة المردود وبين تنفيذ مهمات الخطة الكمية ، فالأفضلية لهذه الأخيرة (على شرط احترام بعض القيود المالية مثل عدم تجاوز خطة الأجور) .

إن صنع منتجات جديدة غير مولدة للربح ، في القريب العاجل على الأقل ، لا يجب أن يمنع المشروع بأية طريقة عن تطبيق وسائل تقنية جديدة .

خلال النقاشات مع الاقتصاديين الصينيين ، ذهب هؤلاء الى حد التشكيك علنا بأنه يمكن للربح أن يلعب دور ((ميزان حرارة)) يقيس التسيير الصحيح للمشروع، او على الأقل التسيير الصحيح من منظار الاقتصاد الوطني . وقد أكد أحد الاقتصاديين الصينيين على أن ((المشروع لا يوجد معزولا . ليس إلا جزءا من الاقتصاد الوطني . وهو يمارس تأثيرا على المشروعات الأخرى)) . ويرى هذا الاقتصادي بالتالي أنه قد يلجأ مشروع ما الى زيادة أرباحه بالقيام بأعمال تسيء، رغم كونها شرعية ، الى سير المشروعات الأخرى وتعرقل تطور الاقتصاد ككل ، الذي هو الهدف الحقيقي الذي يسعى اليه التخطيط .

وقد شدد هذا الاقتصادي نفسه على أن اعتماد الربح ك ((ميزان حرارة)) للسير الصحيح لمشروع ما يقود بسهولة الى ((توزيع الأرباح)) ، أي الى مفهوم يرفضه القادة الصينيون رسميا على اعتبار أنه مخالف للمبادئ الاشتراكية . ويضيف انه منذ اللحظة التي يُعتمد فيها الربح ك ((ميزان حرارة)) – أكثر من ذلك ، إذا أُعتمدَ ك ((دافع)) و وزّع ، جزئيا على الأقل، بين عمال كل مشروع أو مستخدميه – سرعان ما نجد أنفسنا في وضع يقوم فيه كل مشروع ((بمختلف أنواع المناورات)) لزيادة أرباحه ، حتى ولو تم ذلك على حساب المشروعات الأخرى .

ان هذا التذكير بالمواقف العامة كان ضروريا ليس فقط لأهميتها المبدئية ، بل وأيضا لأن هذه المواقف تفسر إلى حد كبير طريقة تحديد الأسعار ، أو بشكل أدق الطريقة التي تُضاف فيها حاشية مردود إلى أسعار الكلفة بغية تحديد أسعار المبيع . وهكذا نصل إلى مستوى الممارسة .

ب – مستوى الممارسة

من سوء الحظ ان جميع البيانات العامة أسهل بكثير من تجميع المعلومات الدقيقة حول الظروف التي توضع في ظلها الحواشي التي تُضاف إلى أسعار الكلفة للحصول على أسعار المبيع .

وبالرغم من ذلك يبدو من المعلومات التي جمعنا ان احدى قواعد تحديد الأسعار المستعملة أكثر من غيرها هي التالية : يُضاف إلى سعر الكلفة (المُحدّد تاريخيا إلى حد ما) حاشية تبلغ حوالي ١٠% . ويُحسب السعر الذي يتحدد بهذه الطريقة على أساس سعر الكلفة المُبرمج نفسه الذي يتحدّد على مستوى يوازي السير ((الطبيعي)) لمشروع ما ، أو يوازي متوسط سعر الكلفة لا يُراجَع باستمرار ، ينجم عن ذلك ان الحاشية الفعلية للمردود تتزايد في اللحظة التي ينخفض فيها سعر الكلفة الفعلي وسعر الكلفة المبرمج . وقد يستمر ذلك طوال سنين عديدة حتى يتبين للسلطات المكلفة بمراقبة الأسعار ان الوقت قد حان لتخفيض سعر المبيع وذلك لتأمين انسجام

أفضل مع سعر الكلفة الجديد الذي يُنظر إليه على أنه ((اعتيادي)) فتضاف إليه حاشية تُحسب من جديد وفق معيار مماثل للمعيار المستعمل سابقا .

فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الصادرة عن الجماعيات الشعبية (التي لا يوجد بالنسبة لها ((سعر الكلفة)) بالمعنى الكامل للكلمة ، لأن أعضاء الفرق لا يتقاضون اجرا محددًا) ، تحدد الأسعار حسب مبادئ تعرضنا لها سابقا وذلك سعيا وراء تأمين دخل عادل لأعضاء الفرق . لا يُحسب ((المردود)) ، في هذه الظروف ، بشكل معزول ، بل ينصب الاهتمام على أموال التراكم التي تغذيها نسبة مئوية معينة من العائدات المالية الآتية من مبيع المنتجات .

تدل الاشارات التي جمعناها في بعض الجماعيات ان ١٠% من المبيعات يعود لأموال التراكم. ان هذا المعدل يتغير بالنسبة للدخل العام حسب أهمية تسويق المنتجات . ولا بد من أن نضيف له أيام العمل المخصصة لأعمال البناء الأساسي (٣% كحد أقصى) ، وفي بعض الأحيان قسما من ((أكلاف الإنتاج)) إلى مدى ما تدخل تحت هذا العنوان أموال الاهتلاك أو حتى ايجار المعدات إلى الفيلق أو الجماعية^(٥٢) .

ان معدل ١٠% للمردود السالف الذكر ، الذي يضاف إلى أسعار كلفة قطاع الدولة ، ليس المعدل الوحيد المستعمل . ويبدو ان المشروعات تستعمل معدلات اخرى أكثر ارتفاعا . وهكذا ففي مصنع الخيوط الاصطناعية في ((نانكين)) ، قيل لنا ان المتوقع ، عندما يبلغ المشروع وتيرة سيره الطبيعية ، أن تبلغ معاملته ٤٣ مليون يوان ، وأن يبلغ ربحه الصافي ١٥ - ١٦ مليون يوان . وهذا يعطي معدل

^{٥٢} - في جماعية ((تلال القبور الثلاثة عشر)) (منطقة بيكين) تقضي الخطة بأن يخصص ١٠% من المبيعات كمعدل للتراكم بالنسبة للاستثمارات الجديدة (ري ، بناء أساسي ، كهرباء) ، يضاف إليه ٥% لأموال الاهتلاك . ويبدو ان المجموع - ١٥% - مرتفع بشكل استثنائي .

مردود (علاقة الربح بحجم المعاملات) يبلغ ٣٣% ، أي ان معدل المردود أعلى بكثير من معدل ١٠% السالف الذكر^(٥٣) .

وقيل لنا في هذا المصنع ايضا انه يجب أن ترتفع الاستثمارات الثابتة إلى ٦٥ مليون يوان ، بما في ذلك كل النفقات (التي تشمل ، فيما تشمل ، اعادة توطين القرويين الذين كانوا موجودين على الأرض التي بُنيَ المصنع عليها) وإذا حسبنا علاقة ال ١٥ - ١٦ مليون يوان من الارباح الصافية المتوقعة بنفقات الاستثمار الثابت هذه ، نحصل على معدل ((مردود)) لرأس المال الثابت المستثمر يبلغ ٢٠% .

بالنسبة لمصنع الأغذية المُعلبة ((ميايغ)) في شانغهاي ، قيل لنا ان أسعار المبيع المحددة لمنتجات المصنع تقع في مستوى أعلى من مستوى ١٠ - ١٥% من سعر الكلفة بما في ذلك الاهتلاك . والفارق بين سعر المبيع عند الخروج من المصنع وسعر المفرق هو ٥ - ١٠% .

وبيّن مثال آخر ان حاشية المردود قد تكون أكثر ارتفاعا بكثير من ال ١٠% السالفة الذكر . عند زيارتنا لمحطة توليد الكهرباء في ((شي - تشين - تاي)) قيل لنا ان سعر كلفة الكيلوات أقل من ٠,٥ فين (الفين = ٠,٠١ من اليوان) ، في حين نجد ان سعر مبيع كيلوات الكهرباء الى الجماعيات الشعبية يبلغ ٣ فين^(٥٤) ، وتحصل الجماعيات الشعبية على تيار كهرباء رخيص نسبيا لأننا نعلم ان الصناعة تدفع سعر الكيلوات أكثر ما تدفعه الجماعيات . إن ارتفاع سعر الكيلوات بالنسبة لسعر الكلفة يعود أيضا ، في هذه الحالة ، الى ان سعر الكلفة للتيار الكهربائي المستخرج من الماء أضعف بكثير من سعر التيار المستخرج من المحطات

^{٥٣} - ولكن يجدر ألا ننسى ان هذا مصنع جديد وحديث ، وربما كان ذلك ما يفسر معدل مردوده المرتفع ، فالمحتمل انه يجري تحديد سعر تسويق انتاجه مع الأخذ بعين الاعتبار متوسط سعر الكلفة للفرع ، وهو سعر أعلى ، ولا شك ، من سعر هذا المصنع الحديث .

^{٥٤} - فيكون الربح ٢,٥ فين ، أي بنسبة ٥٠٠% .

الحرارية . ويُحسب سعر التيار على أساس قاعدة وحيدة التي يبدو انها تقوم على سعر الكلفة المتوسط زائد حاشية مردود ، لأن محطات التوليد تبيع التيار بسعر كلفة مرتفع نسبيا وذلك لكي يتأمن لها حاشية ربح . إن الاشارات السابقة تسمح لنا بأن نلاحظ بعض التباين في سعر الكلفة للإنتاج الكهربائي : خلال زيارتنا لمحطة شي - تشين - تاي ، تبين لنا ان سعر الكلفة للتيار ذي الاصل الحراري هو في العادة ستة أضعاف ما هو عليه في محطة شي - تشين - تاي ؛ وان سعر الكلفة للكهرباء في شانغهاي (التي تملك محطات توليد حرارية قديمة يبلغ ثمانية أضعاف ما هو عليه في شي - تشين - تاي^(٥٥)) .

٣ - استعمال الأرباح

في الصين ، كما في البلدان الاشتراكية الأخرى ، لا تبقى الأرباح التي يكتسبها مشروع ما على مستوى هذا المشروع ، وانما يُعاد القسم الأكبر منها الى الموازنة . وهكذا تضاف هذه المبالغ المتقطعة من أرباح مشروعات الدولة الى موارد مالية أخرى ، وبخاصة الى الأموال القادمة من الضرائب على حجم المعاملات . وعندما تفرض ضريبة ما على مشروعات الدولة ، فهي توازي قسما من قيمة إنتاج هذه المشروعات ، وهو القسم الذي لم يتحقق على شكل أرباح فردية ضمن إطار محاسبة مشروع معين .

لكي نفهم طبيعة سير نظام الاسعار والنظام الحالي في جمهورية الصين الشعبية، فالمهم اذن ان نمتحن في آن واحد ما الذي يجري للأرباح التي تحققها مشروعات الدولة^(٥٦) وما هو الوزن الخاص لهذه الأرباح بالنسبة لموارد التمويل الأخرى ، وخاصة بالنسبة للموارد المالية الأخرى في قطاع الدولة نفسه .

^{٥٥} - بسعر كلفة كهذا (٤ فين) ، تخسر المحطات الحرارية في شانغهاي عندما تبيع الكهرباء للجماعات الشعبية .

^{٥٦} - فلنذكر ان الجماعات الشعبية تحتفظ بالأرباح التي تحققها أو بدقة أكثر باموال التراكم ؛ ولا تحول هذه الموارد الى الموازنة .

فيما يتعلق بالأرباح التي يحققها مشروع الدولة في الصين ، فهو لا يحتفظ منها الا بجزء صغير ، هذا اذا كانت هذه الأرباح ضمن الحدود التي تتوقعها الخطة . اما بالنسبة للأرباح التي تتحقق ((خارج الخطة)) (أي التي تتعدى توقعات الخطة) ، يحتفظ المشروع منها بنسبة أكبر . ونطلق على الأرباح التي يحتفظ بها المشروع اسم ((اموال المشروع)) . ونُسَمِّعُ هذه الأموال في مجالين :

– لتحسين الظروف العامة للعمل في المشروع ، وخاصة ضمان العمل .

– لتحسين أحوال العمال جماعيا .

وهكذا ، فإن أموال المشروع لا توزع على شكل مداخيل فردية ، وذلك على عكس ما يُقترَحُ حاليا في الاتحاد السوفييتي ، وما هو مطبق جزئيا . وبهذا المعنى ايضا نقول أن الربح لا يلعب دورا في ((الدفع)) المادي ، على الأقل فيما يتعلق ((بالدفع)) ذي الطابع الفردي ؛ لأن لا بد لنا من أن نعترف أن استعمال اموال المشروع لتحسين الأوضاع الجماعية يمكن أن يلعب دور ((الدفع)) بالنسبة لمجموع العاملين .

ولكن لا بدّ من التشديد على أن ((الدفع)) المادي بواسطة الربح ضعيف جدا ، لأن الربح لا يبقى في المشروع الذي حققه ، إلا أن هذا لا يعني ان الربح لا يلعب دورا ما في تقييم تسيير المشروع أو حتى في توجيه الانتاج .

وهكذا ، فإن كون أسعار المنتجات ذات النوعية الأعلى من المعدل تُحدّد على مستوى اعلى من مستوى أسعار المنتجات ذات النوعية المتوسطة أو الرديئة هو ((دافع)) نحو تحسين نوعية الانتاج . ولكن هذا الدفع ليس ((دفعا ماديا)) ، لأن ما من احد ((يُكافأ)) ماديا على أساس الأرباح ؛ وهذا لا ينفى بدوره أن هذه النوعية الفضلى تنعكس في مستوى أعلى من المردود في المشروعات التي تصنع المنتجات الجيدة .

إن المشروعات التي تُدار بطريقة أحسن من غيرها في حين ان مستواها التقني مماثل لها ، تعمل بأسعار كلفة أضعف ، وتكون اسعار مبيع منتجات مماثلة هي نفسها ، فتحقق بالتالي معدل مردود اكثر ارتفاعا ، وهذا بالتحديد هو علامة الادارة الجيدة . هنا ايضا ، نجد ان نوعية الادارة تنعكس على مستوى المردود .

إلا أن الطابع الرئيسي للاقتصاد الصيني الحالي هو المركزة شبه الكاملة للأرباح التي تتحقق في قطاع الدولة . وهذا اختلاف كبير عن الوضع الحالي في الاتحاد السوفييتي حيث يُترك للمشروع ثلث الأرباح على الأقل ، وذلك لتغذية بعض الاستثمارات ولزيادة اموال تسييرها الجاري .

يستحيل علينا ، لسوء الحظ ، تقييم الدور الذي تلعبه ارباح مشروعات الدولة التي تدفع الى الموازنة والضرائب التي تدفعها هذه المشروعات نفسها مجموع عائدات الموازنة في السنوات الأخيرة . ولكن فلندكر ببعض الأرقام بالنسبة للسنوات السابقة. فمثلا بلغ مجمل أرباح مشروعات الدولة لعام ١٩٥٢ (الصناعية والزراعية وغيرها) ٥,٧٣ مليار يوان ، في حين ان الضرائب التي دفعتها المشروعات الصناعية والتجارية (بما فيها المشروعات الفردية التي كانت ما تزال موجودة آنذاك) بلغت ٦,١٦ مليار . منذ تلك الفترة ، اذن ، والأرباح التي تدفعها مشروعات الدولة الى الموازنة موازية تقريبا لكميات الضرائب والرسوم التي تدفعها المشروعات الصناعية والتجارية . وتتعدّل هذه العلاقة باضطراد ، بتأثير تغيّر يطرأ على النظام الضريبي وخاصة على أنماط الملكية . وفي عام ١٩٦٠ كانت أرباح مشروعات الدولة هي ٢,٣٣ ضعف الضرائب والرسوم التي دفعتها المشروعات الصناعية والتجارية .

إن هذا الرقم الأخير جدير بالاهتمام . فهو يعني ان الدخل الصافي على مستوى مشروعات الدولة يكون ، منذ ١٩٦٠ ، حصة أساسية من عائدات الموازنة . وهذا وضع مختلف جدا عما كان عليه الاتحاد السوفييتي قبل الحرب . ففي عام ١٩٣٩ مثلا ، كانت العلاقة بين الضريبة على الربح وبين الضريبة على حجم المعاملات

هي ٢١% . وبعبارة أخرى ، ففي تلك المرحلة كان الاتحاد السوفييتي يحقق القسم الأكبر من الدخل الصافي من خلال الضريبة على حجم المعاملات وليس من خلال الضرائب على أرباح المشروعات . وما تزال الضريبة على حجم المعاملات في الاتحاد السوفييتي حاليا تلعب في تمويل الموازنة دورا أهم من الدور الذي تلعبه أرباح مشروعات الدولة . إن علاقة الأرباح التي تدفع الى الموازنة بعائدات الضريبة على حجم المعاملات هي ٩٠% . وهذا يرتبط في آن واحد بسياسة أسعار معينة ، وايضا بالطريقة المباشرة التي تُعامل فيها المداخيل والمنتجات الزراعية في الاتحاد السوفييتي .

٤ - تمويل الاستثمارات واماوالتسيير الجاري على مستوى المشروع

إذا اعتبرنا أن القسم الأساسي من الأرباح التي تحققها المشروعات يُدفع الى الموازنة ، فإن الاستثمارات الضرورية لتطوير المشروعات الحالية ولإنشاء مشروعات جديدة تعتمد على ((أموال التراكم الاجتماعي)) . وهذه الأموال ، التي تقابل مقولة اقتصادية معينة ، محصورة أساسا بالموازنة وتوزع بطريقة ثانوية بواسطة التسليف .

أ - البناء الأساسي

تتولى الدولة عمليا تمويل ما يُسمى ((البناء الأساسي)) ، وذلك حتى في المشروعات الموجودة .

في هذه الحالة الأخيرة ، يقوم المشروع ، الذي ورد موضوع توسيعه في خطة البناء الأساسي بوضع خطة مُفصلة لتمويل هذا البناء . ويجب أن تسمح خطة التمويل هذه بتحقيق أهداف البناء المحددة . وبعد الموافقة على الخطة المالية ، يُسمح للمشروع بان يتسلم الوسائل المالية الضرورية من الدولة كقاعدة عامة ، يجب على كل زيادة للأموال الثابتة داخل المشروع ان تتم نتيجة تمويل من الدولة .

وبعبارات أخرى ، فإن التمويل الذاتي في مشروعات الدولة هو شبه معدوم في الوقت الحالي .

ب - أموال التسيير الجاري

فيما يتعلق بتقديم أموال التسيير الجاري التي يجب أن تتوفر لكل مشروع ، فهذا ما تضطلع به الدولة والتسليف .

عند تأسيس المشروع ، تُقدّم له الدولة اعتماد تسيير يوازي الحد الأدنى الضروري لسيره . إذا تزايدت الحاجات العادية لأموال التسيير الجاري للمشروع ، نتيجة ازدياد إنتاجه مثلا ، فإن الدولة هي التي تقدم الوسائل الضرورية .

وفي مقابل ذلك ، إذا كان المشروع يحتاج إلى أموال جارية آنية فقط ، وجب عليه طلب قرض من المصرف . وتُعطى له هذه القروض ضمن إطار خطة إقراض تسري على ثلاثة أشهر ، ويجب دفعها على أمد قصير . وقد يكون اللجوء إلى هذه القروض الاستثنائية إستجابة لحاجات إستثنائية ، أو لخروج كميات من المال لم يُحسَب لها حساب . ويجب على المصرف أن يراقب استعمال المشروع للقروض وان يطلب تسديدها خلال المهلة المحددة ، وهي سنة كحد أقصى .

أما بالنسبة لأموال التسيير الجاري المتوفرة لدى المشروع والتي لا حاجة له بها، فيجب إيداعها في المصرف . ويستعمل المصرف هذه الأموال لإقراض المشروعات الأخرى . ويجب على المصرف ، كقاعدة عامة ، أن يضمن لكل مشروع رأس المال الجاري الضروري لتزايد إنتاج المشروع حسب إقتضاء الخطة.

ج - اعتماد الاهتلاك واعتماد الاصلاحات الأساسية

ما ان يؤسس مشروع ما ويعمل على مستوى مُعيّن ، حتى يصبح من الضروري، مبدئيا ، ضمان تنفيذه للعمليات المؤدية إلى مجرد التوالد . وهذا يتطلب

ان تتوفر لديه الوسائل المالية الضرورية لتشغيل ذلك الجزء من الاستثمارات الخام الذي يوازي مجرد تجديد المعدات التي بحوزته وصيانتها .

ان اضطرار المشروع إلى مواجهة هذه الواجبات هو الذي يدفعه إلى تكوين ((اعتماد الاهتلاك)) و ((اعتماد الترميمات الأساسية)) .

ويتغذى اعتماد الاهتلاك في المشروع بواسطة أموال مقطوعة من عائدات المبيع. ويتم هذا الاقتطاع حسب بعض القواعد ويُضاف مجموعه إلى سعر الكلفة في المشروع .

ان قواعد حساب الاهتلاك ذات أهمية مزدوجة : انها تحدد المستوى الفعلي لسعر الكلفة (ما دام الاهتلاك مندمج بهذا الأخير) من جهة ؛ ومن جهة اخرى ، تضمن لكل مشروع الامكانية المالية للعمل على تجديد المعدات المستعملة يكون هذا التجديد ضروريا .

يبدو ان قواعد حساب الاهتلاك هي قواعد جد محددة في الاقتصاد الصيني . يُدرس وضع كل مشروع لمراقبة تطور اهتلاك منشآته الثابتة ، بحيث يتوافق معدل الاهتلاك مع سرعة اهتلاك التجهيزات التي يملكها المشروع . ويظهر الطابع المحدد لقواعد حساب الاهتلاك أوضح ما يظهر عند زيارة مصنع جديد مثل مصنع الأسمدة في ((ووتسينغ)) حيث قيل لنا ان حساب الاهتلاك ليس حاسما ، في الوقت الحاضر ، لأن المسؤولين يعتبرون انهم لم يبلغوا بعد معرفة كافية لسرعة اهتلاك العتاد . وقد ظهر لنا هذا الطابع المحدد لقواعد الاهتلاك في زيارة مصنع للنسيج في شانغهاي أيضا . لقد أرسل ((مكتب صناعة النسيج في شانغهاي)) بعض موظفيه إلى هذا المصنع القديم لدراسة وضع التجهيزات القديمة بغية تحديد قواعد اهتلاك لها . وعلى عكس ذلك ، تُحدّد معايير الاهتلاك وفق قواعد عامة فيما يتعلق بالآلات الحديثة ذات الاستعمال الجاري. وهكذا ، فان مدة اهتلاك نول الحياكة لا يتعدى في الغالب الثلاثين سنة . وتحسب مدة اهتلاك آلات أخرى على

٢٥ عام ، أو عشرة أعوام . وفيما يتعلق بالبنائيات ، تحسب مدة الاهتلاك على أساس طبيعة مواد البناء ، مثلا إذا كانت بنائية من الاسمنت أو من ((الطوب)) . وبديهي ان المصنع ليس هو الذي يضع هذه القواعد ، وإنما تضعها المرتبات العليا التي يخضع هذا المصنع لها .

أما فيما يتعلق باعتمادات الترميم ، فإنها تحسب على أساس دورة الترميمات الكبرى . تُحسب أكلاف كل عملية ترميم كبيرة والمدة المتوسطة التي يجب أن تحدث فيها عملية الترميم هذه . ويُحسب على هذا الأساس المبلغ السنوي الواجب دفعه لاعتماد الترميم .

ان استعمال المشروع لاعتماد الاهتلاك التابع له مختلف عن استعماله لاعتماد الترميم . والواقع ان المرتبة التي يخضع المشروع لها تراقب بدقة استعمال المشروع لاعتماد الإهلاك . وبعبارة اخرى ، فلا يمكن اتخاذ قرار بتجديد آلة ما إلا ضمن إطار خطة الدولة الموحدة . ويهدف هذا الاجراء الى الحيلولة دون استعمال أهوج لاعتماد الاهتلاك . والواقع ان هذا لا يعني ، من منظار الاقتصاد الوطني ، ان استعمال اعتماد معين للاهتلاك من أجل التجديد ضمن إطار مشروع موجود هو الاستعمال الأكثر فعالية لهذا المورد .

على عكس ذلك ، نجد ان اعتماد الترميمات الأساسية هو بمتناول المصنع أو المشروع . وهو يستعمله حسب حاجته . ولكن ((حرية)) التصرف باعتماد الترميمات لا تعني بالطبع عدم خضوع هذا الاستعمال فعلا لبعض القواعد أو عدم مراقبة التقيد بهذه القواعد .

٥ - تمويل الخزينة للإنماء الاقتصادي

ان مركزة القسم الأكبر من أرباح مشروعات الدولة بواسطة الخزينة يؤدي بالطبع إلى مرور القسم الأهم من نفقات الإنماء الاقتصادي عن طريق الموازنة .

وهكذا ، ففي موازنة الدولة لعام ١٩٦٠ ، آخر موازنة نُشرت أرقامها ، نجد ان ما يقارب ٦٣% من النفقات مكرّس للبناء الاقتصادي . وفي المقابل ، لم يخصّص للادارة إلا ٤,٦ من النفقات ، في حين يعود ١٢,٦% منها الى الخدمات الاجتماعية والثقافة والتعليم ، و ٨,٥% الى الدفاع الوطني . ان جماعات أخرى تضطلع بنفقات اخرى في مجال الخدمات الاجتماعية والثقافة والتعليم . ففي الارياف الصينية بشكل خاص ، تضطلع الجماعات الشعبية نفسها بقسم من هذه النفقات .

لم تطرأ تعديلات ملموسة على بقية النفقات خلال السنوات الاخيرة . ومن سوء الحظ اننا لا نستطيع أن نقدم هنا إلا الأرقام المرتبطة ببنية النفقات في بلدية شانغهاي . ولان هذه البلدية هي سلطة غير سلطة الدولة ، فانها تتركّس القسم الأكبر من نفقاتها للثقافة والخدمات التعليمية ، ولا تحتفظ الا بقسم صغير للبناء الاقتصادي لان الدولة تضطلع بالمجهودات الأساسية في هذا المجال. فيما يلي توزيع نفقات بلدية شانغهاي في عام ١٩٦٣ بالنسب المئوية^(٥٧) :

توزيع بلدية شانغهاي للنفقات العامة - ١٩٦٣

البناء الاقتصادي	٤٦,١٤%
صناعة	٢٢,٣٣%
خدمات عامة :	
- (نقل ، ماء ، الخ)	١٥,٠٣%
- زراعة وريّ	٦,٠٩%

^{٥٧} - تغطي بلدية شانغهاي في آن واحد احياء مدنية وعشر مناطق ريفية ، وتضم ما مجموعه ١٠ ملايين شخص، سبعة منهم في المدن وثلاثة في الريف . وهذا اذن عدد سكان يفوق عدد سكان بعض الدول الاوربية . ولهذه الوحدة الجغرافية المركز نفسه الذي للمقاطعة . لذا ، فلا يجب ان تفودنا كلمة ((بلدية)) الى الاعتقاد ان الأمر يتعلق بالخدمات البلدية بالمعنى الذي يعطي لها في فرنسا مثلاً .

نفقات عامة	-	٢,٦٩%
ثقافة ، علوم ، تعليم		٣٨,٧٦%
نفقات ادارية		١٠,١٦%
نفقات عامة		٤,٢٤%

وبالرغم من أن الموازنة المنشورة اعلاه هي موازنة بلدية فإن توزيع العائدات شبيهه جدا بتوزيع عائدات الدولة لعام ١٩٦٠ . ففي عام ١٩٦٣ ورد ٦٣,٩٢% من عائدات موازنة بلدية شانغهاي من أرباح المشروعات المحلية ، في حين ورد ٣٣,٧٢% من الضرائب والرسوم . . .

توزيع بلدية شانغهاي لعائدات الموازنة عام ١٩٦٣

أرباح المشروعات المحلية		٦٣,٩٢%
ضرائب ومساهمات		٣٣,٧٢%
منها :		
- الملكية الجماعية		١,٧٤%
- الحرف		١%
- الزراعة		٠,٧٤%
- الملكية الوطنية		٣١,٩٨%
عائدات مختلفة		٠,١٩%
اضافة محلية		٢,١٧%

تلك هي الاشارات الرئيسية التي جمعنا حول المفاهيم السائدة حاليا في الصين عن تكوين الاسعار والمردود ؛ وحول ممارسة تحديد الاسعار وحواشي المردود فضلا عن وسائل تمويل التراكم . ان الممارسة والوسائل مشابهة بشكل عام لما نجد في بلدان اشتراكية اخرى ، والاتحاد السوفييتي خصوصا . ولكن هذا لا يحول دون وجود جوانب خاصة . وأكثر هذه الجوانب خصوصية هو ان تحقيق القسم الاكبر من ((العمل من أجل المجتمع)) يتم على شكل ربح المشروع ، هذا مع وجود هيمنة مركزية شبه كاملة للموازنة على هذه الارباح . وترتبط هذه المركزة نفسها بالاهمية القليلة المعطاة لآليات ((الدفع المادي)) .

الفصل الخامس

أسلوب مميز في بناء الاشتراكية

جَاك شاربير

شارل بتلهام

لكي نصل إلى أعمق للدور الذي تلعبه في الصين المجهودات الرامية إلى خلق تصرفات وقيم جديدة ، يجب أن نفهم أولاً لماذا يُنظر إلى ولادة هذه التصرفات والقيم الجديدة على أنها ((هدف بحد ذاته)) . ويتحتم علينا كذلك ان نذكر بالمشكلات التي تطرحها العلاقات بين البنى الفوقية الايديولوجية والقاعدة الاقتصادية .

في التعريف الذي يُعطى في الصين لأهداف بناء الاشتراكية ، يجري التذكير ، بشدة واستمرار ، على أن هذه الأهداف لا تقتصر على التطور المتسارع لقوى الإنتاج وعلى ولادة علاقات إنتاج جديدة . يرد التذكير دائماً بأنه اذا كانت مثل هذه التطورات والتحوّلات تشكل الأساس الذي لا بد منه لبناء الاشتراكية – لأنه لا يمكن الوصول الى الاشتراكية بدون تطور كاف لقوى الإنتاج ولعلاقات الإنتاج الملائمة – فإنها ، مع ذلك ، لا تكفي لكي تضمن لنا بأن تكون ثمرة الجهد المبذول هي مجتمع اشتراكي حقا .

فالواقع أن الاشتراكية تتميز ، كغيرها من التكوينات الاجتماعية ، بعلاقات اجتماعية جديدة ، وليس فقط بعلاقات إنتاج جديدة ، وبوعي اجتماعي جديد وبتصرفات ومواقف جديدة في آن واحد. وهذا ما نعنيه بشكل خاص عندما نقول أنه يجب على المجتمع الاشتراكي أن يخلق ((إنساناً جديداً)) .

١ – القاعدة الاقتصادية والبنى الفوقية الايديولوجية

أن نجهد في تحقيق تحولات في القاعدة مثلما نجهد في تحقيق تحولات في البنى الفوقية ، يعني أن نناضل من أجل إنشاء بُنى اجتماعية جديدة (وليس مجرد بنى اقتصادية جديدة) ، ومن اجل تحقيق تحولات ايديولوجية عميقة . تلك هي ، مبدئياً، الاهداف الاساسية التي تسعى إليها جميع البلدان السائرة في طريق الاشتراكية ، رغم وجود اختلافات في وجهات النظر حول الروابط التي تجمع بين هذه التحولات المختلفة.

أما بالنسبة للصين ، يرد التذكير دائما بأنه لا يكفي تأمين وتائر تطوّر ((أسرع)) من وتائر التطور التي تستطيع أن تبلغها الرأسمالية ، وإنما يجب توليد تركيب اجتماعي جديد بقواعد سلوكه وبنائه الايديولوجية كذلك وعلى نفس المستوى من الأهمية .

إنّ ثبّي مثل هذا الهدف ، من وجهة نظر ماركسية ، ليس تعبيراً عن ((اختيار)) كفي ، وإنما هو اعتراف بحاجة تاريخية يفرضها مستوى التطور الممكن لقوى الإنتاج الحديثة . والاعترافات بهذه الحاجة التاريخية يعنى الإقرار بأنه إذا لم يتحقق تحوّل جذري ليس في علاقات المُلْكِيَّة وحسب وإنما في مجموع نمط الإنتاج والبنّي الفوقية للمجتمع ايضاً ، تكون النتيجة عجز قوى الإنتاج عن التطور ، أو اضطرارها الى التطور بشكل متناقض ، أي بأن تولّد قوى مخربّة متزايدة على الصعيد المادي أو على صعيد البشر أنفسهم . فتزداد عبودية هؤلاء لمنتجاتهم حتى في مجال الاستهلاك .

يمكننا القول ، بطريقة أكثر تحديداً ، ان التحليل السابق يعنى أن نمط الإنتاج الجديد - نمط الإنتاج الاشتراكي - لا يمكن ان يتقدم ، وان يحافظ على نفسه بالتالي، اذا لم تُشَدَّ ((بُنْي فُوقِيَّة)) ملائمة ، أي علاقات اجتماعية ومواقف وتصرفات وأفكار اجتماعية محددة بشكل خاص . وفي حال تعدُّ ذلك ، فإن القاعدة الاقتصادية التي سنحاول بناء الاشتراكية عليها مهددة بالتحويلات التراجعية على مستوى علاقات الإنتاج أم قوى الإنتاج نفسها . والواقع أن قوى الإنتاج هذه مهدّدة بأن تتقدّم ببطء متزايد إذا لم تتجه هذه المواقف والتصرفات ومجموعات القيم المقابلة لها نحو تدعيم نفسها ، بل اتجهت نحو الاضمحلال مفسحة المجال أمام مواقف وتصرفات ومجموعات قيم تنتمي الى تكوينات اجتماعية سابقة ما تزال تحتفظ بأساس موضوعي في الظروف المادية طالما ان مستوى قوى الإنتاج لم يرتفع بما فيه الكفاية .

المسألة المطروحة إذن هي مسألة العلاقات بين القاعدة الاقتصادية وبين البنى
الفوقية المقابلة لها .

إن التفسير ((الميكانيكي)) لهذه المشكلة قد يجرُّنا الى الاعتقاد بأن كل نمط
إنتاج يوِّد ((في التحليل الأخير)) مواقف جديدة ومجموعات قيم جديدة
وايديولوجية جديدة و ((إنسانا جديدا))^(٥٨) .

وعلى العكس من ذلك ، فإن التفسير الجدلي يقودنا إلى الاعتقاد بأنه إذا كان تقدُّم
نمط إنتاج معيَّن (أي تقدُّم قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج فيه) هو الشرط
الضروري لتحويل البنى الفوقية ، فهذا لا ينفي أن تكون لهذه البنى الفوقية ديناميتها
الخاصة ضمن حدود معيَّنة ؛ كما أنه لا ينفي ، بشكل خاص ، ((مفعولها العكسي))
على القاعدة الاقتصادية نفسها . ولا بدَّ من ان نستعيد ، في هذا الصدد ، التفسيرات
التي أعطيت لبعض نصوص ماركس وأنغلز .

إن التفسير الجامد لبعض نصوص ((البيان الشيوعي)) و ((الردِّ على
ديوهرنغ)) قد وُِد نظرة ((ميكانيكية)) تُناقِض التحليلات الشاملة التي خُفِّها
ماركس وأنغلز . والواقع انهما قد شدَّدا باستمرار على الطابع الشامل للتحويلات
الاجتماعية ، وبالتالي على تفاعل مُختلف العناصر التي يتكوَّن منها التركيب
الاجتماعي الشامل .

فمثلا نجد ان انغلز في كتابه حول ((أصل العائلة ، الملكية الفردية والدولة)) قد
بيَّن التأثيرات العميقة التي قد تُمارسها بعض عناصر البناء الفوقي الايديولوجي
على التطور الاجتماعي . فعندما يُحلل مجتمع الرقّ عن توليد نمط إنتاج جديد

^{٥٨} - الواقع أن هذا التفسير ((الميكانيكي)) نفسه للعلاقات بين مختلف مستويات الحياة
الاجتماعية هو الذي دفع بعض الماركسيين الى الاعتقاد بأن تقدم قوى الانتاج كفيل بتوليد كل
ظروف التحويل الثوري لنمط إنتاج معيَّن . في حين يبين الواقع أن هذا التقدم هو الشرط
الأساسي للتحويل ، إلا ان هذا الأخير لا يتحقق ، نهائيا ، إلا بتوسط التناقضات الاجتماعية وما
تولده من نضال سياسي ، أي بنضال البشر الواعي .

مُشجّع على تطور قوى الانتاج ، يُشدّد على أن ((احتقار العمل المنتج)) ،
الموروث عن مجتمع الرقّ ، هو كايح في وجه التطور .

يقول أنغلز :

((إن نظام الرقّ . . . وهو يموت . . . يترك شوكتة المسمومة : احتقار الرجال
الأحرار للعمل المنتج . هنا تكمن الطريق المسدودة التي وَجَدَ العالم الروماني نفسه
فيها : كان الرقّ مستحيلا اقتصاديا ، أما عمل الرجال الأحرار فكان مُحترقا في
معظم الاحيان . لم يعد باستطاعة الاول أن يكون قاعدة الإنتاج الاجتماعي ، في
حين لم يكن الثاني قد بَلَغَ مرحلة توهلهُ لأن يكون قاعدة هذا الإنتاج . فكان الحلّ
الوحيد لهذا الوضع هو قيام ثورة شاملة)) .

يبين هذا النص بوضوح كيف يمكن لموقف - ((احتقار العمل المُنتج)) - أن
يُصبح عائقا أمام تطور قوى الإنتاج ، وكيف يقدر أنغلز أن الثورة الشاملة هي
وحدها الكفيلة بقلب عنصر البناء الفوقي هذا قلبا كافيا يجعل من التقدّم الجديد أمرا
ممكنا .

ما دمنا قد استعدنا النص السابق لأنغلز ، الذي نجد أقرانه بالنسبة لحقبات تاريخية
أخرى في تحليلات ماركسية اخرى^(٥٩) ، فلا بدّ من استعادة الطريقة التي يبلور
أنغلز بها تحليله للثورة التي حدثت بين القرن الخامس والقرن التاسع طالما أن
القضية قضية ثورة في البنى الفوقية الايديولوجية قد كَيَّفَت هذه البنى لمتطلبات قوى
الإنتاج نفسها^(٦٠) .

^{٥٩} - كلنا يعرف جملة لينين الشهيرة : ((الافكار تصبح قوى عندما تستحوذ على الجماهير)) .

^{٦٠} - الواقع أن الافكار تتحول الى قوى ايجابية عندما تستجيب لمتطلبات التطور الاجتماعي ،
أي للمستوى الذي بلغته قوى الإنتاج والعلاقات الاجتماعية الموجودة أو ما هو منها في طور
التكوين .

يؤكد أنغلز أن أي تقدم عملي في قوى الإنتاج أو علاقات الإنتاج لم يحدث خلال القرون الاربعة التي تمت فيها هذه الثورة . فبالرغم من الانقلابات الكبيرة التي أحدثها سقوط الامبراطورية الرومانية وغزوات القبائل الجرمانية ، نلقى الأشكال القديمة للملكية ولعلاقات الانتاج وقد اتخذت أسماء جديدة . يقول أنغلز :

((في الظاهر ، عاد مجموع السكان الى نقطة الانطلاق بعد اربعة قرون من الزمن))^(٦١) .

ولكنه سرعان ما يستدرك قائلا أن تقدما قد جرى . إذا كانت الطبقات قد بقيت كما هي تقريبا ، ((فالناس الذين تتكون منهم هذه الطبقات قد تغيروا)) .

إن استعادة التحليلات السابقة لا يبعدها إلا ظاهريا عن موضوعنا الذي هو المكانة المرموقة التي تُعطى في الصين لتبني الجماهير لمجموعات القيم والمواقف والتصرفات التي تستجيب لمتطلبات بناء المجتمع الاشتراكي .

ومن جهة اخرى ، فإن التحليلات التي استعدنا تؤدي الى رفض بعض التفسيرات ((الميكانيكية)) للعلاقات بين القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي . وقد تصدّر مثل هذه التفسيرات أحيانا عن كتاب يعالجون العديد من المشكلات عادة من وجهة نظر جدلية .

إن الفصل الثاني من الجزء الاول لدراسة ((الاقتصاد السياسي)) لاوسكار لانج يوحي بتفسير ((ميكانيكي)) . ففي هذا الكتاب ، يظهر أن القضاء على التمايز بين قوى الإنتاج من جهة وبين مستوى تطور علاقات الإنتاج وطابع هذه القوى من جهة اخرى يجب أن يكون نتيجة ((فعل القانون الأساسي الأول لعلم الاجتماع)) . ويقول اوسكار لانج ان هذا القانون ((يعيد التوافق بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج الجديدة)) .

^{٦١} - أنغلز ، ((أصل العائلة . . .)) ، الطبعة الفرنسية ، ص ١٩٩ .

ويمكننا أن نقرأ في الكتاب نفسه أن ((فعل القانون الاساسي الثاني لعلم الاجتماع (هو الذي) يعيد التوافق بين البناء الفوقي ومتطلبات القاعدة الاقتصادية الجديدة)) .

توحي هذه الصياغة بوجود تأثير أحادي الجانب تمارسه قوى الانتاج على علاقات الانتاج ، أو تمارسه القاعدة الاقتصادية على البناء الفوقي . وهذا ينطبق على الرسم البياني في صفحة ٣٨ من الكتاب المذكور ، حيث لا تبين ((الأسهم)) إلا حركة ((من تحت لفق)) .

إن الاستنتاج المنطقي لهذا المفهوم هو فكرة ((الطابع المحافظ للقاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي معا)) . وينظر لانج إليها ، بشكل أساسي ، على أنهما يقاومان تقدّم قوى الانتاج ، وعلى انه يتعدّر عليهما التكيّف إلا لاحقا ، وذلك تحت تأثير ((قانوني علم الاجتماع الاساسيين)) .

وبالرغم من أن اوسكار لانج يعترف بأن المرور من تركيب اجتماعي الى تركيب اجتماعي آخر يشكل عملية جدلية ، لأنه ناتج عن حلّ سلسلة من التناقضات، فإن وصفه لهذه العملية يبقى أحادي الجانب . إنه لا يتعدى ((قلب)) الجدلية الهيغلية . وتفوته خصوصية الجدلية التاريخية . فهذه تتطور من خلال التناقضات . ليس التناقضات في التجربة وحسب ، وإنما في الفكر كذلك . ولا تُحلّ هذه التناقضات ، في التحليل الأخير ، بتدخل ((قانون)) مُجرّد ، وإنما بتدخل قانون الطبقات أو الفئات الاجتماعية التي يتكوّن منها ، موضوعيا ، أحد أطراف التناقض الرئيسي في حقبة مُعيّنة وذلك عندما تعي هذه الطبقات أو الفئات الاجتماعية كونها أحد أطراف التناقض الرئيسي . وهكذا يمكن أن يولد ايديولوجية أو وعي ثوريان ، أي عناصر بناء فوقي جديد . وعوضا عن أن يكون لهذا البناء الفوقي طابع محافظ،

فإنه ، على العكس من ذلك ، يؤدي الى انقلاب في القاعدة الاقتصادية والى تقدّم جديد لقوى الإنتاج^(٦٢) .

عندما نحلل على أساس ماركسي التحولات في البناء الفوقي التي هي شرط أي تقدّم جديد لقوى الإنتاج ، غالبا ما نضع في وسط هذا التحليل التحولات السياسية والقانونية ، واستبدال شكل من أشكال الدولة بشكل آخر ، وحلول سيطرة طبقة محلّ سيطرة طبقة اخرى ، وعلاقات ملكية وإنتاج محلّ اخرى . والواقع أن هذه تحولات حاسمة تسمح باستبدال بناء فوقي قديم يعيق التطور ببناء فوقي جديد أكثر ملائمة لتطور قوى الإنتاج . ولكن هذه التحولات تصبح ممكنة عندما ترفض الطبقات التي كانت مضطهدة الايديولوجية القديمة (التي فرضت عليها قبول الوضع القديم) ، وعندما تتبنى ، مبدئيا على الأقل ، ايديولوجية جديدة تُعبّر بطريقة افضل عن متطلبات قوى وعلاقات الانتاج التي يجب أن تكون هذه الايديولوجية انعكاسا لها ؛ أي متطلبات القاعدة الاقتصادية . وبديهي هنا أن الايديولوجية ليست عامل ((مقاومة)) للتغيير ، وإنما هي أحد العوامل المحركة له .

إن هذا الدور الذي تلعبه الايديولوجية لا يمكن أن يكون محصورا بالمرحلة الأكثر تازما من التحوّل الاجتماعي . الحقيقة انه يتعذر على كل تركيب اجتماعي جديد ان يتطور إلا إذا كانت الايديولوجية التي توجّهه قد اضحت الايديولوجية السائدة والمتجهة باضطراد نحو العمق . وهكذا، فإن ايديولوجية ما قد تعيق تطور قوى الإنتاج أو تساهم في تطورها حسب طبيعتها ودرجة سيطرتها وتغلغلها بين الجماهير .

^{٦٢} - يصف اوسكار لانج هذه العملية الثورية باختصار وبشكل جزئي في كتابه السالف الذكر (ص ٤٧ - ٤٨) ، ولكن دون ان يبين انها العملية الحقيقية لكل تحول اجتماعي جذري ، بالرغم من ان هذه العملية تتطلب بالضرورة نضالا ثوريا ، ولا يبدأ هذا النضال إلا بعدما تتكون وتتجسد بعض عناصر البناء الفوقي - الأفكار ، المواقف وغيرها - على شكل ((وعي طبقي ثوري)) ، وعلى شكل تنظيمات محددة يتجسد فيها هذا الوعي الطبقي ويعبر عن نفسه .

طبعا ، ليس للملاحظات السابقة دلالة نظرية وحسب . فإذا نحن أعطينا الأولوية بشكل أحادي الجانب للقاعدة الاقتصادية ، سوف ننزع الى أن ننتظر من تقدّم هذه القاعدة ومن تقدم قوى الإنتاج خاصة أن يولد بناء فوقيا ايدولوجيا ملائما (حسب ((القانون الأساسي الثاني لعلم الاجتماع))) .

وفي المقابل ، إذا اعتبرنا بوجود تفاعل بين القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي ، فإننا سنعمل ، في الوقت نفسه الذي تُطوّر فيه قوى الإنتاج (بواسطة السياسة الاقتصادية) ، على أن ننشر بين الجماهير الايدولوجية التي تقابل القاعدة الاقتصادية الجديدة ، وذلك بواسطة التثقيف بشكل خاص . ويجب أن يهدف التثقيف الى القضاء على المواقف والتصرفات الموروثة عن الماضي ، واستبدالها بمواقف وتصرفات ومجموعات قيم جديدة تُلبّي متطلبات قوى الإنتاج نفسها .

ولا بدّ من الاعتراف بأن دور التثقيف والايديولوجية هذا يزداد أهمية بقدر ما تزداد علاقات الإنتاج والملكية ، التي جاءت بها عملية ثورية ما ، تقدما على المستوى تطوّر قوى الإنتاج في داخل بلد معيّن .

إن ((تقدّم))^(٦٣) النظام السياسي والاجتماعي على المستوى المحلي لتطور قوى الانتاج يولّد بالفعل نمطا خاصا من التناقض ، هو تناقض يشجّع على التقدم السريع لقوى الإنتاج على شرط التوفيق بين طرفيه بطريقة صحيحة ، والسيطرة عليه بشكل واع . هذه الصياغة الأخيرة لا تعني، طبعا ، ان قوى الإنتاج تتقدم ((من خلال)) تطور ((الوعي))^(٦٤) ؛ ولكنها تعني ان وعي علاقات الإنتاج الحقيقية ، في مثل هذه الحالة ، ووعي التناقضات التي يمكن ان تعطبها بالاضافة الى المقدرة

^{٦٣} - وفق تعبير لينين المعروف عندما كان يتكلم عن روسيا السوفييتية على انها ((بلد متقدم سياسيا ومتأخر اقتصاديا)) .

^{٦٤} - يبدو أن هذا هو تفسير ارنستوكي غويغارا في مقاله ((معنى التخطيط الاشتراكي)) في مجلة ((كوباسوسيااليسنا)) ، تموز ١٩٦٤ .

على السيطرة على هذه التناقضات باعتماد سلوك ملائم هي امور ضرورية لتقدم قوى الإنتاج .

ولكي يكتسب هذا الوعي وهذه المقدرة معناهما الاجتماعي ، يجب ترجمتهما ليس الى مفاهيم ومعرفة وحسب ، وانما ايضا الى تنظيم ومواقف تكون الأرضية الملائمة لمجموعات قيم وأنظمة عمل . وإذا لم تتوفر هذه القيم والأنظمة ، فالمعرفة والمفاهيم والوعي تبقى مجردات معدومة الفعالية الاجتماعية .

بعد هذا الانعطاف الطويل ، يمكننا العودة الآن الى بعض السمات المميزة لبناء الاشتراكية في الصين .

٢ - السلم الجديد للقيم الاجتماعية في الصين

إن التأكيد على التثقيف والتنظيم والايديولوجية هو ما يميّز أسلوب بناء الاشتراكية في الصين . وذلك كشرط لولادة إنسان جديد - الهدف النهائي لبناء الاشتراكية^(٦٥) - وكشرط للسير المنتظم للمجتمع الذي يتم بناؤه . والمعترف به فعلا أن هذا السير المنتظم لا يمكن أن يرتكز ، بشكل كامل أو حتى رئيسي ، على الدوافع ذاتها التي كان يرتكز إليها المجتمع الذي سبقه .

يستحيل أن نتعرض ، في حيز هذه الدراسة ، لكل جوانب اسلوب بناء الاشتراكية في الصين . لذا ، سوف نتوقف عند بعض الجوانب ذات الأهمية الخاصة .

^{٦٥} - لنتذكر هنا هذا القول لمورغان الذي يستشهد به أنغلز : ((ان مجرد السعي وراء الثروة ليس مصير الانسان النهائي)) ، ف. أنغلز ، ((اصل العائلة . . .)) ، الطبعة الفرنسية ، ص ٢٣٦ .

١ – الموقف من العمل اليدوي

إن الأهمية المعطاة لمشاركة الكوادر الادارية والسياسية في العمل اليدوي هي أكثر ما يلفت الانتباه في الحياة الصينية ، أ كان ذلك في المصانع أو الجماعيات الشعبية أو الأفلام أو الروايات.

ما هي دلالة هذه المشاركة ؟

١ – تُعبّر هذه المشاركة أولاً عن الاهتمام بإبقاء الكوادر على صلة وثيقة بالواقع وبالقضايا العملية . الهدف من ذلك هو أن لا يقوم المنوطون بعدد كبير من القرارات باتخاذها في مكاتبهم دون معرفة محددة للقضايا المطروحة ، في حين لا يمكن الوصول إلى هذه المعرفة إلا في أماكن العمل نفسها . وتظهر مشاركة الكوادر في العمل اليدوي ، من هذه الزاوية ، ليس كمجرد تعبير عن مشاغل مبدئية وحسب ، وإنما عن مشاغل تتعلق بالفعالية أيضاً : تفادي القرارات ((البرقراطية))، أي القرارات المتخذة بعيداً عن الواقع .

إلا أن النقاش مع المسؤولين عن الاقتصاد الصيني يكشف أنه إذا كان شاغل الفعالية يرد في أذهانهم (ويبدو أنه يعوّض بالنسبة لهم عن المصاعب التي يواجهها المشروع من جراء حرمانه من قسم من جهازه الاداري القليل العدد أصلاً) ، فإنه ليس الشاغل الوحيد ولا حتى الرئيسي .

٢ – إن مشاركة الكوادر في العمل اليدوي وسيلة لتأمين الاتصال الذي لا غنى عنه مع الجماهير . انها ، إذن ، التعبير المُحدّد عن شعار الارتباط الوثيق بين الكوادر والجماهير .

٣ – يمكن القول ، بشكل أعمق ، ان مشاركة الكوادر في العمل اليدوي تجنّبها الشعور بأنها مختلفة عن الجماهير ، معزولة عنها ، لها اهتمامات مختلفة ونمط حياة مختلف .

ويُنظر الى هذه المشاركة على أنها بداية زوال الفرق بين العمل الذهني والعمل اليدوي ، بين عمل الادارة وعمل التنفيذ .

ونجد في الجهة المقابلة الاهتمام بمشاركة العمال اليدويين في مهام الادارة والتسيير ، وذلك للسبب ذاته : النضال ضد أخطار التمايزات الاجتماعية .

كتب بو إي - بو في مقالة له في مجلة ((كوباسوسيا ليستا)) أن نظام دمج العوامل الثلاثة مُطبَّق في الصناعة (كوادر التوجيه ، التقنيون - بما فيهم الاداريون المحترفون - والجماهير العمالية) ، ولكي يُحدِّد ما أورده سابقا ، أضاف بو إي - بو : ((خلال تطبيق نظام دمج العوامل الثلاثة ، تقوم كوادر الادارة والتوجيه بقسم من العمل المنتج ، ويقوم العمال بدورهم بقسم من العمل الاداري اليومي في مجال الإنتاج))^(٦٦) .

٤ - فضلا عن الاهتمام بمنع نسوء تمايز اجتماعي يقوم على التقسيم الدائم للعمل (عمل التوجيه من جهة ، وعمل التنفيذ من جهة اخرى) ، تجري محاربة موقف احتقار العمل اليدوي ، الذي يسهل وراثته عن مجتمع مقسوم الى طبقات وخاصة المجتمع الصيني القديم ، وذلك بواسطة مشاركة الكوادر في العمل اليدوي . والغاية هنا أن يكون موقف الجميع من العمل اليدوي منسجما مع ما يتطلبه مجتمع يبني الاشتراكية ، أي أن يكون منسجما مع متطلبات دكتاتورية البروليتاريا .

وما من شك في ان هذه المفاهيم والاهتمامات جد ملائمة لمتطلبات بناء مجتمع اشتراكي . ولكن يبقى لنا أن نتساءل عن فعالية هذه الإجراءات المختلفة على المدى البعيد في وضع توجد فيه اقلية من الكوادر واكثرية من العمال اليدويين المجبرين على القيام بمهام جسدية قاسية جدا (بسبب المستوى المنخفض لقوى الانتاج) ؛

^{٦٦} - لم نشاهد في المشروعات التي زرنا اشكالا محددة يتجسد فيها هذا الاهتمام . هذا اذا استثنينا مراتب الاستشارة (ندوات العمال ، مؤتمرات لمدوبي العمال ، الى آخره) ؛ ولكن هذه مختلفة : لم تصبح بعد مشاركة شخصية في الادارة ، وإنما هي أدوات رقابة ضعيفة على الادارة .

وذلك بالرغم من الاحتياطات المتخذة حاليا والتي يبدو أنها قد اسهمت (مع غيرها) بالحيلولة دون بروز تمايز اجتماعي في الوقت الحاضر .

بعبارة اخرى ، هذا هو السؤال المطروح : هل يمكن للاجراءات المتخذة ان تؤدي الى اكثر من تأخير بروز تمايز اجتماعي ، هذا التمايز الذي لا يمكن تفاديه إلا في مجتمع ذي قوى إنتاج متطورة جدا ؟

الواضح انه من الصعب جدا أن نجيب على هذا السؤال . كل ما نستطيع ان نقوم به هو صياغة بعض الملاحظات النظرية العامة حوله :

أ – إن وعي التناقض القائم بين المستوى المنخفض لتطور قوى الإنتاج وبين المحافظة على بنية اجتماعية غير متميزة يمكن أن يشكل ، منذ الآن ، حائلا دون بروز هذا التمايز ، خاصة إذا أدى هذا الوعي الى اتخاذ إجراءات رامية الى كبح هذه النزعة .

ب – اذا لم تكن لهذه الاجراءات انعكاسات سلبية على تطور قوى الإنتاج (ويبدو حتى الآن أن ليس لها مثل هذه الانعكاسات) ، فإنها كافية لكي يؤدي التطور اللاحق لقوى الإنتاج الى خلق ظروف جديدة تسمح بإزالة خطر التمايز الاجتماعي باضطراد .

تولد هذه الظروف الجديدة ، بشكل خاص ، نتيجة تطور التعليم الذي يزيد عدد الذين يستطيعون الاضطلاع بعمل ذهني وعمل يدوي في آن واحد ، بعمل توجيه وعمل تنفيذ في آن واحد . وتولد هذه الظروف كذلك من تعديل طبيعة الأعمال نفسها : بفضل تقدّم التقنية ، تصبح هذه الأعمال بشكل متزايد أعمال ادارة آلات وأعمال خلق ، الأمر الذي يقضي باضطراد على الأساس الموضوعي للتمايزات بين مختلف الأعمال .

ج - فضلا عن ذلك ، فإن امكان تقصير يوم العمل ، بفضل إنتاجية عمل متزايدة ، سوف يؤدي الى وضع لا تستنفذ فيه مهام التنفيذ كل وقت الذين يضطلعون بها .

ولأن تطور قوى الإنتاج الحديثة يجعل هذه التحولات المختلفة ممكنة التحقيق ، فإن الجهود الرامية الى تفادي ولادة تمايزات اجتماعية جديدة ليست مجهودات طوباوية (على عكس ما كانت عليه الأحوال قبل ظهور الصناعة الحديثة) . تكشف هذه المجهودات عن واقعية عظيمة . ولكن لا بدّ من أن نكرّر أن النجاح النهائي لهذه المجهودات يتوقف على اتساع وسرعة النتائج التي يبلغها تطوّر قوى الإنتاج نفسها . وسوف يتوقف هذا النجاح جزئيا على الاجراءات المتخذة في مجالات اخرى ، لأنه يجب على هذه الاجراءات أن تُحدّد بدورها عددا معيناً من المواقف والتصرفات .

٢ - الحدّ من الدوافع المادية

لا بد من ايراد الحد من دور الدوافع المادية والفردية ، والدور الكبير الذي تلعبه في المقابل الدوافع غير الاقتصادية والدوافع الجماعية ، وذلك ضمن الاجراءات والسمات المميزة لاسلوب بناء الاشتراكية في الصين .

ويرتبط هذا ارتباطا مباشرا بالمجهود المبذول لضمان أن يؤدي تطور المجتمع الذي يبني الاشتراكية الى اعتماد دوافع محددة ، دوافع منسجمة مع طبيعة الاشتراكية . وذلك على امل أن يسمح التطور الكامل لهذه الدوافع بولادة انسان جديد .

تتكون الدوافع غير الاقتصادية بشكل أساسي من الاعتراف الاجتماعي بالصفات التي يكشف عنها كل فرد خلال عمله وخلال علاقاته مع الآخرين . وللمكانة المعطاة لهذا الاعتراف طابع تعليمي واضح . ليست المسألة مسألة ((مكافأة)) بقدر ما هي مسألة إبراز وتأكيد . والواقع أن الطابع التعليمي للتأكيد العلني على

القيمة الاجتماعية لبعض التصرفات أو الصفات لا يمكن أن يلعب دورا ايجابيا إلا اذا كان هذا التأكيد اعترافا جماعيا بقيمة اجتماعية سبق أن عاشها أو شعر بها عدد كبير من افراد المجتمع ذاتيا .

ليس لعبارة ((التفضيل الاجتماعي)) مجرد معنى عام (أي انها ليست مجرد تأكيد ((مرتبة اجتماعية)) عليا على القيمة الخاصة التي ينطوي عليها هذا التصرف أو ذلك الموقف) إن للعبارة معنى اكثر تحديدا أيضا ، أي اعتراف فئة اجتماعية معينة (وليس قائدا أو عدة قادة) بالقيمة الأنموذجية لتصرف أحد أعضائها . وهكذا ، ففي داخل المصنع أو فرقة العمل ، لا يُطلب من عمال المصنع أو الفرقة أن يحاكموا بعضهم البعض ، ولكن أن يُبرزوا من قام بينهم بأعمال مرموقة .

طبعاً ، يتأثر هذا التفضيل الاجتماعي بمعناه الضيق إلى حد كبير بالأحكام القيمية الصادرة عن مراتب اجتماعية توحى بالاحترام ، ولكن لا يمكن لهذا التأثير أن يفعل فعله إلا عندما يشعر الناس بأن هذه الأحكام القيمية ليست كيفية ، بل هي على العكس من ذلك أحكام يعيشون صحتّها ، ويكتشفون ملاءمتها لمتطلبات التطور الاجتماعي نفسها .

إن القيم المعترف بها بهذه الطريقة هي القيم التي لاحظ مؤسسو الاشتراكية العلمية ضرورة ولادتها ، أكان ذلك من خلال تحليل العلاقات بين البناء الفوقي والقاعدة الاقتصادية أم من خلال نضالات الطبقة العاملة ؛ لأن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تنتصر إلا بشجاعته ، وإنكار الذات ، وروح التضامن ، واخلاصها لقضية تتخطى وجود كل فرد من أفرادها .

وكما بيّن مؤسسو الاشتراكية العلمية ، فإن القيم التي تعطي بناء الاشتراكية معناه والتي لا غنى عنها ، في التحليل الأخير ، لتطور المجتمع الجديد الكامل (الذي

يتعدى كونه مجرد نمط إنتاج جديد) هي بالضرورة نفي ((للقيم)) التي تحترمها المجتمعات القائمة على استغلال الانسان للانسان أو على سيطرة المال .

ان مجتمعات الاستغلال هذه تنكر قيم المجتمعات غير الطبقيّة . وبالتالي ، فان القيم الجديدة تمثل ((العودة)) الى مستوى انساني واجتماعي أرفع ، الى قيم احترمها الانسان وحنّ إليها دائما، ومجّدها مجتمعات الاستغلال نفسها ولكن بطريقة خبيثة ومصليحية . ففي المجتمعات التي تنتكر لهذه القيم في ممارستها اليومية ، تكتسب هذه القيم مفعولا تضليليا إلا في حال كونها ملحقة بممارسة ثورية تكون هي شرطها .

التصرفات التي يُنتى عليها في الصين هي التي تتجلى في أعمال الشجاعة ، ونكران الذات ، والإخلاص ، واللامصليحية ، والمبادرة الخلاقية ، وخاصة عندما تكون هذه الأعمال صادرة عن مجموعة (لأن السعي وراء شرف أو مجد شخصيين فقط ليس موضوع بحث هنا) . وهكذا ، فغالبا ما يكون الثناء موجها الى جميع اعضاء مجموعة عمل معيّنة ، وليس الى تصرف هذا الفرد أو ذاك . ويتكون هذا الثناء بشكل خاص من التأكيد على القيمة الامونجية التي ينطوي عليها هذا التصرف . نحن بعيدون كل البعد هنا عن العامل الستاخانوفي^(٦٧) (أو حتى عن العامل الفدائي ، ((الأودارنيك))) الذي يلعب من خلال صفاته الشخصية بشكل خاص ، مع العلم انه لا يحقق انجازات كمية في الغالب إلا بفضل تضحية الذين يعملون معه ، بينما نجده هو موضع التكريم والمكافأة ليس فقط بالثناء الذي يُغدق عليه وانما بالمال الذي يُعطى له ايضا^(٦٨) .

^{٦٧} - العامل الستاخانوفي هو الذي ينتمي الى الحركة الستاخانوفية التي نشأت في الثلاثينات في الاتحاد السوفياتي وسميت على اسم عامل المنجم ستاخانوف الذي ضرب رقما قياسيا في استخراج الفحم . تعمل الحركة على تكثيف العمل باتجاه زيادة انتاجيته . وهكذا ، يعمل المنتمون اليها خلال ساعات الفراغ ويتقاضون اجورا اضافية على ذلك . (المترجم)

^{٦٨} - هذا لا يعني ان عددا كبيرا من الستاخانوفيين لم يكن يتحرك بدافع الاخلاص لبناء الاشتراكية ، وانه لم يبرهن عن هذا الاخلاص عمليا بالمساعدة التي كان يقدمها بدوره الى العمال الآخرين وذلك بتدريبهم على وسائل عمل جديدة بشكل خاص .

إذا نظرنا الى الامر من منظار توزيع المداخل ، نجد ان الستاخانوفية ، ونظام ((الأجر التصاعدي)) بشكل أعمّ (أي الأجر التي تزيد نسبتها عن نسبة تزايد المردود) يؤيدان الى تمايزات أكبر بكثير من التمايزات الناتجة عن مبدأ ((لكل حسب عمله)) .

وفضلا عن ذلك ، فإن التمايزات في نظام الأجر التي كان يستفيد منها بعض الكوادر أو العمال الفكريين في الاتحاد السوفييتي تركز بطريقة ضمنية على الأقل (لأن العبارة لم تكن مستعملة آنذاك) على الفكرة القائلة انه لا غنى عن ((الدوافع المادية)) لتأمين التزايد المرتجى في عدد الكوادر التقنية وعدد الباحثين العلميين والمثقفين ، الى آخره . يشكك المسؤولون الصينيون في صواب هذه الحجة . فهم يثقون بالناس ، بنزوعهم نحو ان يكونوا مفيدين ، كما يثقون بالدوافع غير الاقتصادية .

وجدير بالملاحظة أن ظروفًا تاريخية استثنائية تساعدهم على ذلك : شعب لم تلعب التمايزات المادية الفردية إلا دورًا محدودًا جدًا في داخله ، وحزب وجيش ثوريان ولدا وترعرعا على أساس قيم أخلاقية قريبة جدًا من القيم المطلوبة حاليًا في مرحلة بناء الاشتراكية .

إذا كنا قد تكلمنا عن ((الحدّ من)) الدوافع المادية وليس عن ((رفضها)) ، فذلك لأن المكانة المعطاة للدوافع غير الاقتصادية في الصين ليست مماثلة لمثل هذا الرفض ، ولا لرفض تطبيق المبدأ الاشتراكي : ((لكل حسب عمله)) .

يحظى هذا المبدأ بقدر ما يمكن من الاحترام ، ولكنه مميّز بدقة عن الاستعمال المعمّم ((للدافع المادي)) . وذلك لأن الصينيين قد أدركوا أن حجّة ((الدفع)) قد تجرف الوضع في طريق التوزيع المتفاوت للمداخل الى أبعد مما يتطلبه مبدأ ((لكل حسب عمله)) .

فلا بد إذن من التمييز بين تطبيق مبدأ ((لكل حسب عمله)) وبين فكرة مجاورة ولكنها مختلفة هي فكرة الدفع المادي . وسنحاول أن نتلمّس بسرعة كيف يبرز هذا التمييز في الممارسة الاقتصادية الصينية ، بواسطة امتحان أنماط اجور العمل في قطاع الدولة وفي الجماعيات الشعبية على التوالي :

أ – في قطاع الدولة ، نجد أن نظام التوزيع حسب العمل يُعبّر عن نفسه بوجود سلم للأجور (يحتوي على ثماني درجات بالنسبة للعمال اليدويين) . ومع ذلك يوجد تقييد لمبدأ ((لكل حسب عمله)) وذلك الى مدى عدم ارتباط الأجر المدفوع لكل عامل بالمرودود الفردي الذي يقَدّمه ، لأن أجر العامل مدفوع على أساس شهري ويعتمد على مهاراته فقط . ولم يكن بالإمكان وجود هذا التقييد لولا وجود مستوى رفيع من الوعي الاجتماعي (ايضا بمعنى وعي جماعي ، وتنظيم وضغط جماعيين). وهذا هو الذي يجعلنا نأمل بأن الكل سيبذل جهدا لتجاوز المقياس رغم كونه يتقاضى أجرا محددًا (ويبدو أن هذه هي الحال فعلا بالنسبة لغالبية العمال العظمى) .

إن وجود ((دافع مادي)) محدود جدا يتجلى كذلك في نظام المكافآت . فلنتذكر ان هذه المكافآت تُدفع لعمال قطاع الدولة الذي أتموا خطة الانتاج وحققوا عددا معينًا من الشروط الاخرى (خاصة فيما يتعلق بعلاقاتهم بغيرهم من العمال في فرقهم) .

إلا أن قيمة هذه المكافآت المنخفضة نسبيا (٧% من الأجر كحد أقصى ، وإدانة الأجر بالقطعة وكون العمال اليدويين هم وحدهم المستفيدون منها ، كل ذلك يحدّ من دور هذه المكافآت ك ((دافع)) ، ويحول دون تحولها الى مصدر للتمايزات الاجتماعية .

ب – يجري تطبيق مبدأ ((لكل حسب عمله)) ، في الجماعيات الشعبية ، من خلال نظام نقاط العمل والمعايير . وبفضل وجود صندوق الخدمات ، يمكن الحد من

بعض عواقب هذا المبدأ . فالواقع أن هذا الصندوق ، الذي يدخله قسم من إنتاج عمل كل فرقة ، يساعد على سد حاجات اعضاء الجماعة الشعبية (بغض النظر عن نوعية مساهمتهم في العمل) عندما تصادفهم بعض المصاعب (امراض ، حوادث، الخ . .) . وتوجد اجراءات مماثلة على الصعيد الاجتماعي في قطاع الدولة .

ان نوعا من ((الدفع المادي)) أخذ بالظهور على صعيد الجماعات الشعبية ، وذلك من خلال آليات متنوعة : زيادة سعر شراء بعض المنتجات للتشجيع على إنتاجها ، توزيع ((نقاط صناعية)) (تعطي الحق مثلا بشراء الاسمدة أو المنتجات الصناعية الاستهلاكية) على الفرق التي تقدم كمية معينة من منتج معين ، الى آخره . ولكن هذا الدفع موجّه للفرقة وليس للأفراد .

من الصعب أن نقرّر ما اذا كان السماح بملكية قطعة أرض والتربية الفردية للمواشي عند اعضاء الجماعة الشعبية ، وحق شراء وبيع بعض المنتجات في الأسواق الريفية المعنية هو بمثابة ((دفع مادي)) أم انه اعترف بحاجة موضوعية مرتبطة بضعف تطور قوى الإنتاج في الزراعة وتربية المواشي . ان غلبة تقنية الانتاج الفردية على تقنيات الانتاج يجعلنا نفكر بأن هذه ((التنازلات)) للفردية تعبّر عن المستوى المنخفض لتطور قوى الانتاج في الزراعة (بما في ذلك الاستخدام الجزئي الموسمي) ، مثلما تعبّر عن الاضطرار الى الدفع المادي لنوع من الإنتاج الزراعي .

والواقع انه في حال غياب ظروف انتاج تسمح باخضاع كمية ونوعية العمل اللتين يقدمها كل واحد إلى رقابة اجتماعية (وهذا ممكن فقط ، في ظروف التنظيم المشجّعة ، بالنسبة لبعض الأعمال المبذولة فرديا - وتقوم هذه الأعمال حاليا في الصين ضمن الإطار الجماعي للجماعة الشعبية وعلى مستوى الفرقة) ، فان كمية ونوعية العمل اللتين يبذلهما كل واحد تعتمدان إما على الوعي الاجتماعي واما على ((المصلحة المادية)) ان تجربة السنوات الأولى من الجماعات الشعبية (عندما الغيت قطعت الأرض وتربية الحيوانات القائمتان على أساس فردي) قد بيّنت ان

الوعي الاجتماعي ليس كافيا لكي يجعل الفلاحين يتنازلون عن ((الانتاج الفردي)) لصالح نشاطات محددة ومحدودة ؛ إلا ان الأهمية التي يكتسبها الانتاج الفردي ضعيفة أصلا ويجب العمل على التقليل منها أكثر فأكثر .

لاستخلاص نتيجة مما سبق ، يمكننا أن نقول إذن انه إذا كان لا يوجد رفض لل ((دفع المادي)) فان دوره الآن محصور بالمجالات حيث قد يؤدي رفض السماح بها إلى انخفاض الإنتاج أو ركوده .

٣ - رفض قيم ((مجتمع الاستهلاك))

وسيطرة البشر منتجات عملهم

إذا حاولنا تعميق معنى ودلالة ((الانموذج)) أو مثال التصرف المستخرج من اسلوب بناء الاشتراكية في الصين ، نرى ان هذا ((الانموذج)) يعني ، فيما يعني، رفض ((قيم)) ما يمكن تسميته اليوم ((مجتمع الاستهلاك)) .

ان المجتمع الأميركي هو أوضح مثال على ذلك . ففي هذا المجتمع يسير ((السباق من أجل الثروة)) جنبا إلى جنب مع السباق من أجل ((المكانة)) الذي يشكل المصروف الفاحش عنصرا أساسيا من عناصره . ويتميز هذا المجتمع بشكل عام بدفع قوي للحاجات الجديدة يُحرِّكها خضوع البشر المتزايد لعالم الأشياء ، أي لمنتجاتهم هم ، وللسباق بين الشركات الرأسمالية سعيا وراء الربح . ويشعر الناس أكثر فأكثر ان هذا الدفع ، الذي يركز اليوم على الاستعمال المُعمَّم للراديو والسينما والتلفزيون ، هو استنفاد مصطنع وعابث ((حاجات)) تولد عدم كفاية متزايدة . ويَحتمل هذا المجتمع الاستنفاد المصطنع وعدم اشباع الحاجات وكأنها أقدار . ويعود السبب في ذلك إلى ان تزايد ((الحاجات)) ليس مدفوعا إلى أقصاه سعيا وراء توازن نفسي أو اجتماعي أكبر ، وانما سعيا وراء أرباح متزايدة إلى ما لا نهاية .

تلعب ((زيادة المبيعات)) والإعلان دورا أساسيا في سباق الربح . فكلاهما يولد المحركات الأكثر تمييزا لمجتمع تسوده التمايزات الاقتصادية . ان احدى المميزات الخاصة لتزايد ((الحاجات)) في مثل ذلك المجتمع هو ((المكانة الاجتماعية)) و ((إرضاء الذات)) المرتبطان ببلوغ استهلاكات جديدة .

وخلافا لبعض التأكيدات والأوهام ، فان هذا النوع من المجتمعات لا يشبع ((الحاجات)) باضطراد .

بل على العكس من ذلك ، فان **عدم الكفاية النسبية** عند الأفراد مدفوع باستمرار إلى أمام ، ما دام ذلك شرط تحقيق مبيعات وأرباح متزايدة . وهذا يُحدّد بدوره ، إلى مدى كبير ، طبيعة التجديدات (التي غالبا ما تكون ظاهرية وحسب) التي تقوم في نطاق انتاج السلع الاستهلاكية .

وبديهي ان المسألة ليست مسألة رفض استهلاك متزايد ، ولا التخلي عن التطور السريع لقوى الانتاج . ان معرفة بسيطة بالمجهودات المبذولة في الصين لزيادة الانتاج والاستهلاك كفيلة باقناعنا بذلك .

ويُنظر ، عن حق ، إلى مجهودات تطوير قوى الانتاج على انها ضرورية لبناء الاشتراكية . وينجم هذا بوضوح عن ادانة الأخطاء التي ارتكبت في الفترة الأولى من تأسيس الجماعات الشعبية عندما ساد الظن بإمكان الانتقال السريع إلى توزيع ((حسب الحاجات)) ، وذلك على حساب تطوير الانتاج الزراعي ، ومع خطر بروز استهلاك متزايد يؤدي إلى هدر حتمي .

ولكن إذا كانت زيادة الاستهلاك احدى أهداف التطور الاجتماعي ، وإذا كانت مضاعفة قوى الانتاج وسيلة بلوغ هذا الهدف مثلما هي وسيلة بناء الاشتراكية بفضل سيطرة الإنسان المضطربة على الطبيعة ، فثمة سعي واضح جدا إلى تحاشي أن يؤدي المجهود الهادف إلى تحقيق تطور اقتصادي سريع إلى اهمال مجهودات

اخرى . أي ان الجهد منصبّ على تحاشي أن يتحول التطور السريع الحتمي لقوى الانتاج ، على المدى البعيد ، إلى غاية بحد ذاته .

الهدف الذي يسعى اليه الصينيون هو حياة أغنى ، أكمل ، ذات نوعية أفضل تُعطى الاولوية فيها لاشباع تلك الحاجات التي يعيشها البشر على انها الحاجات الأساسية في مجتمع انعدم فيه السباق وراء الربح : التعليم ، الصحة ، التوازن النفسي ، النشاط الخلاق ، التضامن ، الاشتراك بالمجهود الجماعي . . .

ويؤدي هذا ، في الفترة الحالية من تطور قوى الانتاج في الصين ، إلى اسلوب حياة قائم على البساطة والمساواة ، ولكنه غير متقشف لأنه لا يعني بأي حال من الأحوال رفض التنوّع على تنمية الحاجات الاجتماعية التي يعيش الناس أهميتها المتزايدة باستمرار .

وهكذا ثمة سعي للانتهاء الكامل لسيطرة منتجات عمل البشر عليهم ليس فقط بواسطة القضاء على سيطرة السوق على البشر وانما بالقضاء كذلك على الاستلاب المتمثل بالسعي الدائم وراء أشياء جديدة وبالسباق الذي لا نهاية له وراء حاجات لم يعد البشر أسيادها . المطلوب بمعنى آخر هو استبدال خضوع البشر لما يخلقوه بسيطرتهم على ما يخلقوه (منتجاتهم وحاجاتهم) . هذا شرط سيطرة البشر على تطورهم الاجتماعي وبالتالي شرط ولادة نشاط خلاق أصيل . طبعا من زاوية النظر هذه ، يكتسب تحديد دور ((الدوافع المادية)) بعدا اضافيا .

عند هذه النقطة لا بد من طرح بضعة أسئلة .

وأول هذه الأسئلة هي طبعا : أليس رفض ((انموذج)) مجتمع الاستهلاك تعبير عن الاضطرار ، نتيجة الفقر الحالي ، إلى جعل الضرورة فضيلة ؟

لا يمكننا رفض هذه الإجابة رفضا كليا . ولكن يجب ان نرى محدودية دلالتها : توجد مجتمعات أخرى بفقر المجتمع الصيني أو حتى أفقر منه ، كالمجتمع الهندي

مثلا ، وبالرغم من ذلك فهي تسير في طريق ((مجتمع الاستهلاك)) وذلك طبعا عند طبقاتها العليا ، ولكننا نعلم ان الطبقات العليا هي دائما التي تختار السير في هذا الطريق وذلك خدمة لمصالحها باستمرار .

الصحيح في الأمر ان رفض انموذج مجتمع الاستهلاك يزداد سهولة عندما يكون الوضع أقل فسادا ، عندما لا يكون قد حمل بعد ((الشوكة المسمومة)) (لنستعمل تعبير أنغلز في محتوى جديد) للسعي الدائم وراء شيء جديد . يَطَبَع هذا السعي بشكل متزايد في مرحلة انهيارها ، إلى درجة انه حتى عندما تكون معدلات نمو الرأسمالية مرتفعة ، نجد ان الفائدة الاجتماعية لمضمون هذا النمو تتضاءل باستمرار .

ولا شك ان رفض انموذج مجتمع الاستهلاك يزداد سهولة في مجتمع معين عندما يقترب هذا من أن يكون ((صفحة بيضاء)) ، كما قال ماوتسي تونغ عن الشعب الصيني .

بفضل المستوى الذي انطلق منه المجتمع الصيني نجده في مستوى ان يخطط لنفسه طريقا خاصا قد يكون أفضل من أي طريق آخر للوصول إلى المضمون الحقيقي لبناء الاشتراكية . من هنا ، يكتسب الطريق الذي سلكته الصين ، برأينا ، قيمة تجربة انموذجية .

ولا بد من أن نطرح على أنفسنا سؤالا آخر أكثر أهمية من السؤال السابق وهو : ألا يؤدي رفض التوتر أو حتى الكبت الناتجين عن عدم اشباع بعض الحاجات إلى توقف حتمي لكل تقدّم ؟

وأخيرا ، بإمكاننا ان نتساءل : أليس تقدم قوى الانتاج ، أساس كل تقدم آخر ، وليد الجدلية بين الحاجة والبيئة ؟

ألا يولد الإنسان حاجات جديدة وهو يغيّر محيطه سعياً وراء إشباع حاجات يحس بها سلفاً؟ ألا يقوده ذلك إلى بذل جهد جديد للسيطرة على الطبيعة وتغييرها ، فاتحاً بذلك دورة من التحولات ، تحولات الإنسان نفسه وتحولات العالم؟

وإذا حاولنا إيقاف هذه الدورة التي تتغذى من البون الفاصل بين الحاجات وبين إمكان إشباعها رأساً ، ألا تُعرض بذلك مسيرة البشرية إلى أمام للتوقف؟

بديهى ان بإمكاننا رفض هذا السؤال . وذلك بحجة ان لا علاقة له بالظرف الراهن ، لأن الشعب الصيني ما زال يجابه العديد من الحاجات الفردية والجماعية التي لم تُشبع بعد رغم شعور الناس بها ؛ أو بأن نقول ان إمكان توقف تطور قوى الانتاج نتيجة تكثيف للحاجات أمر لن يبرز الا في المستقبل البعيد .

ولكن السؤال يظل مطروحا . والاجوبة التي يمكن أن نقدمها له عديدة . ويبدو ان الاجابة التالية هي الأكثر جذرية : ان القول بأن البشر سيسيطرون على منتجاتهم وحاجاتهم لا يعني ، بأي حال من الأحوال ، انهم مجبرون على الاتجاه نحو وضع راكد نتيجة انعدام التوتر بين الحاجات وامكان اشباعها .

إذا سيطر البشر على حاجاتهم فهذا يعني كذلك انهم سيسمحون لهذه الحاجات بأن تتطور إلى درجة توليد توتر ، ولكن ليس أكثر من اللازم ؛ وعلى شرط عدم خلق شعور دائم بعدم الكفاية .

وفضلا عن ذلك ، فإذا كان التوتر ضروريا للتقدم ، فهذا لا يعني انه يجب أن يكون ((فرديا)) بالضرورة . بإمكانه أن ينمو في داخل مجموعات كبيرة إلى حد ما ، وان يفقد طابعه الوحشي والمُخربّ عندما يعبر عن نفسه من خلال وعي جماعي دينامي .

وقد يولد هذا التوتر في جو آخر غير جو الاستهلاك . بإمكانه أن يولد رأساً وبالتحديد في مجال الخلق والسيطرة على الطبيعة .

أليس هذا ما يحصل جزئيا حاليا في العلم الحديث الذي ينزع أكثر فأكثر إلى ان يتطور وفق جدليته الداخلية : حلّ المشكلات التي يطرحها عليه تطوره نفسه دون أي كسب مادي للذين يبذلون هذا الجهد في البحث الدائم .

ان تطور المعرفة والتقدم التقني في العالم الرأسمالي هما بالطبع فرصتان لزيادة الارباح ، ولكن هذا هو نتيجة الرأسمالية نفسها وليس ضرورة من ضرورات تطور العلم والمعرفة . فالأرباح لا تعود للبحثة والعلماء . ذلك ان تطور العلم في الوقت الحاضر هو تطور مباشر لقوة الانتاج قد يولد منه تطور في الحاجات ولكن الى مدى ما يوجد سعي اجتماعي وراء هذا التطور .

إذا قبلنا بهذا التحليل فإن ((خطر)) توقف تطور قوى الانتاج والركود الاجتماعي الذي قد ينتج عن سيطرة دينامية حاجات البشر عليهم ، يبدو وكأنه ليس مجرد خطر بعيد ، وإنما وهم من الأوهام . إلا إذا كنا نعتقد أن الانسان سوف يمتنع عن جني ثمار تطور المعرفة والعلم ، فيصبح هذا التطور ليس مجرد غاية من غايات النشاط البشري ، وإنما غايته الوحيدة ، وهذه فرضية تتناقض مع كل تاريخ الانسانية الماضي .

فلنعد الى الحاضر . لا بدّ لنا من أن نشدّد ايضا على التطور الاقتصادي ، الذي يخدم تطورا اجتماعيا عاما ، وهو أحد الشواغل الأساسية عند القادة والاقتصاديين الصينيين في الوقت الحاضر . فضلا عن ذلك ، فإن هذا الشاغل يعبرّ عن نفسه في شعار ((الاعتماد على النفس)) أو ((تطوير أنفسنا بأنفسنا)) . وهو الشعار الذي يميّز المرحلة الراهنة من بناء الاشتراكية في الصين ويساهم في أن يضيف عليها طابعا خاصا .

٤ - معاني شعار ((الاعتماد على النفس))

يحتوي هذا الشعار على معنى أقل عمقا ودواما من الشعارات المرتبطة بالاعتبارات السابقة . هذا لا يعني أن الشعار لم يكن أو لا يزال يملك القدرة على

تعبئة الطاقة وشحن المخيلة ، ولكن أهميته مرحلية ، فهي مرتبطة جزئيا بالمصاعب التي اضطرت الصين الى تجاوزها بعد السحب السريع للمساعدة السوفيتية في تموز ١٩٦٠ .

من المعترف به عادة أن أحد حدود صواب هذا الشعار هو الاعتراف العلني بالجوء الضروري الى التجارة الدولية بوصفها وسيلة للحصول على منتجات معينة بشروط أفضل من شروط الانتاج المحلي .

إن شعار ((الاعتماد على النفس)) لا يعني إذن رفض منافع التجارة الخارجية ، ولكنه موقف من توسيع حصة هذه التجارة في عملية تغطية حاجات البلاد .

وهو يعني أيضا ضرورة بذل جهد منظم لتوفير براءات اختراع ومختبرات وعلماء وتقنيين محليين . والحق يقال أن هذا الجهد مماثل للجهد الذي بذله الاتحاد السوفيتي خلال خطته الخمسية الأولى ؛ ولكنه أكثر كثافة (نظرا للموارد المتوفرة للصين) وأرفع قيمة .

((لقد أصبح بمقدورنا اليوم أن نضع التصاميم لحسابنا ، وأن نبني بالاعتماد على قوانا التقنية العديد من المشروعات الهامة كمناجم الفحم الحديثة التي تبلغ طاقتها الإنتاجية مليون طن سنويا ، ومصانع الصلب ذات الطاقة السنوية البالغة ١٥٠٠٠٠٠ طن من الصلب . ومصانع السماد الكيماوي ذات الطاقة السنوية البالغة ٢٥ الف طن من الأمونياك التركيبي ، ومصانع الآلات الثقيلة ، ومحطات توليد الكهرباء ذات الطاقة البالغة ٦٥٠ الف كيلوات ، الى آخره . ويبرهن هذا على أننا قد ضاعفنا ، على نحو ملموس ، القوة التقنية للتجهيز الصناعي في بلدنا وأن مستوانا التقني قد ارتفع الى حد كبير

. . . . كانت نسبة التجهيز الذاتي من الآلات حوالي ٥٠% خلال الخطة الخمسية الأولى وقد بلغت ٨٥% خلال الخطة الخمسية الثانية . وكانت نسبة التجهيز الذاتي

من الصلب المصنَّح حوالي ٧٥% خلال الخطة الخمسية الاولى ، وقد بلغت حوالي ٩٠% خلال الخطة الخمسية الثانية))^(٦٩) .

من الخطر إعطاء هذا الشعار دلالة أكبر من دلالاته المعقولة . وهذا يصح بشكل خاص على البلدان الأخرى الأصغر من الصين أو الأقل امتلاكاً منها للمواد والتي تريد تطبيق هذا الشعار دونما اعتبار لوضعها الخاص . فقد يَجُرُّ ذلك العواقب الوخيمة على هذه البلدان : إذ يوزع المجهود على مجموعة أهداف غير شاملة ، عاجزة عن تلبية المتطلبات التقنية للإنتاج الحديث ، فنتج عنه بالتالي صعوبة بالغة في مواصلة التطور وبعض العجز عن المشاركة بالتجارة العالمية على نحو مفيد .

ولكن خطر إعطاء شعار ((الاعتماد على النفس)) دلالة أكبر من دلالاته المعقولة ، واردة بالنسبة للصين كذلك . قد يقول البعض أن لا وجود له بالنسبة للمنتجات الصناعية لأنه يمكن أن تكون للمنشآت الصناعية في بلد واسع كالصين من كبر بحيث تفيد من التقدم الذي أحرزته التقنية الحديثة . ولكن هذا القول يتناسى أنه لولا الاعتماد الواسع على التجارة العالمية ، فإن حجم الوحدات الصناعية التي يمكن إنشاؤها في وقت معين لا يتوقف على حجم البلد وحسب وإنما على عاملين هامّين أيضاً هما :

أ) الندوة النسبية في موارد التجهيز وفي التقنيين (هذه الندوة التي تتزايد بتزايد عدد الوحدات الصناعية الواجب بناؤها في وقت واحد ؛ ب) الندوة الكمية في الحاجات الى بعض المنتجات الصناعية داخل البلد ، وتتفاقم هذه الندوة بقدر ما يكون مستوى التطور الاقتصادي العام للبلد منخفضاً .

والواقع أن الممارسة الاقتصادية الصينية قد تمكنت ، خلال السنوات الأخيرة خاصة ، من أن تُقلِّص بشدة من عدد المهام الصناعية التي يجري تنفيذها في آن واحد .

^{٦٩} - بو إي-بو ، مجلة ((كوباسوسيايستا)) ، تشرين الاول ، ١٩٦٣ (ص ٢٥) .

ويعني هذا التقليل الشديد الحد من المجالات التي يتقرر فيها ((الاعتماد على النفس)) بأسرع وقت ممكن . ويجري اختيار مجالات اخرى يُقبل فيها الاتكال على الواردات لأجل ليس بقصير . وهكذا تجري العودة الى المشكلات التي يخلقها التقسيم الدولي للعمل .

ولكن يبدو أن الخطر الناجم عن إعطاء أهمية كبيرة لشعار ((الاعتماد على النفس)) يرد في مجال البحث التقني كذلك ، فيُخشى في هذا المجال أن يؤدي الشعار الى بعثرة الموارد الثمينة ، موارد الباحثين الموهوبين وأدوات المختبر .

إذا انصبّ البحث ، في كافة المجالات ، على إعادة اختراع الوسائل التقنية المطبّقة في بلدان اخرى (حتى ولو رافق ذلك إجراء تحسينات عليها) عوضا عن استعمال الوسائل التقنية المعتمدة في بلدان اخرى (الذي يعني شراء براءات اختراع أجنبية في مجالات مختارة) ، تُخشى إضاعة الكثير من الوقت سعيا وراء ردم تأخر أصلي ((على جبهة واسعة جدا)) . وقد يكون من الأفضل السعي للوصول بأسرع وقت ممكن الى المستوى التقني العالمي الأكثر تقدما في بعض المجالات التي جرى اختيارها بعناية . لأجل ذلك يجب تركيز الإمكانيات المتوفرة من باحثين وأدوات مختبر في بعض القطاعات المختارة بغية تحقيق سبق تقني ، واحتلال المكانة الاولى في العالم في هذه القطاعات ، الأمر الذي يشجع كثيرا على نمو علاقات اقتصادية دولية لصالح الصين . طبعا ، تعتمد زيادة اتساع القطاع المنوي تحقيق سبق تقني فيه على زيادة عدد الباحثين . ومن الواضح ان هذه الملاحظات لا تتعلق بشعار ((الاعتماد على النفس)) وانما فقط بالاتساع الذي يمكن أن يكتسبه هذا الشعار .

بديهي ان مجرد صيغة ((الاعتماد على النفس)) لا تحلّ ، ولا تدعي انها تحلّ ، المشكلات النظرية التي تطرحها ضرورة التقسيم الاشتراكي الدولي للعمل . فقد وُلِد هذا الشعار من ضرورة مزدوجة : ضرورة سياسية عامة : تجاوز المصاعب المتأتية من سحب المساعدة السوفيتية ؛ وضرورة اقتصادية : تأمين تعبئة الطاقات

البشرية والمادية بأفضل طريقة . ويبدو وفق هذا المقياس ان الشعار شعار صحيح أساسا يتمتع ولا شك بأهمية عامة بالنسبة لجميع البلدان غير المصنّعة .

لقد كان مصدر نجاحات عديدة في الصين . يُبدّل جهد خارق لإثارة روح الاختراع عند العمال في داخل المصانع نفسها (حيث أدى الشعار إلى التخلي عن الحد الأقصى من مساعدة الدولة لتحقيق التقدّمات التقنية) . هذا ما تشهد عليه أعداد كبيرة من المصانع الصينية والجماعيات الشعبية .

وبغض النظر عن أهداف الشعار المادية ، فهو يشكل صيغة اكتسبت قيمة تعليمية وايدولوجية عميقة ، الأمر الذي يشكل أحد العناصر الأساسية للمرحلة الحالية في الصين .

٥ - دور التثقيف السياسي والايديولوجية والتنظيم

يمكن القول بشكل عام ان أحد أبرز سمات بناء الاشتراكية هي التغلغل العميق للشعارات بين الجماهير واستيعاب الجماهير لهذه الشعارات وترجمتها إلى ممارسة يومية في المدن كما في القرى . وهذا ما يمكن مشاهدته إلى زيارة المصانع والجماعيات الشعبية^(٧٠) . وها نحن نشهد هنا برهانا جديدا على ان الافكار تتحول إلى نوع من القوى المادية عندما تستحوذ على الجماهير^(٧١) .

^{٧٠} - نجد في الأرياف مثلا ان الشعار المتعلق بأهمية الاختبار وأهمية الاختبار في الزراعة بشكل خاص (الشعار الذي تكرره القيادة الصينية كثيرا) يجد ترجمته العملية في وجود حقول اختبار في عدد كبير من الجماعيات الشعبية يُختَبَر فيها ، بعناية ومثابرة مرموقتين ، شتى الوسائل التقنية الزراعية أو حتى مختلف المزروعات الجديدة .

^{٧١} - ان هذه القوى التي تعبر عن نفسها في مشاركة الجماهير الحيوية والخلاقة في عملية البناء قد برزت أيضا بزخم في بعض المراحل في الاتحاد السوفييتي ؛ ولكن هذه القوى برزت في المدن السوفييتية ولم تعرف اتساعا في الريف كالذي عرفته في الصين . ويعود السبب في ذلك ، ولا شك ، إلى الطابع الفلاحي العميق جدا الذي كان للثورة الصينية إلى جانب كونها ثورة عمالية . ←

ويتأمن انتقال الشعار إلى مستوى الممارسة اليومية في الصين بواسطة مجهود دائم في التنقيف السياسي والتربية الايديولوجية والتنظيم .

خلال هذه الأشكال الثلاثة من النشاط الاجتماعي ، يساهم الوعي الثوري في زيادة قوى الانتاج .

→ يمكن العودة الى المجلة السوفييتية ((قضايا تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي)) ، ١٩٦٣ ، رقم ٧ ، صفحة ١٢٤ ، لإبراز الفروقات العميقة في ظروف تغلغل الحزب بين الجماهير الفلاحية في الصين والاتحاد السوفييتي . قبل عام ١٩١٧ كان يوجد في الاتحاد السوفييتي أربع خلايا فلاحية تضم ٤٩٤ عضوا ؛ في نهاية ١٩١٧ ، ٢٠٣ خلايا تضم ٤١٢٢ عضوا ؛ في ١٩١٨ ، ٢٣٠٤ خلايا تضم ١٤٧٩٢ عضوا . ولكن تجدر الملاحظة أن نفوذ الحزب في الريف كان يتعدى بكثير ما قد توحي به الأرقام ، ذلك أن برنامج الحزب البلشفي قد وضع بالتحالف مع الاشتراكيين الثوريين اليساريين الذين كانوا يستمدون قوتهم من الجماهير الفلاحية وحدها تقريبا . ومهما يكن من أمر ، يبقى فارق هام جدا بين هذا الوضع ووضع الحزب الشيوعي الصيني الذي تسلم السلطة بعد أكثر من عشرين سنة من النضالات التي قادتها الطبقة العاملة ولكن بالاستناد الى الأرياف ، ويقودها حزب وجيش ثوريان يضمنان أغلبية فلاحية .

ان مشاركة فلاحى الاتحاد السوفييتي الأقل عمقا وابتكارا في تقدم الزراعة يفسر لماذا اضطر الاتحاد السوفييتي الى التصرف تجاه الفلاحين بطريقة مخالفة لتصرف السلطة الثورية في الصين . من هنا كان تدخل الكوادر السياسية والادارة الدائم في القرارات الجارية المتعلقة بالزراعة السوفييتية ، ومن هنا ، في الوقت نفسه ، النواقص الحتمية الناتجة عن عمل الكوادر التي غالبا ما تكون ضعيفة الصلة بالجماهير .

وقد برزت هذه النواقص على المستوى التقني بشكل خاص إما بالاضطرار الى مراقبة اتمام الفلاحين لعملهم يوما بعد يوم (وهذا هدف تحقيقه شبه مستحيل ، وقد أدى السعى الى بلوغه الى اجراء تعديلات دائمة على أشكال تعبئة الفلاحين ، وأخيرا الى الالتجاء الى ((الدوافع المادية)) التي كانت مهمة جدا في السابق) ، واما بتطبيق الشعارات التقنية بدون معرفة محددة كافية ، الأمر الذي يؤدي الى نتائج غالبا ما تكون مخيبة للأمال ، منها مثلا زراعة الذرة في مناطق لا تصلح لها .

وبديهي أن اشتراك الجماهير وحماسها لا يكفيان كضمان ضد الأخطاء التقنية والاقتصادية . وهكذا فان حملة حصاد قصب السكر في كوبا ، خلال المرحلة الاولى من الثورة ، قد ذهبت الى أبعد مما كان مرجوا لها نتيجة المبادرات التي أخذتها الجماهير التي لم يرسم لها أحد حدود الشعارات بشكل واضح . خلال فترة أقرب في كوبا ايضا ، تقرر اعادة زرع مساحات جديدة بقصب السكر . وقد تمت الزراعة أحيانا (وهنا ايضا نتيجة مبادرة الجماهير) في مناطق كان الأفضل أن تترك لمزروعات اخرى (في المناطق المتاخمة للمدن حيث كان الأفضل زراعة الخضار عوضا عن زراعة قصب السكر) . ويبين ذلك ان تغلغل الشعارات بين الجماهير ، الى مدى ما الجماهير مستعدة للاستجابة لهذه الشعارات ، يجب أن يسير جنبا الى جنب مع تفسيرات مفصلة بما فيه الكفاية حتى لا تتعدى الجماهير الحدود المعقولة .

وإذا كان الأمر كذلك ، فمن البديهي ان الجماهير لا تتحرك بشكل رئيسي بفعل ((المصلحة المادية)) وإنما تتحرك أيضا وبشكل خاص بفعل مثال ؛ وهذا ما ينسأه بسهولة اولئك الذين لا يرون في المادية الاقتصادية الا مفهوما ((ماديا)) ضيقا ، أي مفهوم ميكانيكي^(٧٢) .

ان التربية الايديولوجية والتنقيف السياسي اللذين يسمحان بتحويل الشعارات الى قوة حية فاعلة على نطاق واسع لا يتطوران باستمرار الا بفضل دعم التنظيم (تنظيم الحزب وتنظيم الجماهير) . ولكن يفقد هذا الدعم فعاليته الا إذا كان التنظيم قائما على أسس صحيحة وحائزا على ثقة الجماهير . ولا يمكن الحيازة على هذه الثقة إلا في ظروف تاريخية معينة عندما يتمكن التنظيم من اثبات فعاليته بوضوح ؛ ولا يمكن المحافظة على هذه الثقة إلا بفضل صلة وثيقة بالجماهير وبفضل مجهود دائم يهدف إلى إشراكهما في فهم الأحداث والشعارات والقرارات . وفي حال غياب هذا الاشتراك ، يصبح التنظيم تنظيم ((أوامر)) فتتكفيء الجماهير على نفسها ، أي أنها لا تطيع الشعارات القادمة من فوق الا بعد لأي أو حتى بسوء نية .

ان الدور الذي يلعبه التنظيم والتفسير والأفكار هو إذن دور حاسم في ضمان نجاح اسلوب عمل وقيادة كالذي يتميز به اسلوب العمل في الصين . من هنا كانت الأهمية الكبرى المعطاة في هذا البلد لحملة التفسير ، فضلا عن الجهد الدائم في التربية الايديولوجية الذي يُدعى إلى الاشتراك فيه جميع الذين قد يكون لهم تأثير على الجماهير : كتاب ، مؤلفون مسرحيون ومؤلفو اوبرا ، منتجوا أفلام ، إلى آخره. لهذا يصح القول إلى حد كبير ان النجاحات التي أحرزتها الصين في بناء الاشتراكية هي نتيجة التغلغل العميق بين الجماهير ، لمثل الاشتراكية وللمواقف ومعايير التصرف النابعة من هذه المثل . وتصل الأحكام القيمية ((نماذج)) التصرف التي تلي متطلبات بناء الاشتراكية إلى الجماهير باستمرار وبشتى الطرق.

^{٧٢} - انتشر هذا الانحراف عن الماركسية في روسيا انتشارا كبيرا . وقد أدانه بليخانوف منذ عام ١٩٠٠ في صحيفة ((رابوتشي دييلو)) ، واطلق عليه اسم ((النزعة الاقتصادية)) .

ومع ذلك فان هذا العمل الايديولوجي المثابر وهذا التثقيف السياسي العميق واللجوء إلى ((اعادة التثقيف)) أو ((إعادة القولية)) لا تحول كلها دون إثارة عدد كبير من الأسئلة . وتتعلق هذه الأسئلة أساسا بالعلاقات بين القيادة السياسية والجماهير .

الواقع انه ما دامت التربية الايديولوجية والشعارات ومبادئ التنظيم وغيرها تنبثق من قيادة سياسية محترمة تعرف كيف تفسر وتوقع ، يبقى خطر أن يكون تيار الأفكار والأحكام والتقييمات تيارا يتحرك من فوق لتحت بشكل رئيسي ، أي من القيادة السياسية إلى الجماهير ، وليس العكس. ان دعوة الكوادر السياسية الصينية إلى البقاء ((بين الجماهير)) تهدف بالتحديد إلى مواجهة هذا الخطر . ويهدف هذا الوجود بين الجماهير ، الأمر الذي يسمح للقيادة الأساسية بأن تأخذ بعين الاعتبار المشاعر والأحكام والآراء خلال صياغة تقديراتها الخاصة وشعاراتها ، وهو ضروري بالتالي لتصحيح مواقف الذين أخطأوا أو بالغوا في حالات معينة .

يبدو ان هذا الحوار المنظم (أي الذي يمر عبر قناة المنظمات) بين الجماهير والقيادة السياسية هو أساس كل ديمقراطية اشتراكية حقيقية وشرطها الضروري . ولكن يجب المحافظة باستمرار على الشروط التي تسمح بنمو حوار حقيقي . وإذا لم يكن الأمر كذلك ، إذا توقفت عملية صياغة وجهات نظر واضحة من قبل القيادة السياسية لسبب أو لآخر (أشكال تنظيمية جامدة جدا ، قسوة شديدة تجاه الذين يوجهون النقد أو حتى مجرد القساوة تجاه الذين يتحفظون أو يثيرون الشكوك . . .) وإذا لم يعد بالإمكان أن تُعبّر وجهات النظر هذه عن نفسها أو أن تتجسّد ، ينعدم آنذاك الحوار الفعلي ، ولا تعود القيادة السياسية تسمع من الجماهير إلا صدى أقوالها هي ، وذلك حتى لو كانت هذه القيادة راغبة ذاتيا بالانتباه إلى ما تفكر به الجماهير . عندما تسير الامور في هذا الاتجاه - وهي تسير في هذا الاتجاه بسهولة إذا انعدم الحذر خاصة عندما تكون الجماهير مانحة ثقتها للقيادة وتكون هذه القيادة غير منفتحة على الآراء المعارضة - تنزع الضمانات التي تقدمها الديمقراطية

الاشتراكية ضد الأخطاء والمبالغات نحو الاضمحلال . فيتعذر عند ذاك تصحيح الأخطاء والمبالغات الا بعد أن تبرز نتائجها بوضوح .

عندما تضحل الظروف المُحدّدة لسير الديمقراطية الاشتراكية خلال مرحلة زمنية طويلة إلى حد ما ، كما حصل في الاتحاد السوفييتي ، يؤدي هذا الاضمحلال إلى أخطار كبيرة جدا . فينتج عنها اضمحلال الفكر النقدي (الذي هو جوهر الفكر الماركسي) كما ينجم اتجاه نحو تكوين رؤية بيانية للمشكلات ونحو صياغة أحكام قَبْلِيّة جامدة . ويتفاقم خطر مثل هذا الاضمحلال عندما تكون الشعارات ونماذج التصرف التي تقترحها القيادة السياسية في الفترة الاولى والتي تتبناها الجماهير تستجيب على نحو أفضل لمتطلبات التطور وذلك خلال حقبة زمنية طويلة نسبيا . وفي مثل هذه الظروف ، إذا لم يتم التحضير للمستقبل بشكل واف بواسطة تنمية الفكر النقدي ، يواجه المجتمع خطر انحسار في قالب من الأفكار والشعارات وأشكال التنظيم والأحكام وما شابه تتلاءم تماما مع متطلبات حقبة معينة ولكنها ، ابتداء من لحظة معينة ، لم تعد تتلاءم مع متطلبات الحقبة الجديدة . فيكون البديل إما الركود وإما الأزمة الايديولوجية التي يتعذر على الوضع أن يواجهها لأنه ترك الفكر النقدي في الحقبة السابقة ليضمحل .

ويبدو انه ليس بالامكان تفادي مثل هذه الأخطار الا بالاحتفاظ الحي الدائم بوعي الطابع التاريخي ، وبالتالي الآني ، لمتطلبات كل حقبة ، إلا إذا وضعت الأفكار والأحكام القيمية والشعارات وأشكال التنظيم باستمرار على محك الفكر النقدي الذي يبيّن نواقصها الراهنة وحدودها وخصوصا طابعها المرحلي . وأخيرا ، فان المقدرة على المحافظة على حيوية هذا الفكر النقدي هي ، في التحليل الأخير ، مقياس نجاح أية ديمقراطية ثورية ومحك للاخلاق للماركسية . وبديهي أن تختلف الظروف المحددة للاحتفاظ بالفكر النقدي باختلاف الظروف التي يجد المجتمع نفسه فيها في فترة معينة ووفق التقاليد التاريخية لكل مجتمع . ويحق لنا أن نتساءل إذا لم تكن

توجد ظروف تجعل من المحافظة على هذا الفكر النقدي أمرا مستحيلا خلال فترة معينة .

ان الملاحظات السابقة قد أبعدتنا إلى حد ما عن تحليل المميزات الخاصة لبناء الاشتراكية في الصين . أقول إلى حد ما عن تحليل المميزات الخاصة لبناء الاشتراكية في الصين . أقول إلى حد ما ، لأن هذه الملاحظات قد قادتنا إلى إلقاء الضوء على بعض الأخطار التي يحملها اسلوب بناء الاشتراكية في ذلك البلد . ومع ذلك يصح القول ان هذا الاسلوب هو الاسلوب الذي يلائم وضع الصين . ان ذكر الأخطار التي ينطوي عليها هذا الاسلوب في بناء الاشتراكية لا يفيد الا للمساعدة على التفكير حول الظروف التي يسمح بتخفيض هذه الأخطار إلى الحد الأدنى .

٣ - استنتاجات

بعد أن وصلنا إلى هذه النقطة ، نريد أن نختم بمعالجة موضوعين : موضوع المطابقة والتناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في المرحلة الحالية في الصين، وموضوع الأهمية الدولية للنموذج الصيني في بناء الاشتراكية .

١ - المطابقة والتناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في المرحلة الحالية في الصين

من الواضح أن إنشاء علاقات ملكية وأشكال إنتاج اشتراكية - أي علاقات ملكية وأشكال إنتاج هي الأكثر تقدما الآن - في بلد ذي قوى إنتاج بطيئة النمو ، يعني إدخال تناقضات معينة بين علاقات الملكية وأشكال الإنتاج من جهة وقوى الإنتاج من جهة أخرى .

إن ما يُميّز هذه التناقضات ، في الوضع الراهن ، هو أن علاقات الملكية وأشكال الإنتاج ((متقدمة)) على تطور قوى الإنتاج . وهذا ((التقدم)) بالذات ، والطابع المُحدّد للتناقضات الناتجة عنه ، يؤديان الى انفتاح طريق تطور متسارع إذا تمت

السيطرة على هذه التناقضات بشكل فعّال. لأن قوى الإنتاج الحديثة ذات صفة اجتماعية غالبية ، فتنطلب بالتالي وجود اشكال اجتماعية أو جماعية للملكية لكي تتمكن من التطور بالحد الاقصى من الاتساع والسرعة .

إن المشكلة الهامة ، في الصين وفي البلدان الاشتراكية الاخرى ، ليست مشكلة وجود مثل هذه التناقضات (التي هي تقدمية بالأساس) ، وإنما مشكلة السيطرة الاجتماعية على هذه التناقضات. ولقد راينا كيف تمت السيطرة الفعلية على التناقضات الموجودة في هذا المجال بفضل اشكال مختلفة من التوسُّط ؛ بعضها مُشترَك بين الصين والبلدان الاشتراكية الأخرى ، وبعضها الآخر خاص بالصين دون غيرها . سوف نكرّس بعض الملاحظات الاضافية للتمييز بين ما هو مشترك وما هو خاص .

إن اشكال التوسط المشتركة بين الصين والبلدان الاشتراكية الأخرى تتعلق بقطاع الدولة خصوصا . وهي تتكون من حلقات تخطيط وسيطة ، الاعتراف بضرورة وجود عدد من مستويات التقرير غير المكثفة ولا ممركرة ، التمييز بين التخطيط والادارة الجارية وكل ما ينتج عن ذلك وخاصة في مجال العملة والأسعار والنظام المصرفي ، الى آخره .

إن اشكال التوسط هذه الخاصة بقطاع الدولة تكتسي أحيانا سمات مميّزة - رغم كونها مشتركة بين الصين والبلدان الاشتراكية الأخرى - مثل الدور الهام نسبيا ، الذي تلعبه هيئات السلطة المحلية ، أو دور أجهزة الدولة التجارية . ولكن خصوصية هذه السمات تبقى ثانوية نسبة للطابع المُشترَك لأشكال التوسُّط هذه . والجوهري ، على كل حال ، هو أن هذه الوسائل تتمسك تمسكا شديدا بغلبة ملكية

الدولة ، الشكل الذي لا غنى عنه للتشريك المتزايد Socialisation لقوى الانتاج ودمجها المتناسق وتعزيز التخطيط^(٧٣) .

لقد أنشأت الصين ، خارج قطاع الدولة ، شكلا من التنظيم خاصا بها عندما أسست الجماعيات الشعبية ونظمتها جماعيا على أساس درجات ثلاث .

لقد رأينا في الجماعيات الشعبية أن الدرجة العليا (المندمجة مع هيئة محلية لسلطة الدولة) تمهّد لانتقال الملكية الجماعية الى ملكية الشعب بأسره . في حين تعمل الدرجتان الدنيوان على مطابقة أحجام الوحدات القانونية لأحجام الوحدات الاقتصادية الفعلية على مستوى الإنتاج والتوزيع . وهكذا تتم السيطرة على التناقض بين الجماعية الشعبية كوحدة قانونية واسعة وبين الحجم الصغير لوحدات العمل .

إننا نلقى هنا شكلا جديدا من التوسّط له أهمية كبرى بالنسبة للمستقبل ، لأن الجماعية الشعبية القائمة على هذا الأساس بنية جد مشجعة على مكننة الزراعة في المستقبل (يمكن إدارة وسائل الانتاج الآلية الأقوى على مستوى الجماعية ، بينما تدار وسائل الإنتاج الأضعف على مستوى الفيلق) ، مثلما هي مشجعة على تصنيع الأرياف . ولا شك في أن هذا الشكل من التنظيم الريفي يوفر لعدد كبير من البلدان فوائد جمة .

هذه الملاحظة تقودنا إلى معالجة موضوعنا الثاني : الأهمية الدولية ((للانموذج)) الصيني في بناء الاشتراكية .

^{٧٣} - ان المقدره ، او العجز ، عن الاحتفاظ بغلبة ملكية الدولة ، من وجهة نظر بناء الاشتراكية ، هو مقياس فعالية أي اجراء يهدف الى تأمين الوساطة بين الأشكال المتقدمة لعلاقات الملكية وبين قوى الانتاج ذات التطور البطيء نسبيا . وعندما لا تكون هذه الغلبة مضمونة ، يسير الوضع باتجاه الاضمحلال الفعلي لملكية الدولة (وليس باتجاه اضمحلال الدولة) . ويبدو ان هذا مما يميز الاجراءات المتخذة في يوغسلافيا .

٢ - الأهمية الدولية للاموذج الصيني في بناء الاشتراكية

لا بد من ملاحظتين أوليتين حول هذه النقطة :

أ) لا نعتقد ، شخصيا ، بإمكان وجود ((انموذج)) لبناء الاشتراكية يمكن نقله فعلا من بلد لآخر . كل ((انموذج)) فعّال هو نتاج تاريخي ، وبما انه لا يوجد بلدان لهما التاريخ ذاته ، وتواجهها المشكلات ذاتها ، فلا يوجد بالتالي بلدان يستطيعان أن يتبنيا بنجاح ((انموذجا)) واحدا لبناء الاشتراكية .

ب) إلا أن كل تجربة في بناء الاشتراكية هي مصدر دروس ثمينة للبلدان الأخرى السائرة في طريق الاشتراكية . ولكي تثمر هذه الدروس ، يجب أن نستخلص من هذه التجارب المختلفة كل العبر ، الايجابية منها والسلبية ، وذلك بالصراحة والوضوح الكاملين . إذا لم يحصل ذلك ، وخصوصا إذا تعامينا عن بعض الأخطاء وعواقبها ، فإننا قد نساهم في دفع بلدان أخرى الى ارتكاب الأخطاء ارتكبت في السابق ، والتي يجب تفاديها بسهولة .

وهكذا ، فإذا نحن انطلقنا من دروس التجارب ، وليس من ((الانموذج)) ، يتبين أن الدروس الايجابية التي يمكن للبلدان الضعيفة التصنيع أن نستخلصها من التجربة الصينية هي عديدة وعلى جانب كبير من الأهمية . وهذا ما هو معترف به بشكل واسع جدا . والأهم من ذلك أن نلفت الانتباه إلى نقطتين رئيسيتين :

أ) لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار السمات المميزة للصين وثورتها . ولقد حاولنا طوال هذا الكتاب أن نبرز بعضا من هذه السمات : ولا يجوز أن ننسى منها تلك الناتجة عن المساحات الشاسعة جدا في الصين ، أو الناتجة عن وجود وفرة من الكوادر السياسية التي تكوّنت خلال صراع طبقي طويل . وإذا لم يكن البلد الآخر في وضع مماثل ، وجب تعديل الاستنتاجات التي يمكن أن يستخلصها لنفسه من التجربة الصينية .

ب) من الخطأ الظن أن التجربة الصينية تحمل دروسا للبلدان الضعيفة التصنيع فقط .

إن هذه التجربة تحمل أيضا دروسا ايجابية للبلدان المصنّعة التي تسير في طريق الاشتراكية . إن أهمّ الدروس هي المتعلقة بالدور الأساسي الذي تلعبه الايديولوجية ، وتغلغل القيم الخاصة بالمجتمع الاشتراكي بين الجماهير . وقد نصل الى حد القول أن هذه الدروس هامة بشكل خاص بالنسبة لأكثر البلدان تصنيعا ، لأنها أكثر البلدان استعدادا للاتجاه نحو مقاييس ((مجتمع الاستهلاك)) ، في حين تعبّر هذه المقاييس، في وضعها الصافي ، عن ((قيم)) الرأسمالية ((الأكثر تقدما)) ، أو عن نظام رأسمالي دُفعت فيه أكثر جوانب الرأسمالية سلبا الى حدها الاقصى . إن عدم رفض ((أنموذج مجتمع الاستهلاك)) بوضوح وانتظام ، يعني أن ننسى أن المرور الى تركيب اجتماعي اشتراكي لا يمكن أن يتم على نحو كامل إلا إذا أُفضى الى ولادة انسان جديد .

فهرست

الصفحة

المقدمة	٢
الفصل الأول : الأطر العامة للتخطيط الصيني ، شارل بتلهام	٤
١ - مميزات الصين وثورتها	٥
٢ - الأسس المشتركة في بناء الاشتراكية بين الصين والبلدان الأخرى	١٢
٣ - القرارات الاقتصادية : انماطها ، مستوياتها ، اشكالها	١٤
٤ - العلاقات بين التصنيع والانتاج الزراعي	٣٠
الفصل الثاني : التخطيط وتسيير وحدات الانتاج	٤٢
١ - المشروع الصناعي	٤٦
٢ - الجماعيات الشعبية	٦١
الفصل الثالث : أنظمة الأجور في الجماعيات الشعبية	٧٨
١ - وحدة الحساب	٨١
٢ - حساب نقاط العمل	٨٣
٣ - حساب الدخل الصافي	٩٥
٤ - الرصيد الحالي للجماعيات الشعبية	١١١
الفصل الرابع : سياسة الأسعار ودور الربح	١١٥
١ - الأسعار	١١٦
٢ - الربح والمردود	١٤٥
الفصل الخامس : اسلوب مميز في بناء الاشتراكية	١٦٩
١ - القاعدة الاقتصادية والبنى الفوقية الايديولوجية	١٧٠
٢ - السلم الجديد للقيم الاجتماعية في الصين	١٧٨
٣ - استنتاجات	٢٠٢